الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

People's Democratic Republic of Algeria

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

نيابة العمادة لما بعد التدرج والبحث العلمي

والعلاقات الخارجية

المجلس العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Hassiba Benbouali University of Chlef

Faculty of Law and Political Science

V / D of post-graduation and research

Scientific and external relations

Scientific Council

الرقم: 188 /م .ع/2026

الشلف في:

31 ماى 2026

مستخرج من محضر المجلس العادي للكلية

رقم: 03بتاريخ: 03 ماي 2026

المجلس العلمي **لكلية الحقوق والعلوم السياسية** المنعقد في **الثالث** من شهر **ماي** من عام **ألفين وستة وعشرون** على الساعة **العاشرة صباحا** بقاعة الاجتماعات للكلية،تحت رئاسة السيد(ة) **الدكتور:طرايش عبد الغني** بصفته (ها) رئيس (ة) المجلس العلمي للكلية.

وافق المجلس العلمي على تشكيل **لجنة قراءة لتقييم المطبوعة** المقدمة من طرف الدكتورة: **آمنة صامت** أستاذ محاضر"أ" **مطبوعة بيداغوجية** بعنوان:" **منهجية البحث العلمي** "، الموجهة لطلبة السنة الأولى ماستر، تخصص :**قانون خاص.**

وتتكون لجنة الخبراء من الأساتذة الآتية أسماؤهم:

الاسم واللقب	الرتبة	مؤسسة الانتماء
د. مُحَمَّد خليفة كرفة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة حسيبة بن بوعلي -الشلف-
د. سامية مهيدي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة حسيبة بن بوعلي -الشلف-
أ.د. كريم حرز الله	أستاذ	جامعة عبد الله مرسلي– تيبازة –

رئيس المجلس العلمي

كلية الحقوق والعلوم السياسية
رئيس المجلس العلمي
د: طرايش عبد الغني

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

People's Democratic Republic of Algeria

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف

كلية الحقوق والعلوم السياسية

نيابة العمادة لما بعد التدرج والبحث العلمي

والعلاقات الخارجية

المجلس العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Hassiba Benbouali University of Chlef

Faculty of Law and Political Science

V / D of post-graduation and research Scientific and external relations

Scientific Council

الرقم: 208 /م.ع/ 2026

الشلف في : 09 جوان 2026

مستخرج من محضر المجلس العلمي الاستثنائي للكلية

رقم: 04 بتاريخ: 08 جوان 2026

المجلس العلمي لكلية الحقوق والعلوم السياسية المنعقد في **الثامن** من شهر **جوان**من عام **ألفين و ستة وعشرون** على الساعة **التاسعة صباحا** بقاعة الاجتماعات للكلية، تحت رئاسة السيد(ة) الدكتور:**طرايش عبد الغني** بصفته (ها) **رئيس (ة) المجلس العلمي للكلية.**

وبعد الإطلاع على التقارير الإيجابية للجنة الخبراء المشكلة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبة	مؤسسة الانتماء
د. مُحَمَّد خليفة كرفة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف–
د. سامية مهيدي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف–
أ.د. كريم حرز الله	أستاذ	جامعة عبد الله مرسلي– تيبازة –

صادق المجلس العلمي على **اعتماد** المطبوعة المقدمة من طرف الدكتورة: **آمنة صامت** أستاذ محاضر"أ"

مطبوعة بيداغوجية بعنوان:" **منهجية البحث العلمي** "، الموجهة لطلبة السنة الأولى ماستر، تخصص :**قانون خاص.**

رئيس المجلس العلمي

كلية الحقوق والعلوم السياسية
رئيس المجلس العلمي
د. طرايش عبد الغني

جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف
المجلس العلمي
كلية الحقوق والعلوم السياسية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف

كلية الحقوق و العلوم السياسية

المكتبة

الرقم: ...147../2026

République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Universite Hassiba Benbouali de Chlef

الشلف في : 09 ، 11 ، 2026

وصل إستلام

أنا الممضي أدناه السيدة : **بلعيش ربيعة** مسؤولة مكتبة كلية الحقوق و العلوم السياسية بجامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ،قد أستلمت : بتاريخ 09 نوفمبر 2026 من الدكتورة: **أمنة صامت** ثلاثة (03) نسخ + قرص مضغوط لمطبوعة علمية تحت عنوان :" **منهجية البحث العلمي** " المعتمدة من قبل المجلس العلمي لكلية الحقوق و العلوم السياسية بجامعة حسيبة بن بوعلي الشلف لإثراء مكتبة الكلية.

مسؤولة المكتبة

جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف
المكتبة
كلية الحقوق و العلوم السياسية

جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف

كلية الحقوق والعلوم السياسية

شعبة: الحقوق

مطبوعة بيداغوجية بعنوان:

منهجية البحث العلمي

موجهة لطلبة المستوى الأول ماستر

تخصص قانون خاص

إعداد الدكتورة:

آمنة صامت

أستاذة محاضرة "أ"

السنة الجامعية: 2023/2022

مقدمة

يحتل البحث العلمي مكانة محورية في منظومة التعليم العالي، باعتباره إحدى الركائز الأساسية لإنتاج المعرفة وتطويرها، ووسيلة منهجية لفهم الظواهر المختلفة وتحليلها وتفسيرها، والوصول إلى نتائج علمية قائمة على أسس موضوعية ومنطقية .فلم يعد دور الجامعة مقتصراً على نقل المعارف والمعلومات وتلقينها للطلبة، بل أصبح يتجاوز ذلك إلى تنمية قدراتهم على التفكير النقدي والتحليل والاستنتاج، وتشجيعهم على البحث والاستكشاف والإبداع، بما يسمح لهم بالمساهمة في إثراء الرصيد المعرفي ومعالجة الإشكالات التي يطرحها الواقع بمختلف أبعاده.

وفي هذا السياق، تبرز منهجية البحث العلمي باعتبارها الإطار العلمي والتنظيمي الذي يضبط عملية البحث، ويوجه خطواته ومراحله، ويحدد القواعد والأساليب التي ينبغي للباحث الالتزام بها عند دراسة موضوع معين .فالمنهجية ليست مجرد مجموعة من الإجراءات التقنية أو القواعد الشكلية المتعلقة بكيفية ترتيب البحوث وتنسيقها، وإنما تمثل منظومة متكاملة من المبادئ والضوابط العلمية التي تساعد الباحث على تحديد موضوع دراسته، وصياغة إشكاليته، واختيار المنهج المناسب لمعالجتها، وجمع المعلومات وتحليلها، ثم استخلاص النتائج وتقديم الاقتراحات والتوصيات وفق تسلسل منطقي ومنظم.

ومن ثم، فإن امتلاك المعرفة العلمية في مجال معين لا يكفي وحده لإنجاز بحث علمي سليم، ما لم يكن الباحث قادراً على توظيف تلك المعرفة وفق قواعد منهجية دقيقة .فقد يمتلك الطالب رصيداً معرفياً مهماً في تخصصه، ويكون مطلعاً على عدد معتبر من النصوص والمراجع والدراسات، غير أن افتقاره إلى المهارات المنهجية قد يحول دون توظيفها بصورة صحيحة، مما يؤدي إلى ضعف البناء العلمي للبحث، واضطراب أفكاره، وعدم الترابط بين أجزائه، فضلاً عن صعوبة الوصول إلى نتائج دقيقة ومقنعة. لذلك، فإن المنهجية تمثل حلقة الوصل بين المعرفة النظرية والإنتاج العلمي المنظم، وبين الاطلاع على المعلومات والقدرة على تحليلها وتوظيفها في معالجة الإشكالات البحثية.

وتكتسي دراسة منهجية البحث العلمي أهمية خاصة في التكوين الجامعي، بالنظر إلى دورها في تنمية الملكة العلمية للطالب، وتعويده على التفكير المنظم، والتمييز بين الآراء والحقائق، والتعامل النقدي مع المعلومات والمصادر، والابتعاد عن الأحكام المسبقة والاستنتاجات غير المؤسسة .كما تسهم في إكسابه القدرة على تحديد المشكلات البحثية، وضبط المفاهيم والمصطلحات، وترتيب الأفكار، والموازنة بين مختلف الآراء والاتجاهات الفقهية والعلمية، وصولاً إلى بناء موقف علمي يستند إلى الحجج والأدلة.

وهي بذلك لا تقتصر على خدمة الطالب خلال مساره الجامعي فحسب، بل تشكل رصيداً معرفياً يمكنه من مواصلة البحث والتطوير العلمي في حياته المهنية والأكاديمية مستقبلاً.

وتزداد أهمية هذه المادة بالنسبة لطلبة الحقوق، بالنظر إلى الطبيعة الخاصة للعلوم القانونية، التي تتطلب مهارات علمية ومنهجية تتجاوز مجرد استظهار النصوص التشريعية أو نقل الأحكام القانونية .فالبحث القانوني يقوم أساساً على دراسة القواعد القانونية وتحليلها وتفسيرها، والكشف عن مقاصد المشرع وأهدافه، وبيان نطاق تطبيق النصوص القانونية، وتحديد مدى انسجامها مع المبادئ العامة للقانون ومتطلبات الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي .كما يتطلب الوقوف على مختلف الاتجاهات الفقهية والاجتهادات القضائية، ومقارنتها، وتقييم مدى فاعليتها في معالجة الإشكالات القانونية المطروحة.

وعليه، فإن الباحث في المجال القانوني لا ينبغي أن يكتفي بعرض النصوص القانونية أو إعادة إنتاج ما ورد في المؤلفات والمراجع، وإنما يتعين عليه الانتقال من مرحلة الوصف والنقل إلى مرحلة التحليل والتفسير والنقد والمناقشة، مع القدرة على بناء موقف قانوني مستقل ومؤسس على حجج علمية سليمة. فالقيمة الحقيقية للبحث القانوني لا تقاس بعدد الصفحات أو كثرة الهوامش والمراجع، وإنما بمدى قدرته على معالجة إشكالية محددة، وتقديم إضافة علمية، والكشف عن أوجه القصور أو الغموض في النصوص القانونية، واقتراح الحلول المناسبة للإشكالات التي يثيرها تطبيق القانون.

ويستمد البحث العلمي القانوني أهميته كذلك من ارتباطه الوثيق بتحقيق العدالة وتطوير المنظومة القانونية، باعتبار أن القانون ليس مجموعة جامدة من القواعد، وإنما هو نظام اجتماعي يتفاعل مع التحولات التي يعرفها المجتمع. فالتطورات الاقتصادية والتكنولوجية والبيئية والمؤسساتية تفرز باستمرار مسائل قانونية جديدة تستدعي الدراسة والتحليل، وقد تفرض مراجعة بعض القواعد القانونية أو استحداث آليات تشريعية وتنظيمية تتلاءم مع المستجدات. ومن هذا المنطلق، يمثل البحث القانوني أداة أساسية للكشف عن أوجه النقص والقصور في التشريع، وتقييم فعالية النصوص القانونية، واستشراف الحلول التي من شأنها تعزيز الأمن القانوني وتحقيق التوازن بين الحقوق والالتزامات والمصالح المتعارضة.

كما أن طبيعة الدراسات القانونية تفرض على الباحث الإلمام بمجموعة من المهارات المتخصصة، من بينها تحليل النصوص التشريعية والتنظيمية، والتعليق على الأحكام والقرارات القضائية، ودراسة العقود والاتفاقيات، ومقارنة التشريعات الوطنية بالتجارب القانونية الأجنبية، فضلاً عن القدرة على توظيف المبادئ القانونية العامة والاتجاهات الفقهية في تفسير المسائل محل البحث .وتتطلب هذه المهارات معرفة دقيقة بمصادر القاعدة القانونية، ومراتبها، ونطاق تطبيقها من حيث الأشخاص والمكان والزمان، إلى جانب إدراك العلاقة بين النص القانوني والاجتهاد القضائي والفقه القانوني.

وفي هذا الإطار، تبرز الصعوبات المنهجية التي يواجهها عدد من الطلبة والباحثين عند الشروع في إعداد البحوث العلمية، ولا سيما مذكرات التخرج في مرحلتي الليسانس والماستر .إذ غالباً ما يجد الطالب نفسه أمام مجموعة من التساؤلات المتعلقة بكيفية اختيار الموضوع وتحديد حدوده، وصياغة الإشكالية، واستخراج الفرضيات، وتحديد الأهداف والأهمية، واختيار المنهج الملائم، فضلاً عن كيفية جمع المادة العلمية وتنظيمها وتوثيقها وتوظيفها بصورة سليمة.

كما تظهر هذه الصعوبات عند الانتقال من مرحلة جمع المعلومات إلى مرحلة تحرير البحث، حيث يواجه بعض الطلبة صعوبة في التمييز بين المعلومات الأساسية والثانوية، وفي بناء خطة متوازنة ومترابطة، وتوزيع الأفكار على المباحث والمطالب والفروع، فضلاً عن ضعف القدرة على الربط بين النصوص القانونية والوقائع العملية والآراء الفقهية .وقد يمتد هذا الإشكال إلى طريقة التعامل مع المصادر والمراجع، من خلال عدم التمييز بين الاقتباس المباشر وغير المباشر، أو إغفال الإحالة العلمية الدقيقة، أو الوقوع في النقل غير المشروع الذي يمس بالأمانة العلمية والنزاهة الأكاديمية.

ولا تقتصر هذه الصعوبات على الجوانب الموضوعية للبحث، بل تشمل كذلك الجوانب الشكلية والتنظيمية المتعلقة بإعداد المذكرة وإخراجها النهائي، من حيث ترتيب الصفحات والعناوين، وضبط الهوامش، وتوحيد طريقة التوثيق، وتنظيم قائمة المصادر والمراجع، وإعداد الفهارس والملاحق، ومراعاة القواعد اللغوية والإملائية. ذلك أن سلامة البحث العلمي تقتضي التكامل بين جودة المضمون ودقة الشكل، باعتبار أن الإخراج المنظم يسهم في وضوح الأفكار وتيسير الاطلاع على النتائج، ويعكس في الوقت ذاته مدى التزام الباحث بالأصول العلمية المتعارف عليها.

ومن هنا، تبرز الحاجة إلى توفير تأطير منهجي وبيداغوجي يساعد الطلبة على تجاوز هذه الصعوبات، من خلال تمكينهم من المعارف والمهارات الضرورية لإعداد بحوث علمية تستجيب للمعايير الأكاديمية المعتمدة، وتؤهلهم للانتقال التدريجي من مرحلة اكتساب المعرفة إلى مرحلة إنتاجها وتوظيفها . ويكتسي هذا التأطير أهمية مضاعفة بالنسبة لطلبة الماستر، باعتبار أن مذكرة التخرج في هذا الطور تمثل عملاً علمياً يتطلب قدراً أكبر من الاستقلالية في البحث والتحليل، والقدرة على معالجة موضوع متخصص وفق رؤية قانونية ومنهجية متماسكة.

وفي هذا الصدد، أولت الجامعات ومؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي في الجزائر اهتماماً متزايداً بتطوير منظومة البحث العلمي، من خلال تعزيز التكوين الأكاديمي، وتشجيع الإنتاج العلمي، وتوفير فضاءات البحث والتوثيق، وتطوير الوسائل البيداغوجية والتقنية التي تسمح للطلبة والباحثين بالوصول إلى مصادر المعرفة. ويأتي هذا الاهتمام انسجاماً مع الدور الذي تضطلع به الجامعة في تكوين الكفاءات العلمية والمهنية، والمساهمة في معالجة القضايا التي يطرحها المجتمع، وإنتاج المعرفة وتطويرها ونشرها.

فالجامعة التي تقتصر وظيفتها على نقل المعارف الجاهزة لا تستطيع أداء رسالتها العلمية بصورة كاملة، ما لم تضطلع كذلك بوظيفة البحث والابتكار والتجديد .إذ يمثل البحث العلمي أحد المعايير الأساسية التي يستند إليها تقييم أداء مؤسسات التعليم العالي، وقياس قدرتها على الإسهام في تطوير المعرفة وتحقيق التنمية .كما يشكل الإنتاج العلمي للطلبة والباحثين، بما في ذلك مذكرات التخرج والرسائل الجامعية والمقالات والدراسات المتخصصة، رصيداً معرفياً يمكن الاستفادة منه في تطوير الدراسات القانونية وإثراء النقاش الأكاديمي وتقديم حلول علمية للمشكلات القائمة.

وتحتل مذكرات التخرج، على وجه الخصوص، مكانة مهمة ضمن المسار التكويني للطالب الجامعي، باعتبارها ثمرة للمكتسبات العلمية والمنهجية التي تحصل عليها خلال فترة دراسته، وفرصة عملية لتوظيف تلك المكتسبات في معالجة موضوع محدد .فهي لا تمثل مجرد شرط للحصول على الشهادة الجامعية، وإنما تعد تمريناً علمياً يختبر من خلاله الطالب قدرته على اختيار الموضوع، وتحديد الإشكالية، والبحث عن المصادر والمراجع، وتحليل المعلومات، وبناء الأفكار، واستخلاص النتائج .كما تتيح له اكتساب مهارات أساسية تؤهله لمواصلة الدراسات العليا أو الاندماج في الحياة المهنية، من خلال تنمية قدرته على البحث والتحليل والتحرير والاستدلال.

غير أن تحقيق هذه الأهداف يقتضي ألا ينظر إلى مذكرة التخرج باعتبارها تجميعاً للمعلومات أو تلخيصاً لما ورد في المؤلفات السابقة، بل ينبغي أن تكون عملاً علمياً منظماً يتضمن معالجة حقيقية لإشكالية بحثية، ويعكس شخصية الباحث وقدرته على المناقشة والتقييم وإبداء الرأي .ومن ثم، فإن إعدادها يستوجب المرور بمراحل متكاملة تبدأ باختيار الموضوع وضبط نطاقه، ثم تحديد الإشكالية وصياغة الفرضيات، ووضع الخطة المناسبة، وجمع المادة العلمية، وتحليلها ومناقشتها، وصولاً إلى تحرير البحث ومراجعته وإخراجه في صورته النهائية.

ومن جهة أخرى، فإن التحولات التكنولوجية المتسارعة التي يشهدها العالم المعاصر أفرزت واقعاً جديداً للبحث العلمي، حيث أصبحت الوسائل الرقمية وقواعد البيانات الإلكترونية والمكتبات الافتراضية والمنصات العلمية أدوات أساسية في الوصول إلى المعرفة وتبادلها .ولم يعد الباحث يعتمد حصراً على المصادر الورقية التقليدية، بل أصبح بإمكانه الاطلاع على التشريعات والاجتهادات القضائية والمقالات والرسائل الجامعية والاتفاقيات الدولية من خلال قواعد البيانات والمواقع الرسمية والمستودعات الرقمية، وهو ما ساهم في توسيع نطاق البحث وتيسير الوصول إلى المعلومات وتوفير الوقت والجهد.

كما أفرز التطور التكنولوجي تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي أصبحت تستخدم في مجالات متعددة من العمل البحثي، بما في ذلك المساعدة على استكشاف الموضوعات، وتنظيم الأفكار، وتلخيص بعض المواد، والترجمة، وتحسين الصياغة اللغوية، وتحليل البيانات .غير أن الاستفادة من هذه الأدوات تثير في المقابل مجموعة من الإشكالات العلمية والقانونية والأخلاقية، تتعلق بمدى موثوقية المعلومات والنتائج التي تقدمها، واحتمال إنتاج مراجع أو إحالات غير صحيحة، ومخاطر النقل غير المشروع، وانتهاك حقوق الملكية الفكرية، فضلاً عن المساس باستقلالية الباحث وأصالته العلمية.

وعليه، فإن توظيف التكنولوجيا الحديثة في البحث العلمي ينبغي أن يتم في إطار من المسؤولية والوعي المنهجي، بحيث تظل هذه الوسائل أدوات مساعدة لا بديلاً عن التفكير والتحليل والاجتهاد البشري .كما يتعين على الباحث التحقق من صحة المعلومات والنصوص القانونية والأحكام القضائية والمراجع المستعملة، والرجوع إلى مصادرها الأصلية والرسمية كلما أمكن ذلك، مع الالتزام بقواعد الإفصاح والتوثيق والنزاهة العلمية، واحترام حقوق المؤلف والخصوصية وحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي. فالتطور الرقمي لا يلغي القواعد الأساسية للبحث العلمي، وإنما يجعل الحاجة إليها أكثر إلحاحاً لضمان جودة الإنتاج العلمي ومصداقيته.

وبناءً على ما تقدم، تأتي هذه المطبوعة البيداغوجية الموسومة بـ "منهجية إعداد البحث العلمي" لتوفير مرجع علمي وتطبيقي يساعد طلبة الحقوق على اكتساب المعارف الأساسية والمهارات المنهجية اللازمة لإنجاز البحوث الأكاديمية، ولا سيما مذكرات التخرج في مرحلتي الليسانس والماستر. وهي تسعى إلى الجمع بين التأصيل النظري للمفاهيم المرتبطة بالعلم والمنهج والبحث العلمي، وبين الجانب التطبيقي المتعلق بمراحل إعداد البحوث القانونية، مع توضيح القواعد الموضوعية والشكلية التي ينبغي مراعاتها في مختلف مراحل الإنجاز.

ولا ينحصر الهدف من هذه المطبوعة في تقديم مجموعة من القواعد والتعليمات المتعلقة بكيفية تحرير البحوث، وإنما يتجاوز ذلك إلى بناء ثقافة منهجية لدى الطالب، تمكنه من التعامل الواعي والنقدي مع المادة العلمية، وتساعده على اكتساب الاستقلالية في التفكير والتحليل، والقدرة على معالجة الإشكالات القانونية بصورة علمية منظمة. كما ترمي إلى توحيد التصور العام للقواعد المنهجية الأساسية التي يسترشد بها الطلبة، مع مراعاة خصوصية التخصصات القانونية والإدارية، وإمكانية اختلاف بعض التفاصيل الشكلية والتنظيمية بحسب التوجيهات المعتمدة في المؤسسات الجامعية.

وانطلاقاً من هذه الاعتبارات، يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية التي تعالجها هذه المطبوعة على النحو الآتي:

ما هي خطوات تحرير البحوث العلمية ومذكرات التخرج في ظل مختلف المستجدات والقضايا المنهجية الحديثة في الدراسات القانونية؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية، مجموعة من التساؤلات الفرعية والتي تتمثل فيما يلي:

ما مفهوم البحث العلمي وخصائصه وأهدافه، وما الضوابط التي تميزه عن غيره من الأنشطة الفكرية والمعرفية؟

ما المراحل الأساسية التي ينبغي اتباعها عند إعداد البحث العلمي، بدءاً من اختيار الموضوع وصولاً إلى تحرير النتائج؟

ما القواعد الموضوعية والشكلية التي ينبغي مراعاتها عند تحرير البحوث القانونية وإخراجها في صورتها النهائية؟

كيف يمكن توظيف الوسائل الرقمية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي مع المحافظة على النزاهة الأكاديمية والأمانة العلمية وحقوق الملكية الفكرية؟

اقتضت طبيعة الموضوع اعتماد مجموعة من المناهج العلمية التي تتكامل فيما بينها لتحقيق الأهداف المرجوة، وفي مقدمتها:

يتجلى المنهج الوصفي من خلال عرض المفاهيم والمصطلحات الأساسية المرتبطة بالعلم والمنهج والبحث العلمي، وبيان خصائصها وأنواعها وأهدافها. أما المنهج التحليلي فيظهر من خلال تحليل مختلف القواعد والإجراءات المنهجية، وشرح كيفية تطبيقها في إعداد البحوث العلمية، مع التركيز على خصوصية الدراسات القانونية.

أما المنهج المقارن فيبرز من خلال الإشارة إلى بعض الاختلافات في أساليب التوثيق والتنظيم المنهجي المعتمدة في الكتابات الأكاديمية، مع الاستئناس بالتجارب الجامعية المختلفة، دون إغفال الضوابط المعتمدة في البيئة الجامعية الجزائرية.

لتحقيق الأهداف العلمية والبيداغوجية المتوخاة، ومعالجة الإشكالية المطروحة بصورة متدرجة ومتكاملة، تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة عناصر أساسية، وفق تسلسل يبدأ بالتأصيل المفاهيمي وينتهي بالجوانب التطبيقية والتنظيمية لإعداد البحث العلمي، وذلك على النحو الآتي:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للعلم والمنهج والمنهجية

الفصل الثاني: ماهية البحث العلمي

الفصل الثالث: الأسس المنهجية لإعداد البحوث العلمية

الفصل الرابع: الجوانب الشكلية والتنظيمية لإخراج البحث العلمي في شكله النهائي وضوابط استخدام الوسائل الرقمية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في إعداد البحوث.

انتهت الدراسة بخاتمة عامة تتضمن أهم النتائج المستخلصة من دراسة مختلف المحاور، إلى جانب مجموعة من الاقتراحات الرامية إلى تحسين مستوى التكوين المنهجي لدى طلبة الحقوق، وتعزيز جودة البحوث الجامعية، وترسيخ ثقافة البحث العلمي القائم على الموضوعية والدقة والأمانة والاستقلالية الفكرية، مع إدراك أهمية مواكبة التطورات التكنولوجية دون التفريط في المبادئ الأساسية التي تقوم عليها المعرفة العلمية.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للعلم والمنهج والمنهجية

تُعدّ المنهجية العلمية من الركائز الأساسية التي يقوم عليها البحث العلمي، باعتبارها الإطار الذي ينظم تفكير الباحث ويوجه خطواته في دراسة الموضوعات وتحليل الإشكاليات والوصول إلى نتائج علمية دقيقة وموضوعية. ولا يمكن للباحث أن يباشر أي دراسة علمية بصورة سليمة دون أن يكون ملماً بالمفاهيم والمصطلحات الأساسية التي تشكل الإطار النظري والمنطلق المعرفي لبحثه، إذ إن وضوح المفاهيم يساعد على تحديد مضمون الدراسة وضبط حدودها، ويجنب الوقوع في الغموض أو الخلط بين المصطلحات المتقاربة في المعنى أو المختلفة في الدلالة.

ويكتسي تحديد المفاهيم أهمية خاصة في مجال العلوم القانونية، نظراً لما تتميز به اللغة القانونية من دقة وخصوصية في استعمال المصطلحات، ولارتباط البحث القانوني بمجموعة من المفاهيم التي تستوجب فهماً واضحاً قبل الانتقال إلى تحليل المسائل والإشكاليات المرتبطة بها. فالباحث القانوني لا يكتفي بجمع المعلومات والنصوص القانونية، وإنما يحتاج إلى امتلاك أساس معرفي ومنهجي يمكنه من فهم طبيعة المعرفة العلمية، والتمييز بين مختلف المناهج، وإدراك كيفية توظيفها في دراسة الظواهر والعلاقات القانونية.

وفي هذا السياق، يقتضي تناول الأسس العامة للمنهجية العلمية الوقوف عند ثلاثة مفاهيم رئيسية ومترابطة، تتمثل في مفهوم العلم باعتباره نشاطاً إنسانياً منظماً يهدف إلى اكتساب المعرفة وتفسير الظواهر والكشف عن الحقائق، ومفهوم المنهج باعتباره الطريق أو الأسلوب المنظم الذي يتبعه الباحث للوصول إلى المعرفة ومعالجة المشكلات المطروحة، ثم مفهوم علم المناهج باعتباره المجال المعرفي الذي يهتم بدراسة المناهج العلمية وتحليل أسسها وقواعدها وبيان كيفية اختيارها وتطبيقها بحسب طبيعة الموضوع محل البحث.

ولا يقتصر الهدف من دراسة هذه المفاهيم على تقديم تعريفات نظرية مجردة، بل يتجاوز ذلك إلى بيان طبيعة العلاقة القائمة بينها، وإبراز دورها في بناء التفكير العلمي وتوجيه الباحث نحو اتباع خطوات منهجية سليمة في مختلف مراحل إعداد البحث. كما تساعد هذه المفاهيم طالب العلوم القانونية، ولا سيما في مرحلة الماستر، على اكتساب تصور واضح حول الأسس المعرفية التي يستند إليها البحث العلمي، بما يمكنه من اختيار المنهج الملائم لموضوع دراسته وتوظيفه بصورة صحيحة في معالجة الإشكاليات القانونية.

وعليه، سيتم التطرق في هذا الفصل إلى المفاهيم الأساسية للعلم والمنهج وعلم المناهج، من خلال تحديد تعريف كل مفهوم وبيان خصائصه وأهميته، ثم توضيح أوجه الترابط والاختلاف بينها، باعتبارها مدخلاً ضرورياً لفهم ماهية البحث العلمي والأسس المنهجية التي تحكم إعداده.

المبحث الأول: مفهوم العلم

يُعدّ العلم من أهم الركائز التي تقوم عليها المعرفة الإنسانية، باعتباره الوسيلة التي يسعى الإنسان من خلالها إلى فهم الظواهر المحيطة به، واكتشاف الحقائق وتفسيرها بالاعتماد على الملاحظة والتفكير والتحليل والاستدلال. وقد ارتبط تطور المجتمعات البشرية بمدى تقدمها العلمي وقدرتها على إنتاج المعرفة وتوظيفها في مختلف المجالات، الأمر الذي جعل العلم يحتل مكانة أساسية في بناء الحضارات وتطوير الفكر الإنساني.

وتكمن أهمية تحديد مفهوم العلم في كونه يمثل المنطلق الأساسي لفهم طبيعة البحث العلمي والأسس التي يقوم عليها، إذ لا يمكن دراسة المنهجية العلمية دون الإلمام بطبيعة العلم وخصائصه ومميزاته التي تجعله مختلفاً عن غيره من أشكال المعرفة. كما أن ضبط هذا المفهوم يساعد الباحث على إدراك الطريقة التي يتم بها إنتاج المعرفة العلمية والتحقق من صحتها، والتمييز بينها وبين المعارف القائمة على الاعتقاد أو التجربة الشخصية أو الآراء غير المؤسسة على أدلة.

وعليه، فإن تحديد مفهوم العلم بدقة يستوجب التطرق إلى تعريفه من الناحيتين اللغوية والاصطلاحية، ثم بيان أهم الخصائص التي تميزه، وأخيراً توضيح أوجه الاختلاف بينه وبين بعض المفاهيم المشابهة له، بما يسمح بتكوين تصور واضح حول طبيعة المعرفة العلمية وأسسها.

المطلب الأول: تعريف العلم وخصائصه

يُعدّ العلم من أبرز أشكال المعرفة الإنسانية، لما يؤديه من دور في تفسير الظواهر والكشف عن الحقائق وفهم مختلف جوانب الحياة. وقد حظي باهتمام واسع من طرف الفلاسفة والباحثين، نظراً لأهميته في تطور الفكر الإنساني وتقدم المجتمعات.

ولا يقتصر العلم على جمع المعلومات والحقائق، بل يقوم على دراستها وتنظيمها وتحليلها وفق أسس وقواعد علمية محددة. كما يتميز بمجموعة من الخصائص التي تمنحه طابعاً خاصاً، وتميزه عن غيره من أشكال المعرفة. ومن ثم، فإن فهم طبيعة العلم يقتضي الوقوف على معناه اللغوي والاصطلاحي، والتعرف على أهم الخصائص التي يقوم عليها.

وعليه، سنتناول في هذا المطلب تعريف العلم أولاً، ثم بيان أبرز خصائصه ثانياً.

الفرع الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي للعلم

العلم لغة جمع علوم، أدرك الشيء بحقيقته العلم: اليقين والمعرفة،[1] ويقصد بكلمة علم في اللغة إدراك الشيء بحقيقته وهو اليقين والمعرفة.

أما اصطلاحا فعرف عدة تعاريف من بينها: "العلم هو المعرفة المنسقة التي تنشأ عن الملاحظة والتجريب والدراسة والتي تقوم بفرض تحديد طبيعة وأصول ما تتم دراسته... والعلم فرع من فروع المعرفة أو الدراسة خصوصا ذلك المتعلق بتنسيق وترسيخ الحقائق والمبادئ والمناهج بواسطة التجارب والفروض".[2]

كما عُرف على أنّه: "ذلك الفرع من فروع الدراسة الذي يرتبط بالمعرفة المنظمة تنظيما دقيقا بما يسمح باكتشاف العديد من الحقائق والمبادئ والقواعد ثم الربط بينها ربطا محكما وذلك بالأسلوب والمنهج العلمي توصلا للعديد من القوانين التي تحكمها".[3]

فالملاحظ أن جل هذه التعريفات تدور حول حقيقة أن العلم هو جزء من المعرفة يتضمن الحقائق والمبادئ والقوانين والنظريات والمعلومات الثابتة والمنسقة والمصنفة لمعرفة واكتشاف الحقيقة بصورة قاطعة ويقينية. ولمعرفة اصطلاح العلم أكثر وجب تحديد خصائصه وتمييزه عما يشابهه من مصطلحات كالمعرفة والثقافة والفن.

الفرع الثاني: خصائص العلم

لا يقتصر العلم على كونه مجموعة من المعارف والمعلومات، بل يقوم على أسس ومبادئ تمنحه طابعاً مميزاً عن غيره من أشكال المعرفة. وتتمثل هذه الأسس في مجموعة من الخصائص التي تحدد طبيعة المعرفة العلمية وتوجه أساليب الوصول إليها. وتكسب هذه الخصائص العلم الدقة والموضوعية والمصداقية، وتجعله قابلاً للتطور والتجدد المستمر. وعليه، يمكن إبراز أهم خصائص العلم فيما يلي:

التراكمية: يقصد بها إضافة الجديد إلى القديم، فالعلم يشبه البناء الذي يتكون من طوابق، حيث تحل النظريات الجديدة محل النظريات القديمة كلما أثبت خطأها.

1. **التنظيم:** فالعلم هو تنظيم لطريقة تفكيرنا، ووجب على كل باحث في أي علم من العلوم بتنظيم وتصنيف المعطيات المتعددة لتسهيل التعامل معها لكي تفيده في بحثه.

---

[1]– المنجد في اللغة والإعلام، منشورات دار المشرق، بيروت، 1998، ص527.

[2]– أحمد بدر أصول البحث العلمي ومناهجه، وكالة المطبوعات، الكويت، 1994، ص ص18، 20.

[3]– زين بدر فراج، أصول البحث القانوني، د.ط، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، ص14.

2. **الموضوعية:** تثار هذه الخاصية في مجال العلوم الإنسانية بأكثر حدة، والمراد بها الابتعاد عن الذاتية، كما ينصرف مدلولها إلى القطعية مع الأحكام المسبقة والأفكار الشائعة.
3. **المنهجية:** فهذه الأخيرة ترتبط بالجانب الشكلي والإجرائي والموضوعي، فالنتائج التي يحققها العلم تأتي عن طريق مناهج علمية سواء لجمع المعلومات أو التحليل أو التفكير.[1]
4. **الإمبريقية:** مصطلح الامبيرقية يُعبر عن الخبرة والخبرة مصدرها الحواس وبالتالي فإن المعرفة الإنسانية تستمد شرعيتها من مرورها بهذه الحواس حتى تصبح بذلك قابلة للتحقق من صحتها. فالامبيريقية تدل على أن العلم يختص بدراسة العالم المحسوس فقط، سواء في اختيار المشكلة وجمع الحقائق أو تصنيف البيانات وتحليلها.
5. **السببية:** ذلك أنه في العلم لكل ظاهرة سبب يسعى الباحث لاكتشافه ولا يمكن رده إلى الصدفة أو إلى التفسير الخرافي الاعتباطي.
6. **اليقين والدقة:** والمراد باليقين هو اليقين النسبي، أما الدقة فالعلم لا يقبل الأحكام الجزافية بل وجب أن تصاغ بشكل دقيق، وأكثر ما يعبر عن الدقة هو الأرقام والجداول البيانية والإحصائيات والنسب المئوية.
7. **التجريد والحتمية:** يقصد بالتجريد أنّ النتائج المتوصل إليها لا تعني عناصر الظاهرة بحد ذاتهم ولكن قد تنطبق على كل عنصر يحمل نفس المواصفات أما الحتمية فالمراد بها أن نفس الأسباب تؤدي إلى نفس النتائج.

المطلب الثاني: تمييز العلم عما يشابهه

يُستعمل مصطلح العلم في كثير من الأحيان إلى جانب مفاهيم أخرى تتقارب معه في المعنى، مما قد يؤدي إلى الخلط بينها رغم اختلاف دلالاتها ومضامينها. ومن أبرز هذه المفاهيم المعرفة والثقافة والفن، التي ترتبط جميعها بالنشاط الفكري والإنساني، لكنها لا تتطابق مع العلم من حيث الطبيعة والخصائص والأهداف. فلكل مفهوم منها مجال خاص يميزه عن غيره، سواء من حيث طريقة اكتساب المعلومات أو كيفية توظيفها والتعبير عنها.

[1]– دحامنية علي، محاضرات في المنهجية، السنة الأولى، معهد الحقوق المركز الجامعي بالوادي، 2008– 2009، ص ص 9، 10.

ويُعدّ التمييز بين هذه المصطلحات أمراً ضرورياً لضبط المفاهيم الأساسية وتجنب استعمالها بصورة غير دقيقة في البحث العلمي. كما يساعد هذا التمييز على تحديد المكانة التي يحتلها العلم ضمن مختلف أشكال النشاط المعرفي والإنساني. وعليه، سنعمل على توضيح أوجه الاختلاف بين العلم وكل من المعرفة والثقافة والفن.

الفرع الأول: التمييز بين العلم والمعرفة

يقصد بالمعرفة "مجموعة من المعاني والمعتقدات والأحكام والمفاهيم والتصورات الفكرية التي تتكون لدى الإنسان نتيجة لمحاولاته المتكررة لفهم الظواهر والأشياء المحيطة به".[1]

فالمعرفة أشمل وأوسع من العلم حدودا ومدلولا، إلا أنها أقل عمقا ودقة منه، إذ تتضمن المعرفة من حيث شموليتها المعارف العلمية وغير العلمية التي استطاع الإنسان جمعها باعتباره كائنا يفكر بحواسه وعقله، كقيامه بالتأمل والنظر في بعض عناصر بيئته كالنجوم مثلا ثم محاولة الإحاطة بها وفهم أسرارها. وبالتالي فمنطلق التمييز بينهما يقوم على أساس المنهج وأساليب التفكير التي تتبع في تحصيل المعارف.

الفرع الثاني: التمييز بين العلم والثقافة

يرتبط العلم والثقافة ارتباطاً وثيقاً، باعتبارهما من مظاهر النشاط الفكري والإنساني اللذين يسهمان في بناء شخصية الفرد وتطور المجتمع. ورغم التقارب بينهما، إلا أنهما يختلفان من حيث المفهوم والمضمون والأهداف؛ فالعلم يقوم على البحث المنظم واكتشاف الحقائق وتفسير الظواهر، بينما تتسع الثقافة لتشمل مختلف المعارف والقيم والمعتقدات والعادات التي يكتسبها الفرد داخل المجتمع.[2]

كما أن العلم يُعدّ أحد المكونات الأساسية للثقافة، دون أن يكون مرادفاً لها أو شاملاً لجميع عناصرها. وعليه، يقتضي الأمر توضيح أوجه الاختلاف بينهما من حيث المفهوم والخصائص والوظيفة.

الفرع الثالث: التمييز بين الفن والعلم

يُعدّ كل من الفن والعلم مظهراً من مظاهر النشاط الإنساني، إذ يسهمان في تنمية قدرات الإنسان وتطوير معارفه ومهاراته. ورغم وجود نقاط التقاء بينهما، إلا أنهما يختلفان من حيث الطبيعة والأهداف والوسائل المعتمدة في كل منهما. فالعلم يقوم على البحث المنظم والملاحظة والتحليل والاستدلال من أجل الوصول إلى الحقائق وتفسير الظواهر، بينما يرتبط الفن بالإبداع والمهارة والقدرة على التعبير والابتكار.

---

[1]– ليلى عبد الوهاب، مناهج وطرق البحث الاجتماعي، أصول ومقدمات المكتب الجامعي الحديث، 2000، ص05.

[2]– زين بدر فراج، المرجع السابق، ص14.

كما أن العلم يركز على اكتساب المعرفة وتفسيرها، في حين يهتم الفن بإبراز الجوانب الجمالية والإبداعية والعملية. وعليه، يقتضي الأمر بيان أوجه الاختلاف بين العلم والفن، مع توضيح طبيعة العلاقة التي تجمع بينهما.

1. **من حيث التراكمية:** الفن لا يتراكم فهو يسير على خط أفقي؛ ذلك أنه يمكن أن نتذوق الشعر القديم واللوحات الفنية السابقة أكثر من الأعمال المعاصرة، فالجديد في الفن لا يلغي القديم بخلاف العلم الذي يمتاز بالتراكمية حيث يلغي الجديد منه القديم.
2. **من حيث الموضوع:** يتميز الفن بالذاتية إذ يهتم ببصمة الفنان بخلاف العلم الذي يمتاز بالموضوعية.
3. **من حيث الهدف:** طابع الفن تطبيقي ذلك أنه يهدف إلى تحقيق أعلى درجة من حسن التطبيق وإظهار المهارات الشخصية بينما طابع العلم نظري حيث يهدف إلى الاكتشاف والتفسير والتنبؤ والضبط والتحكم.[1]

المبحث الثاني: مفهوم المنهج وعلم المناهج

يُعتبر المنهج وعلم المناهج من المفاهيم الأساسية التي يقوم عليها البحث العلمي، نظراً للدور الذي يؤديه كل منهما في تنظيم التفكير وتوجيه خطوات الباحث نحو الوصول إلى المعرفة بصورة علمية سليمة. فالمنهج يمثل الطريق المنظم الذي يعتمده الباحث لدراسة موضوع معين ومعالجة الإشكاليات المرتبطة به، وفق مجموعة من القواعد والخطوات المحددة.

أما علم المناهج فيُعنى بدراسة هذه المناهج وتحليل أسسها ومبادئها وبيان كيفية اختيارها وتطبيقها بحسب طبيعة الموضوع محل الدراسة. وتبرز أهمية هذين المفهومين في ضمان حسن سير البحث العلمي وتحقيق الدقة والموضوعية في معالجة المعلومات واستخلاص النتائج.

كما تزداد أهميتهما في مجال العلوم القانونية، حيث يتطلب تحليل النصوص التشريعية والأحكام القضائية والإشكاليات القانونية اتباع مناهج تتلاءم مع طبيعة كل موضوع. وعليه، يقتضي تناول هذا المبحث تحديد مفهوم المنهج وبيان خصائصه وأنواعه، ثم التطرق إلى مفهوم علم المناهج وأهميته وعلاقته بالبحث العلمي.

[1]– زين بدر فراج، المرجع السابق، ص14.

المطلب الأول: تعريف مصطلح منهج

يُعتبر المنهج من المفاهيم الأساسية التي يرتكز عليها البحث العلمي، باعتباره الوسيلة التي يعتمد عليها الباحث في دراسة الموضوعات ومعالجة الإشكاليات المطروحة. فلا يمكن الوصول إلى نتائج علمية دقيقة دون اتباع خطوات منظمة وقواعد محددة توجه مسار البحث. ويختلف المنهج باختلاف طبيعة الموضوع وأهداف الدراسة والإشكالية المراد معالجتها. كما يساهم في تنظيم أفكار الباحث وتحديد أساليب جمع المعلومات وتحليلها وتفسيرها. وتكمن أهميته في ضمان الدقة والموضوعية والابتعاد عن العشوائية في معالجة المسائل العلمية.[1] وعليه، يستوجب تحديد مفهوم المنهج التطرق إلى معناه اللغوي والاصطلاحي وبيان أهميته في البحث العلمي.

الفرع الأول: التعريف اللغوي للمنهج

المنهج لغة مشتقة من كلمة منهج METHODE من فعل نهج وأصلها لاتيني يوناني وتعني البحث والنظر والمعرفة عند أفلاطون، والكلمة بالعربية ترجمة لكلمة METHOD بالإنجليزية التي تعني طريقة أو نظام.[2] والمنهج هو الطريق البين إلى الحق في أيسر سبله وذكرها القرآن الكريم بصيغة منهاج في قوله عز وجل: ﴿ ولِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً ومِنْهَاجاً﴾.[3]

الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي للمنهج

عرفه الدكتور عبد الرحمن بدوي بأنّه: "الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة".[4] ولا يمكن الإلمام بمعنى المنهج دون تمييزه من اصطلاح المنهجية في البحث العلمي، فإذا كان المنهج في التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة من أجل الكشف عن حقيقة مجهولة لدينا أو من أجل البرهنة على حقيقة لا يعرفها الآخرون.

---

[1]– زين بدر فراج، المرجع السابق، ص16.

[2]– ابراهيم ابراش، البحث الاجتماعي، قضاياه مناهجه إجراءاته، منشورات كلية الحقوق، سلسلة الكتب، مراكش، العدد10، 1999، ص44.

[3]– سورة المائدة، الآية 48.

[4]– عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، ط 3، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977، ص05.

فالمنهجية هي: "ذلك العلم الذي يبين كيف يجب أن يقوم الباحث ببحثه، أو هي الطريقة التي يجب أن يسلكها الباحث منذ عزمه على البحث وتحديد موضوعه وحتى الانتهاء منه، أو هي مجموعة الإرشادات والوسائل والتقنيات التي تساعده في بحثه".[1] وعليه فالمنهج جزء من المنهجية التي هي أشمل منه.

المطلب الثاني: تعريف علم المناهج

علم المناهج هو العلم الذي يبحث في وسائل وصول العلم إلى الحقيقة، وعرفه عمار عوابدي على أنّه: "العلم الذي يبحث في مناهج البحث العلمي والطرق العلمية التي يكشفها ويستخدمها العلماء والباحثون للوصول إلى الحقيقة وذلك بواسطة مجموعة من القواعد والقوانين العامة والتي تحكم وتنظم سير العقل وتحدد عملياته حتى تصل إلى نتائج معلومة".[2]

ورغم اختلاف مناهج العلوم تبعا لاختلاف ميادينها فإنّ هذه المناهج كلها تشكل وحدة للعقل الإنساني، ويثير الباحثون والمتخصصون إشكالية الفصل أو عدم الفصل بين المناهج العلمية في مجال البحوث العلمية غير أنه وإن كان يجب التسليم بعدم إمكان الفصل بين المناهج إلا أنه لا يمكن تقسيمها من أجل دراستها فقط، كما أنّ هذه المناهج تختلف باختلاف الظواهر المدروسة، وما يصلح منها لدراسة ظاهرة قد لا يصلح لدراسة غيرها من الظواهر لاختلافها من حيث موضوعها وخصائصها، إلا أن ذلك لا ينفي إمكانية دراسة ظاهرة واحدة بأكثر من منهج مع ضرورة تكييف ذلك مع غايات البحث الخاصة والقدرات الخاصة بالباحث.

المطلب الثالث: أسس اختيار منهج البحث

إن مسألة تحديد المنهج المتبع في الدراسة يتطلب بعض الأسس نوجزها فيما يلي:[3]

1. القدرة على الإفادة من المنهج المختار بحيث يمكن حل مشكلة البحث بدقة بإتباع ذلك المنهج، وعليه لا يمكن اعتبار المنهج هدف في حد ذاته وإنّما هو مجرد وسيلة لتحقيق الهدف أو الغرض.
2. تخطيط الباحث المسبق للخطوات التي سيقوم بها للتقدم نحو حل مشكلة بحثه، على الرغم من أن الباحث قد يجري تغييرات أو إضافات في طريقة البحث التي يتبعها نتيجة لاكتشافه المزيد من الأدلة مع تقدمه في الدراسة.

---

[1]– عبد الله العسكري، منهجية البحث في العلوم القانونية، ط 2 ،2004، دار النمير، سوريا، ص10.

[2]– عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ط 6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص147.

[3]– أحمد بدر، المرجع السابق، ص245.

3. أن اختيار الباحث لمنهج معين يجب أن يكون كامل الوضوح في ذهنه وأن يكون هذا المنهج محددا في تفاصيله بحيث يكون الباحث مستعدا لشرح هذه الخطة لأي شخص آخر في سهولة ويسر.
4. ضرورة استخدام المبادئ العلمية المبنية على الموضوعية والإدراك السليم لا البداهة والتخمين أو التجربة العابرة، والمنهج العلمي لا يصلح للعلوم الطبيعية فحسب بل يصلح كذلك للعلوم الاجتماعية والإنسانية عموما والعلوم القانونية خصوصا إذا استطعنا استبعاد العوامل الذاتية والتركيز على الظواهر والعوامل الموضوعية.

الفصل الثاني: ماهية البحث العلمي

يُعدّ البحث العلمي من أهم الوسائل التي اعتمد عليها الإنسان في سبيل تطوير معارفه وفهم الظواهر المحيطة به، باعتباره نشاطاً فكرياً منظماً يقوم على التقصي والتحليل والدراسة وفق قواعد ومناهج علمية محددة، بهدف الوصول إلى حقائق جديدة أو التحقق من صحة معلومات قائمة أو معالجة إشكاليات تستدعي البحث والدراسة. وقد أصبح البحث العلمي ضرورة أساسية في مختلف المجالات المعرفية، لما يؤديه من دور في تطوير الفكر الإنساني وتوسيع آفاق المعرفة والمساهمة في إيجاد الحلول للمشكلات التي تواجه الأفراد والمجتمعات.

ولا يقتصر البحث العلمي على جمع المعلومات وتكديسها أو نقل آراء الباحثين السابقين، وإنما يقوم على التفكير المنظم والقدرة على التحليل والمقارنة والاستنتاج، مع الاعتماد على مصادر ومراجع موثوقة واتباع خطوات منهجية تضمن سلامة النتائج المتوصل إليها. كما يتطلب من الباحث التحلي بالموضوعية والدقة والصدق والأمانة العلمية، والابتعاد عن الأحكام الشخصية والمعلومات غير المؤكدة، مع الحرص على توثيق الاقتباسات والإحالات المرجعية واحترام حقوق الملكية الفكرية.

وتبرز أهمية البحث العلمي بصورة واضحة في مجال العلوم القانونية، نظراً لما يشهده المجتمع من تطورات وتشابكات في العلاقات القانونية والاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذي يستدعي دراسة النصوص التشريعية وتحليل الأحكام والقرارات القضائية ومناقشة الآراء الفقهية، بهدف الكشف عن النقائص القانونية واقتراح الحلول المناسبة للإشكالات المطروحة. فالعمل البحثي في المجال القانوني لا يقتصر على عرض القواعد القانونية، بل يتطلب تفسيرها وربطها بالواقع وتقييم مدى فعاليتها في تنظيم العلاقات وحماية الحقوق والحريات.

كما أن إعداد البحث العلمي يمر بمجموعة من المراحل المترابطة، تبدأ باختيار الموضوع وتحديد الإشكالية، ثم وضع الفرضيات والخطة المناسبة، واختيار المناهج الملائمة، وجمع المعلومات والبيانات وتحليلها، وصولاً إلى استخلاص النتائج وصياغة التوصيات وإخراج البحث في صورته النهائية وفق القواعد العلمية والشكلية المعتمدة. وقد أفرز التطور التكنولوجي الحديث وسائل جديدة ساهمت في تسهيل هذه المراحل، من خلال المكتبات الرقمية وقواعد البيانات الإلكترونية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، وهو ما يستوجب استخدامها بصورة مسؤولة تحترم النزاهة الأكاديمية والأمانة العلمية وحقوق الملكية الفكرية.

ومن هذا المنطلق، فإن الإلمام بماهية البحث العلمي يعد خطوة أساسية لكل طالب وباحث، لما يوفره من فهم لطبيعته وأهدافه ومقوماته وشروط إنجازه.

المبحث الأول: مفهوم البحث العلمي

يُعدّ البحث العلمي من أهم الوسائل التي يعتمد عليها الإنسان لاكتساب المعرفة وتطويرها، وفهم الظواهر ومعالجة المشكلات المختلفة. فهو نشاط فكري منظم يقوم على أسس وقواعد علمية تهدف إلى الوصول إلى الحقائق وتفسيرها بصورة موضوعية ودقيقة.

وتكمن أهميته في إثراء المعرفة الإنسانية والمساهمة في إيجاد الحلول المناسبة للإشكاليات المطروحة في مختلف المجالات. كما يعتمد على مجموعة من الخطوات المنهجية التي تبدأ بتحديد الموضوع والإشكالية، وتنتهي باستخلاص النتائج والتوصيات.

ويكتسي البحث العلمي أهمية خاصة في مجال العلوم القانونية، لما يؤديه من دور في تحليل النصوص التشريعية ودراسة الأحكام القضائية وتطوير الفكر القانوني. وعليه، يقتضي تحديد مفهوم البحث العلمي التطرق إلى تعريفه وبيان خصائصه وأهدافه وأهميته في مختلف المجالات المعرفية.

المطلب الأول: تعريف البحث العلمي وخصائصه

البحث لغة: الطلب والتفتيش، والبحث جمع أبحاث وبحوث بمعنى التمحيص والتفتيش في موضوع ما وفي المسائل المتعلقة به، ومنه البحث العلمي.[1]

أما اصطلاحا: هناك عدة تعريفات نذكر منها؛ البحث استقصاء دقيق يهدف إلى اكتشاف حقائق وقواعد عامة يمكن التحقق منها مستقبلا. كما عُرِّف على أنّه وسيلة للدراسة يمكن بواسطتها الوصول إلى حل لمشكلة محددة وذلك عن طريق التقصي الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلة التي يمكن التحقق منها والتي تتصل بهذه المشكلة المحددة.[2]

وهناك من عرفه بأنه الطريق أو الأسلوب الذي يتبعه أو يسلكه الباحث الدراسة مشكلة معينة في أي فرع من فروع المعرفة، وفي أي ميدان من ميادين العلوم النظرية والعملية.[3]

الملاحظ على هذه التعريفات أنها تدور كلها حول أن البحث وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق الذي يقوم به الباحث لغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الموجودة فعلا على أن يتبع خطوات المنهج العلمي واختيار الطريقة والأدوات اللازمة للبحث وجمع البيانات.

---

[1]– لويس معلوف، المنجد في اللغة والإعلام، منشورات دار المشرق ط 37، لبنان، 1998، ص27.

[2]– أحمد بدر، المرجع السابق، ص20.

[3]– محمد الشريف، مناهج البحث العلمي دليل الطالب في كتابة الأبحاث والرسائل العلمية، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، د ط، د ت ن، ص15.

كما يمكن استخلاص بعض الشروط الموضوعية للبحث العلمي من تعريفاته السابقة نوجزها فيما يلي:

1. ضرورة وجود مشكلة تستدعي البحث عن حل لها.
2. ضرورة توفر الأدلة التي تحتوي على الحقائق والتحليل الدقيق لها وتصنيفها.
3. ضرورة استخدام العقل والمنطق لترتيب الدليل في حجج وإثباتات.
4. الموضوعية وعد التعصب للرأي وقبول النتائج التي تنتج عن الأدلة.
5. الحل المحدد وهو الإجابة النهائية عن المشكلة وتكون في شكل تعميم.

الفرع الثاني: خصائص البحث العلمي

يتميز البحث العلمي بمجموعة من الخصائص والسمات التي تمنحه طابعاً علمياً ومنهجياً يميزه عن غيره من أشكال النشاط الفكري. وتتمثل هذه الخصائص في مجموعة من المبادئ التي يجب على الباحث الالتزام بها لضمان دقة المعلومات وصحة النتائج المتوصل إليها.

كما تعكس مدى جدية البحث وقدرته على معالجة الإشكاليات المطروحة بطريقة موضوعية ومنظمة. وتكتسب هذه الخصائص أهمية خاصة في البحوث القانونية، لما تتطلبه من دقة في تحليل النصوص وفهم الأحكام القانونية وتفسيرها.

وعليه، فإن التعرف على خصائص البحث العلمي يساعد الباحث على إدراك الأسس التي ينبغي مراعاتها أثناء إعداد بحثه. ومن أهم هذه الخصائص ما يلي:

أولا. البحث العلمي عملية منظمة ومضبوطة: أي أن البحث العلمي نشاط عقلي منظم ومضبوط ودقيق ومخطط، حيث أن المشكلات والفروض والملاحظات والتجارب والنظريات والقوانين قد تحققت واكتشفت بواسطة جهود عقلية منظمة ومهيأة جدا لذلك، وليست وليدة الصدفة أو الأعمال الارتجالية، وتحقق هذه الخاصية للبحث العلمي عامل الثقة الكاملة في نتائجه.[1]

ثانيا. البحث العلمي عملية حركية تجديدية: أي أن البحث العلمي موجه لتعديل أو إثراء المعرفة الإنسانية فهو الكفيل بتحقيق خاصية التراكمية التي يمتاز بها العلم، حتى وإن لم يأت بالجديد يكفي أن يجمع المعارف السابقة ويفسرها بشكل تصبح فيه أكثر وضوحا.

ثالثا. البحث العلمي عام ومعمم: ذلك أن المعلومات والمعارف لا تكتسب الطبيعة والصفة العلمية إلا إذا كانت بحوث معممة وفي متناول أي شخص مثل الاكتشافات الطبية.

---

[1]– علي دحامنية، المرجع السابق، ص15.

رابعا. البحث العلمي بحث تفسيري: ذلك أنه يستخدم المعرفة العلمية لتفسير الظواهر والأمور والأشياء بواسطة مجموعات من المفاهيم المرتبطة تسمى النظريات.

إضافة إلى هذه الخصائص يمتاز البحث العلمي بصفات أخرى منها:

أ. **الأصالة:** وجب ضرورة توفر الأصالة في الموضوع والعبارات ثم أصالة المراجع والمصادر وهي مسألة نسبية تختلف حسب نوع البحث ليسانس ماستر دكتوراه).

ب. **الموضوعية:** يشترط الابتعاد عن الذاتية وضرورة قبول النتائج المتوصل إليها منطقيا وإن كانت مخالفة لآرائه وتوجيهاته.

ت. **المنهجية:** ضرورة إعداد البحث العلمي وفقا للمنهجية العلمية في إعداد البحوث.[1]

المطلب الثاني: أهمية البحث العلمي

يحتل البحث العلمي مكانة أساسية في تقدم المجتمعات وتطور مختلف المجالات المعرفية، نظراً لدوره في إنتاج المعرفة وتوسيع آفاق التفكير الإنساني. وتكمن أهميته في كونه وسيلة علمية تساعد على فهم الظواهر وتحليل المشكلات والبحث عن الحلول المناسبة لها وفق أسس منهجية منظمة.

كما يساهم في تنمية القدرات الفكرية للباحث، وتعزيز مهاراته في التحليل والنقد والاستنتاج، واكتساب المعرفة بصورة علمية دقيقة. وتبرز أهميته بصفة خاصة في مجال العلوم القانونية، من خلال دراسة النصوص التشريعية وتفسيرها ومتابعة الاجتهادات القضائية والكشف عن النقائص القانونية. فضلاً عن مساهمته في تطوير التشريعات وتحسين المنظومة القانونية ومواكبة التحولات الاجتماعية والاقتصادية.

وعليه، يمكن إبراز أهمية البحث العلمي من خلال بيان دوره في تطوير المعرفة من جهة، وخدمة الفرد والمجتمع وتقدم العلوم من جهة أخرى.

أ. يولد لدى الباحث الشعور بالحماس والرغبة الملحة في المعرفة والاكتشاف، كما يساعد على التوصل للحقائق التي تستند على أدلة واضحة.

ب. يفتح للباحث آفاقا معرفية جديدة تساهم في تحسين مهاراته الفكرية والثقافية والاجتماعية، كما يتيح له فرصة الحصول على الدرجات العلمية.

ت. الكشف عن بعض الحقائق بغية تطوير الواقع القانوني ومن ثم تطوير الواقع الاجتماعي.

ث. التعود على استخدام الوثائق والكتب ومصادر المعلومات والربط بينهم للوصول إلى نتائج جديدة.

[1]– رشيد شميشم، مناهج العلوم القانونية دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص40.

المطلب الثالث: أنواع البحث العلمي

إن البحث العلمي يختلف باختلاف طبيعة العلم الذي يدرسه، وكذا المشكلة التي يتناولها، فانجاز البحوث في العلوم الطبيعية يختلف عن العلوم الإنسانية ومنها العلوم القانونية لذل قسم الفقه البحوث العلمية لعدة تقسيمات وفق عدة معايير.

فقد تصنف حسب طبيعتها ودوافع البحث إلى بحوث أساسية (نظرية) وبحوث تطبيقية، وقد تصنف حسب طبيعة الموضوع إلى بحوث اجتماعية قانونية، تاريخية... ويمكن تصنيفها على أساس النشاط إلى بحوث تقنية استكشافية أو بحوث تفسيرية نقدية أو كاملة أو استطلاعية أو بحوث وصفية أو بحوث تجريبية، كما أن هناك من يصنفها من حيث مناهجها إلى بحوث وثائقية وبحوث ميدانية وأخرى تجريبية، ومن حيث تنفيذها إلى بحوث أكاديمية وغير أكاديمية.[1]

وسيتم التعرض في هذا المطلب إلى أهم التقسيمات وفق الآتي:

الفرع الأول: تقسيم البحوث على أساس الطبيعة ودوافع أو غرض البحث

ينقسم البحث على هذا الأساس إلى بحوث أساسية (نظرية)، وبحوث تطبيقية، وهذا ما سيتم دراسته على النحو التالي:

أ- **البحوث الأساسية (النظرية):** هي البحوث التي تكشف عن الحقائق والمبادئ والنظريات والقوانين العلمية الجديدة التي يمكن أن تساهم في نمو المعرفة البشرية في مجال معين.

ب- البحوث التطبيقية: هي البحوث التي تعالج مشكلات قائمة لدى المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية بعد تحديد المشكلات والتأكد من صحة ودقة مسبباتها ومحاولة علاجها وصولا إلى نتائج وتوصيات تساهم في التخفيف من حدة هذه المشكلات. مثل أبحاث التسويق التي تجريها الشركات، وأبحاث منظمة الصحة العالمية... الخ.

وهذا ما يظهر العلاقة التكاملية بين البحوث النظرية والتطبيقية، فهذه الأخيرة غالبا ما تعتمد على البحوث النظرية في بناء فرضياتها، كما أن البحوث النظرية هي الأخرى تستفيد وبشكل مباشر من النتائج التي تتوصل إليها الدراسات والبحوث التطبيقية.

---

[1]- عامر قنديلي، البحث العلمي واستخدام المصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية دار البازوري العلمية، الأردن، د.ط، 2008، ص ص57، 61.

الفرع الثاني: تقسيم البحوث على أساس النشاط

ينقسم البحث العلمي على أساس النشاط إلى عدة أنواع نوجزها فيما يلي:

أ-البحث التنقيبي الاستكشافي: ويتضمن هذا النوع من البحوث التنقيب عن حقائق معينة دون محاولة التعميم أو استخدام هذه الحقائق في حل مشكلة معينة.[1] مثال ذلك الطبيب الذي يبحث عن فعالية دواء معين.

ب-البحث التفسيري النقدي: ويعتمد هذا البحث على مناقشة وتفسير الأفكار ونقدها والتوصل إلى نتيجة تكون غالبا الرأي الراجح بين الآراء المتضاربة، فلا تهدف هذه البحوث إلى الاكتشاف وإنما يهدف إلى النقد والتفسير.

ج-البحث الكامل: وهو البحث الذي يهدف إلى حل المشاكل حلا كاملا وشاملا ويستهدف وضع قوانين وتعليمات بعد التنقيب الدقيق والشامل لجميع الحقائق المتعلقة بالموضوع ثم القيام بتفسير وتحليل الأدلة والحجج التي يتم التوصل إليها، فهذا البحث يجمع بين النوعين السابقين من البحوث (التنقيبي والتفسيري النقدي)، كما أنّه يستخدم أسلوب التعمق والشمولية والتعميم.

د-البحث العلمي الاستطلاعي: وهو ذلك البحث الذي يستهدف التعرف على المشكلة فقط، ويتم استعمال هذا البحث عندما تكون المعلومات أو المعارف المتحصل عليها حول المشكلة ضئيلة، وعادة ما يكون هذا النوع من البحوث تمهيدا لبحوث أخرى تسعى لإيجاد حل لتلك المشكلة الجديدة.

هـ-البحث الوصفي الشخصي: وهو البحث الذي يستهدف تحديد سمات وصفات وخصائص ومقومات ظاهرة معينة تحديدا كميا وكيفيا بحيث يسهل التعرف عليها فيما بعد ومقارنتها بباقي الظواهر والأشياء.[2]

و-البحث التجريبي: وهو البحث الذي يقوم على أساس الملاحظة والتجارب لإثبات صحة الفرضيات وذلك باستخدام قوانين علمية عامة. ويستعمل هذا النوع من البحوث في مجال العلوم الطبيعية والتقنية.

الفرع الثالث: تقسيم البحوث على أساس الاستعمال

ينقسم البحث العلمي على أساس الاستعمال إلى ما يلي:[3]

أ- المقال (البحث القصير): وهو البحث الذي يقوم به الباحث في طور الليسانس والماستر بناء على طلب أساتذته في مختلف المقاييس، والهدف منه تدريب الطالب على تنظيم أفكاره وعرضها بصورة سليمة وعلى استخدام المكتبة ومراجعها ومصادرها وصفحات هذا البحث لا تتجاوز العشرة.

---

[1]- أحمد بدر، المرجع السابق، ص23.

[2]- رشيد شميشم، المرجع السابق، ص44.

[3]-عمار عباس الحسيني، منهج البحث القانوني أصول إعداد البحوث والرسائل الجامعية، منشورات الحلبي الحقوقية. ط1، 2012، لبنان، ص17

ب- مذكرة التخرج (مشروع البحث): ويعتبر هذا النوع من البحوث بحثا تمهيديا أو تجريبيا للطالب يطلع من خلال إنجازه على طرق ومناهج البحث والأسلوب العلمي في الكتابة، ولا يُرجى من هذا البحث أن يأتي الطالب بشيء جديد، فالغرض منه تدريب الطالب على اختيار موضوع البحث وتحديد الإشكالية واختيار الأدوات المناسبة للبحث بالإضافة إلى تدريبه على طرق الترتيب والتفكير المنطقي السليم.

ج-الرسالة أو المذكرة: وهو بحث للحصول على شهادة الماستر، ويعتبر الخطوة الثانية في البحوث الجامعية في إطار الإصلاح الجديد، وهي أكبر درجة وحجما من المذكرة وأكثر عمقا من حيث البحث، وتكون تحت إشراف أحد الأساتذة ليمكنه ذلك من التحضير للدكتوراه، وتناقش أمام لجنة من الأساتذة، وتهدف إلى حصول الطالب على تجارب في البحث.[1]

د-الأطروحة: هي بحث علمي أعلى درجة من الرسالة، يهدف للحصول على درجة الدكتوراه، ويهدف إلى ابتكار جديد أو إعادة صياغة لموضوع سابق اعتمادا على أفكار جديدة في البحث، ويفوق عدد صفحاتها مائتي (200) صفحة تناقش أمام لجنة من الأساتذة المتخصصين في موضوع البحث وبصفة علنية.

وتختلف الأطروحة عن الرسالة في أن الجديد الذي تضيفه للمعرفة والعلم يجب أن يكون أوضح وأقوى وأعمق وأدق وأن يكون على مستوى أعلى وقد يمتد الزمن بالبحث لسنوات، وتعتمد على مراجع أوسع وتحتاج إلى براعة في التحليل وتنظيم المادة العلمية.

وهذه هي أهم تقسيمات للبحوث بصفة نسبية ومرنة، ويمكن القول إن جل أنواع البحوث العلمية تتكامل للاضطلاع بأبحاث علمية كاملة وشاملة وقوية.

المبحث الثاني: أدوات البحث العلمي

تتطلب عملية البحث العلمي في مختلف المجالات مجموعة من الأدوات يجب احترامها وإتباعها حتى يتمكن الباحث من إعداده وإنجازه بصورة سليمة وناجحة وفعالة

يقصد بأدوات البحث العلمي مجموعة الوسائل والطرق والأساليب والإجراءات المختلفة التي يعتمد عليها في الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لإتمام وإنجاز بحث حول مشكلة معينة. ومما لا شك فيه أن طبيعة الموضوع أو المشكلة هي التي تحدد حجم ونوعية وطبيعة أدوات البحث اللازمة لإنجاز البحث، كما أنّ براعة الباحث يلعب دورا هاما في تحديد كيفية استخدام أدوات البحث العلمي.

مع الإشارة إلى أنه ليس هناك تصنيف موحد لأدوات البحث، ويمكن فيما يلي أن نورد بعض الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات كالآتي:

---

[1]- عمار عباس الحسيني، المرجع السابق، ص17.

المطلب الأول: العينة

هي عبارة عن مجموعة جزئية من مجتمع الدراسة يتم اختيارها بطريقة معينة وإجراء الدراسة عليها ومن ثم استخدام تلك النتائج وتعميمها على كامل مجتمع الدراسة الأصلي، أي ذلك الجزء من مجتمع البحث والذي سيرتكز حوله البحث.

ولتكوين العينات لابد للباحث من أن يحدد المجتمع الأصلي بدقة، وأن يعد قائمة كاملة ودقيقة بمفردات هذا المجتمع الأصلي، ثم يأخذ مفردات مماثلة من القائمة وفي الأخير وجب أن يحصل على عينة كبيرة نسبيا أي بدرجة تكفي لتمثيل خصائص المجتمع الأصلي.[1]

ويشترط أن تتوفر في العينة الشروط التالية:

1. يجب أن تكون وحدات المجتمع المدروس متجانسة؛
2. أن تكون العينة كبيرة بحيث تفي بالغرض من الدراسة؛
3. أن تحدد طريقة اختيار العينة مسبقا.

المطلب الثاني: الملاحظة

هي إحدى الوسائل المهمة في جمع البيانات والمعلومات، وهي توجيه الحواس والانتباه إلى ظاهرة معينة أو مجموعة من الظواهر بغية الكشف عن صفاتها أو خصائصها بهدف الوصول إلى كسب معرفة جديدة عن تلك الظاهرة أو الظواهر، وتبرز أهمية هذه الأداة في الدراسات الاجتماعية والنفسية وجميع المشكلات التي تتعلق بالسلوك الإنساني ومواقف الحياة الواقعية.

والملاحظة متعددة الأقسام منها المباشرة وغير المباشرة والملاحظة البسيطة والملاحظة المنتظمة.

المطلب الثالث: المقابلة

هي أداة من أدوات جمع المعلومات، عبارة عن حوار وتفاعل لفظي شفوي يتم بين الباحث ومبحوثين في وقت واحد، لكن ليس بالضرورة في مكان واحد.[2]

يقوم في الباحث بطرح التساؤلات التي تحتاج إلى إجابات من قبل المبحوث وذلك من خلال حوار لفظي أو على شكل استبيان لفظي وقد يكون بين شخصين أو أكثر إما وجها لوجه أو من خلال وسائل الإعلام المرئية والبث المباشر عبر استخدام الأقمار الصناعية.

---

[1]– أحمد بدر، المرجع السابق، ص324.

[2]– عمار بوحوش، محمد محمود، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث ديوان المطبوعات الجامعية، د.ط، 1995، الجزائر، ص ص65، 66.

وتستخدم المقابلة كوسيلة لجمع المعلومات من طرف الباحثين والسياسيين وقضاة التحقيق ورؤساء المنظمات الإدارية والباحثين في مجال العلوم القانونية، فمقابلة رجال التشريع والقضاء تساهم في معرفة المشكلات العلمية التي تثيرها النصوص القانونية المنظمة لموضوع أو مسألة من المسائل، لأن تنفيذ القاعدة القانونية وتحويلها من الإطار النظري إلى الواقع الاجتماعي يتطلب الوقوف على آراء الفقهاء والقضاة والمحامين.

المطلب الرابع: الاستبيان (الاستقصاء)

يقصد بالاستبيان مجموعة من الأسئلة المرتبة حول موضوع معين يتم وضعها في استمارة ترسل للأشخاص المعنيين عن طريق البريد الالكتروني أو البريد التقليدي أو عن طريق الهاتف وإما باليد مباشرة، تمهيدا للحصول على أجوبة الأسئلة الواردة فيها وبواسطتها يمكن التوصل إلى حقائق جديدة عن الموضوع والتأكد من معلومات متعارف عليها لكنها غير مدعمة بحقائق.

وأحسن طريقة للاستبيان هي أن يحمله بنفسه إلى الأشخاص ويسجل بنفسه الأجوبة والملاحظات التي تثري البحث، ذلك أن المجيب يتوسع في بعض الأحيان في إجابته ويفيد الباحث أكثر مما كان يتوقع منه، والشيء الذي يحصل في معظم الأحيان أن الباحث لا ينتبه إلى بعض الجوانب في الموضوع عند وضع الاستبيان والمجيبون هم من يلفتون انتباهه إلى تلك الثغرات فيتداركها في الحال. [1]

ويستخدم الاستبيان في العلوم القانونية وينظم على شكل أسئلة متنوعة متعلقة بالبحث القانوني، بهدف تحديد الواقع القانوني وهو في حالة حركة اجتماعية، لأن معرفة الوقائع والمتغيرات الاجتماعية تسهل عملية تشريع قانون جديد أو تعديل قانون لم يعد يساير التطورات المستجدة، بعد ملء الاستمارة من قبل عينة البحث يجري تحليلها واستخلاص النتائج والاقتراحات في ضوء الحقائق المقدمة.

وينبغي الإشارة إلى أن هناك إلى جانب هذه الأدوات العديد من الأدوات الأخرى التي ينبغي أن يختار الباحث من بينها الملائمة لمشكلة البحث المختارة من بينها: تحليل المحتوى الأساليب الاسقاطية، أساليب القياس الوسائل الإحصائية... .

[1]– عمار بوحوش، محمد محمود، المرجع السابق، ص ص56، 57.

الفصل الثالث: منهجية إعداد البحوث العلمية

إن عملية إعداد البحث العلمي في ميدان العلوم القانونية مثل بقية الفروع الأخرى، يخضع إلى طرق وإجراءات وأساليب علمية وعملية منطقية صارمة ودقيقة يجب احترامها والتقيد بها وإتباعها بدقه وعناية حتى يتمكن الباحث من إعداد بصمته وإنجازه بصورة سليمة وناجحة وفعالة

ومما لا شك فيه أن هذه الطرق والإجراءات من صميم تطبيقات علم المنهجية في مفهومها الواسع، كما تجب الإشارة إلى أن اصطلاح البحث العلمي يشمل كل التقارير العلمية المنهجية والموضوعية مثل مذكرات التخرج في طور الليسانس، رسائل الماستر، وأطاريح الدكتوراه وغيرها.

تتدرج عملية إعداد البحث العلمي بعدة مراحل متسلسلة ومتتابعة متكاملة ومتناسقة في تكوين وبناء البحث العلمي وإنجازه مع الإشارة إلى أن خطوات إعداد البحث العلمي تعتبر حجر الأساس في أي بناء علمي لك أن التقيد بهذه المراحل بطريقة منظمة تعطي للنتيجة المقدمة المصداقية والثبات والصحة.

سيتم دراسة هذه المراحل بشيء من التفصيل في المباحث التالية:

المبحث الأول: مرحلة تحديد المشكلة واختيار الموضوع

إن البحث العلمي يتمحور حول دراسة موضوع معين ومحاولة الإجابة عن إشكالية محددة، إذ يقوم الطالب أو الباحث بإنجازها للتوسع بالبحث في موضوع علمي مستفيدا من مكتسباته ومعارفه في مجال تخصصه العلمي مع الإشارة إلى أن الطالب في مستوى الماستر لا يرتجى منه التأصيل الموضوع جديد أو معالجة وتقديم طرح جديد، بل هو فرصة للتعود على الالتزام بالصرامة العلمية والخطوات المنهجية.

ولعل مرحلة اختيار موضوع البحث، تعد أكبر مشكلة تواجه الباحث، كما أنها هي أهم خطوة، ذلك أنها تساهم في جودة البحث. فالتوفيق في اختيار موضوع البحث هو نصف العمل والفشل فيه يعني ضياع جهود مبذولة. [1]

وللتفصيل أكثر في هذه المرحلة وجب مناقشة النقاط التالية: المقصود بمشكلة البحث وتحديدها، طرق اختيار موضوع البحث معايير وضوابط اختيار الموضوع وذلك من خلال المطالب التالية:

[1]– عمار بوحوش، محمد محمود، المرجع السابق، ص ص56، 57.

المطلب الأول: المقصود بمشكلة البحث وكيفية تحديدها

بقصد بمشكلة البحث التصور القبلي للموضوع وكيفية حله بتقديم تفسيرات وإجابات، وهناك من يعرفها انشغال فكري اجتماعي تتعلق باختيار فرضية أو مدى وجاهة مقاربة أو إطار عمل تحليلي، أو عبارة عن موضوع يحيطه الغموض أو ظاهرة تحتاج إلى تفسير.[1]

تنشأ مشكلة البحث نتيجة الملاحظة المباشرة للمحيط الخارجي أين تدفع الملاحظة إلى طرح تساؤلات حول أسباب حدوث الظاهرة أو الأزمة أو الخلاف، كما قد تنشأ نتيجة الاهتمامات الشخصية أو القانونية بموضوعات معينة، كما أن الباحث القانوني قد يكتشف موضوعات حساسة ومشكلات مثيرة تحتاج إلى دراسة وتفسير وتحليل، وذلك نتيجة لكثرة مطالعته الكتب القانونية والمجلات العلمية والرسائل والأطاريح ومختلف المناقشات في الندوات والملتقيات العلمية.

الفرع الأول: مشكلة البحث

إن تحديد مشكلة البحث بتطلب من الباحث أن يسأل نفسه عدة أسئلة تتعلق بموضوع البحث قبل أن يشرع في القيام به، وتتلخص هذه الأسئلة في:[2]

1. هل تستحوذ المشكلة على اهتمام الباحث ورغبته؟
2. هل هي جديدة؟
3. هل ستضيف هذه الدراسة إلى المعرفة شيئا؟
4. هل يستطيع الباحث القيام بالدراسة المقترحة؟
5. هل المشكلة نفسها صالحة للبحث والدراسة؟
6. هل سبق لباحث آخر أن قام بهذا البحث؟

وعند التحقق من هذه الأسئلة في ذهن الباحث والتأكد من توافر جميع الأدلة والبراهين على سلامة الموضوع وأهميته واستعداده للكتابة فيه، يمكن أن يفاتح أستاذه المشرف عليه الذي يوجهه إلى الطريق الصحيح ويزوده بالمعلومات الأساسية التي يحتاجها ويرشده إلى المقالات والكتب التي توجد فيها تلك المعلومات الهامة عن البحث.[3]

---

[1]– حسام سلمان، محاضرات في مقياس منهجية إعداد مذكرة، مطبوعة بيداغوجية علمية، السنة الثانية ماستر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2020–2021، ص33.

[2]– أحمد بدر، المرجع السابق، ص90.

[3]– عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، ص32.

الفرع الثاني: شروط مشكلة البحث

يشترط في تحديد مشكلة البحث ما يلي:[1]

1. أن تكون ذات دلالة وأصالة.
2. أن يمكن للباحث القيام بدراستها.
3. أن يقيم الباحث مشكلة البحث المقترحة على ضوء قدراته وتوفر المعلومات والمتطلبات المادية للمشروع والوقت المتاح
4. أن يدرس الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية والزمنية التي تعيق إجراءات البحث.

الفرع الثالث: القواعد المتبعة في تحديد مشكلة البحث

كما أن هناك مجموعة من القواعد التي يجب على الباحث اتباعها عند تحديده لمشكلة البحث نذكر منها:[2]

1. ثقة الباحث من الموضوع المختار بحيث لا يكون غامضا أو عاما لدرجة كبيرة؛
2. ضرورة تمكين الباحث من جعل مشكلة البحث أكثر وضوحا، ولذلك يستحسن أن يصوغها في شكل سؤال.
3. ضرورة وضع حدود لمشكلة البحث.
4. عرض المصطلحات الخاصة الواجب استخدامها في الدراسة لتجنب سوء الفهم لبعض المصطلحات.

وعلى هذا الأساس فإن تحديد المشكلة من شأنه أن يوفر على الباحث الكثير من الجهد والوقت، كما أنّ هذه الضوابط التي التزم بها الباحث وجب أن تكون واضحة في البحث العلمي المقدم سواء كان رسالة ماستر أو أطروحة دكتوراه.

المطلب الثاني: طرق اختيار موضوع البحث

إن اختيار موضوع البحث تكاد تنحصر في طريقتين: إما أن يختاره الباحث بنفسه أو أن يقترحه عليه المشرف.

الفرع الأول: اختيار موضوع البحث من طرف الباحث

الأصل أن اختيار موضوع البحث يكون من اختصاص الباحث، وهذه هي الطريقة المثلى باعتبار أن الباحث هو المتخصص في موضوعه والمعايش لفكرته، وصاحب الميل والرغبة للخوض فيه ذلك أنه

---

[1]– أحمد بدر، المرجع السابق، ص ص47، 53.

[2]– طلعت همام، سين وجيم عن مناهج البحث العلمي، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت، 1984، ص ص47، 53.

يجب على الباحث أن يشعر اتجاه موضوع بحثه بانفعال خاص نوع من الاهتمام الزائد حتى يكون ذلك دافعا له في الاستمرار ولو واجهته صعوبات أثناء إعداد البحث، كما يتوصل الباحث بهذا الانفعال إلى القراءة النقدية والتفكير العميق والإصرار العلمي لمعرفة حقيقة الأشياء، وهو شرط لاختيار أي موضوع للبحث.[1]

أولا-اختيار الموضوع:

يعد اختيار الموضوع من طرف الباحث من أسهل الطرق، ذلك أن الباحث حر في اختيار أي موضوع قانوني يتناسب وميوله واختصاصه وغالبا ما يتم الاختيار استنادا إلى الثقافة القانونية للباحث وكثرة مطالعته حيث تتوفر لديه الخلفية العلمية عن موضوعه، فاختيار الباحث لموضوعه من شأنه أن يزيد من فرصة توفيقه ونجاحه، إذ سيهتم به اهتماما شخصيا، ويشعر بأنه يعمل ويبحث في شيء خاص.

إلا أنه يعاب على هذه الطريقة أنّ الموضوع المختار من طرف الباحث قد يكون أوسع مما يجب، وهذا ما يضطر الباحث إلى تغييره، مما يضيع على الباحث فرصة تكوين نظرية أو آراء جديدة، ولن يشعر الباحث بذلك إلا بعد استغراق وقت طويل في إعداد بحثه.[2]

ثانيا-شروط اختيار البحث من طرف الباحث:

لذلك يشترط في الباحث أثناء اختياره لموضوع بحث معين أن يراعي ما يلي:

1. احترام التخصص العلمي فلا يمكن لباحث ماستر مثلا تخصص القانون العقاري أن يختار بحثا أو موضوعا يتعلق بتخصص الأحوال الشخصية أو الملكية الفكرية.
2. الابتعاد عن المواضيع الواسعة جدا والمواضيع الضيقة جدا.
3. الابتعاد عن المواضيع ذات المقارنة الواسعة، وفي حال اختيار دراسة مقارنة وجب أن تكون في نطاق ضيق.
4. أن يكون الموضوع المختار من طرف الباحث ذو قيمة علمية.
5. أن يختار الباحث موضوعا يتوافق مع طاقته الفكرية والعلمية والمادية وكذلك الوقت المخصص لإنجاز هذه الدراسة.
6. أن يختار أستاذا مشرفا متخصصا في الموضوع ليرشده ويوجهه إلى الطريق الصحيح ويزوده بالمعلومات التي يحتاجها.

---

[1]- يوسف شباط، المرجع السابق، ص60.

[2]- عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص12.

الفرع الثاني: اختيار الموضوع من طرف المشرف

قد لا يتمكن الباحث من اختيار موضوع البحث نتيجة انتهاء المدة الزمنية المحددة لتقديم المواضيع للإدارة أو عدم قدرتهم على الاختيار.[1] فهذا يعرض الأستاذ المشرف على الباحث موضوعا يراه جديرا بالبحث كون الأستاذ أكثر خبرة ودراية من الباحث أو الطالب.

يعاب على هذه الطريقة أنّ في اختيار الموضوع من طرف المشرف قد يشكل خطرا على الباحث نفسه الذي قد يتعثر في مشواره البحثي، كون الموضوع المختار من طرف المشرف معقدا أو صعبا بالنسبة لقدرات الباحث وإمكانياته العلمية أو أنه لا يتفق مع ميوله ورغبته النفسية.[2]

لعل أفضل طريقة لاختيار موضوع البحث أن يكون باتفاق بين طرفي البحث (المشرف والطالب)، بحيث يعرض الباحث موضوعه المختار على المشرف فيوافق عليه أو يدخل عليه بعض التعديلات أو الحالة العكسية، حيث يعرض المشرف موضوعا معينا على الباحث فيوافق هذا الأخير على هذا الموضوع بمطلق حريته.

الجدير بالذكر أنه مهما كانت طريقة اختيار الموضوع –سواء من المشرف أو الباحث فإن عملية تسجيل البحث خطوة شكلية إجرائية جوهرية وضرورية قصد التمكن من ضبط عدد المسجلين والمناقشين ومن أجل الحصول على موافقة اللجان العلمية ثم المصادقة على ذلك من طرف المجلس العلمي للكلية، ثم ترسل المحاضر المعتمدة لهذه المواضيع إلى نيابة رئاسة الجامعة المكلفة لما بعد التدرج والبحث العلمي.

المطلب الثالث: معايير اختيار موضوع البحث

إن مسألة اختيار موضوع البحث تتطلب مجموعة من المعايير والضوابط منها ما يتعلق بالباحث في حد ذاته ومنها ما يتعلق بموضوع البحث، وهذا ما سنعالجه في الفرعيين التاليين:

الفرع الأول: المعايير والضوابط الذاتية في اختيار الموضوع

إن عملية اختيار موضوع البحث العلمي تتطلب جملة من الضوابط والمعايير الذاتية المتعلقة بنفسية الباحث ومدى استعداداته ومقدرته العلمية، ونوعية تخصصه العلمي، وطبيعة موقفه ومركزه الوظيفي والمهني وكذا ظروفه الاجتماعية والاقتصادية.

---

[1]– عبد الوهاب أبو سلمان، كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية، ط 1، دار الشروق، المملكة العربية، السعودية، 1980، ص28.

[2]– يوسف شباط، المرجع السابق، ص61.

أولا/ الاستعداد والرغبة النفسية إن الرغبة النفسية

هي أول ما شدّ الباحث نحو موضوع معين للدراسة والتعمق والتخصص فيه مما يخلق نوعا من الانسداد النفسي والوجداني بينه وبين موضوع البحث، مما قد يذلل الصعاب التي قد تواجه الباحث والإرهاق الجسماني تحوله الرغبة إلى مجرد متعة وهواية، وتعتبر شرط ضروري يتوقف عليها نجاح البحث أي تحقيق الارتباط النفسي والعاطفي بين الباحث وبحثه.[1]

ويتعين أن تكون رغبة الطالب حقيقية وصادقة، وليست ميل عاطفي يعصف به القلق أو عدم النضوج النفسي، ذلك أن البحث العلمي بصفة عامة والقانوني بصفة خاصة عملية شاقة تستلزم الاجتهاد والمثابرة، ويتطلب أخذ الأمر بجدية تامة يترتب عنها تحمل كل الآثار كالخسارة المادية، والعزوف عن النشاط الأسري والاجتماعي، والإجهاد العقلي والنفسي والعصبي،[2] هذا ما يولد لدى الباحث روح القبول النفسي التلقائي كافة ضروب التضحية من أجل إعداد بحثه العلمي إعدادا علميا جيدا.

إن تحقيق عملية التوافق بين متطلبات سياسة البحث العلمي المعتمدة رسميا لدى مؤسسات التكوين والبحث العلمي، وجب اعتماد قائمة الموضوعات العلمية المتخصصة المنتقاة والمدروسة بدقة، ويترك بعد ذلك للرغبة النفسية للباحث الاختيار أو تبنى الموضوعات المختارة تلقائيا من طرف الباحث العلمي.[3]

ثانيا / الاستعدادات والقدرات الذاتية والعلمية للباحث وظروفه الشخصية:

إن ملائمة وتناسب استعدادات وقدرات الباحث المختلفة مع الموضوع المختار لعملية البحث العلمي عموما والقانوني خصوصا، تضمن الانطلاقة المنطقية والموضوعية لنجاع عملية إعداد البحث العلمي ومن أهم مظاهر الاستعدادات والقدرات الذاتية والعلمية للباحث ما يلي:

1-القدرات العقلية والعلمية: وتعني إدراك الأسباب واستنباط النتائج دون الرجوع إلى ما تضمنته المراجع، ويُكتسب ذلك بسعة الاطلاع وكثرة القراءة والتفكير والتأمل في شتى المراجع والمصادر المتصلة بالموضوع، ومعنى ذلك أن طالب الماستر لا يجوز له أن يختار موضوعا في مستوى طالب الدكتوراه حيث أن ذلك يحتاج إلى قدرات بحثية تفوق قدرات طالب الماستر.

---

[1]- عبد النور ناجي منهجية البحث القانوني مع تطبيق مناهج وأدوات البحث العلمي في الدراسات القانونية والسياسية، مديرية النشر، عنابة، 2003، ص8.

[2]- عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص11.

[3]- عمار عوابدي، المرجع السابق، ص39.

2-القدرات الأخلاقية: يجب على الباحث أن يتسم بمجموعة صفات خلقية كالمثابرة والعزم والإصرار والصبر والقدرة على التحمل، التواضع وعد التهجم على الآخرين،[1] كما يشترط في الباحث الموضوعية التامة بحيث يكون الباحث قادرا على الابتعاد عن الذاتية والتحيز والمبالغة والمصالح والأهواء الشخصية قصد الوصول إلى الحقيقة. كما أن من أهم الشروط الواجب توفرها في الباحث هي الأمانة العلمية، أي أن يسند الفكرة المقتبسة إلى صاحبها وذلك من خلال ما يعرف بالتوثيق أو التهميش. فكل ما سبق يساهم في إنجاز بحث ممنهج جيد.

3-القدرات المالية: يشترط في الباحث أن يراعي قدراته المالية أثناء اختياره لموضوع معين، ذلك أن بعض المواضيع تتطلب قدرة مالية جوهرية ومعتبرة لإعداد البحث العلمي، مثل إجراء التجارب أو دراسات ميدانية، كثرة الأسفار والتنقل بين البلدان من أجل اقتناء المصادر والمراجع.[2] وتبعا لذلك وجب على كل باحث أن يختار موضوعه في ضوء ظروفه ومقدرته المالية حتى لا يتعرض لمخاطر إنجاز البحث.

4-القدرات اللغوية: يقصد بها أن القدرة اللغوية تتحكم في اختيار الموضوع ذلك أن هناك موضوعات تتطلب الدراسات المقارنة ومتطلب من الباحث أن يجيد اللغة الأجنبية كما أن بعض الموضوعات نجد مصادرها ووثائقها مكتوبة بلغة أجنبية مما يتطلب إتقان تلك اللغة.

وبناء علي ذلك فالباحث الذي لا يجيد لغات أجنبية وليست عنده المقدرة على تعلمها فلا يجوز له أن يختار موضوعا يتطلب مراجعا أجنبية.

5- المدة الزمنية المتوقعة لإنجاز البحث: يجب على الباحث قبل اختيار موضوع معين أن يأخذ بالحسبان الوقت المحدد لإنجاز البحث، فهناك بحوث علمية يجب إعدادها خلال شهور فقط مثل مذكرة الماستر، وهناك بحوث تتطلب سنوات مثل أطروحة دكتوراه . وعليه تعد المدة الزمنية معيارا لاختيار نوعية وطبيعة الموضوع الذي سيكون محل الدراسة، ووجب مراعاته بدقة وعناية.

ثالثا/ معيار التخصص: إن معيار التخصص يتحكم في اختيار موضوع البحث، بحيث يشترط أن يكون في نطاق تخصصه العلمي بوجه عام أو في أحد فروع تخصصه، فالباحث في العلوم القانونية يختار موضوع البحث في نطاق التخصص العام ثم تضيق دائرة التخصص، فمثلا لا يمكن لباحث في تخصص القانون العقاري أن يختار موضوعا يتعلق بـ "الحضانة في الزواج المختلط".

---

[1]- أحمد عبد الكريم سلامة، الأصول المنهجية لإعداد البحوث العلمية، ط1، د د ن، د ب ن، 1997، ص56.

[2]- عمار عوابدي، المرجع السابق، ص42.

رابعا/ معيار العمل والتخصص المهني: إن ضابط العمل والتخصص المهني يلعب دورا هاما في اختيار موضوع البحث العلمي ذلك أن اختيار الموضوع من نطاق الوظيفة المهنية للباحث لأسباب ذاتية بالدرجة الأولى حتى يستغل نتائج بحثه في تحسين وتطوير مهنته وعمله بصفة تتيح له الارتقاء في المهنة[1] فالمحامي أو القاضي مثلا يختار موضوع بحثه في النطاق العملي والتطبيقي للقانون.

إضافة إلى هذه المعايير والضوابط الذاتية هناك معايير وضوابط موضوعية يجب مراعاتها في اختيار البحث.

الفرع الثاني: المعايير والضوابط الموضوعية في اختيار موضوع البحث

إن عملية اختيار الموضوع تتطلب إضافة إلى المعايير الذاتية السابق ذكرها – معايير موضوعية تساهم في إنجاح البحث العلمي منها ما يتعلق بالجدة والابتكار الدقة والتحديد القيمة العلمية للبحث، ومنها ما يتعلق بوفرة المصادر والمراجع، وكذلك أسس وأهداف سياسة البحث العلمي المعتمدة، ومكانة البحث بين أنواع البحوث الأخرى. وهذا ما سنفصله فيما يلي:

أولا / الجدة والابتكار: إن مقومات البحث الأساسية تتطلب أن يكون الموضوع جديدا مبتكرا، ويضيف معارفًا جديدة، فلا يكون منقولا أو تقليديا أو ترجمة أو تكرارا لما سبق من بحوث، ولكن هذا لا يعني ألا يكون قد تم تناوله إطلاقا، بل إن ما يعنيه هو أن يأتي بمساهمة جديدة أو تم التطرق إليه من زاوية أخرى.

مع الإشارة إلى أن شرط الجدة والابتكار لا يشترط في بحوث الماستر؛ ذلك أن الهدف المرجو منها هو امتلاك الطالب لآليات وأدوات البحث، فيتدرب على حسن الصياغة وتنظيم المعلومات وحسن عرضها وكيفية التعامل مع المصادر والمراجع نعلى خلاف أطروحة الدكتوراه التي تشترط الجدة والابتكار وإضافة الجديد في الميدان محل البحث.[2]

ثانيا/ الدقة والتحديد: يقصد بها حصر البحث في جزئية معينة تدخل أصلا ضمن موضوع أكثر شمولا، وهذا الموضوع يدخل بدوره في موضوع أعم وأشمل ثم تعميق البحث تماما حول الجزئية التي تم تحديدها.[3]

وعليه ينبغي على الباحث تجنب المواضيع التالية:

أ. الموضوع الواسع جدا.

ب. الموضوع الضيق جدا.

---

[1]– عمار عوابدي، المرجع السابق، ص46.

[2]– نصر سلمان سعاد سطحي، منهجية إعداد البحث العلمي في العلوم الإنسانية والإسلامية، د.ط، دار السلام، 2005، ص24.

[3]– زين بدر فراج، المرجع السابق، ص 44.

ت. الموضوع المستهلك.

ثالثا/ القيمة العلمية للبحث: ويتمثل في الفائدة العلمية والمكانة المهمة التي يحتلها موضوع البحث من بين المواضيع الأخرى، وهذا بالنظر إلى الإشكالات التي يطرحها والإضافات المتوقعة من دراسة هذا الموضوع في ذلك التخصص.

رابعا/ وفرة المصادر والمراجع في الموضوع المختار: يعد معيار وفرة المصادر والمراجع معيارا أساسيا وجوهريا في اختيار موضوع البحث العلمي باعتبارها العمود الفقري لإعداد البحوث العلمية، فالموضوع الذي تتوافر في نطاقه المراجع والمصادر كتب مجلات قانونية متخصصة، مجلات قضائية مداخلات وطنية ودولية متخصصة ... بكمية كبيرة، تشجع الباحث على إنجاز بحثه.

مع أن هناك من يرى أن كثرة المراجع تقتل البحث وتقصي شرط الجدة والابتكار، إلا أن المستقر عليه أنّ الموضوع الذي تتوافر في نطاقه المراجع والمصادر يكون أسهل تناولا على الباحث القانوني أو العلمي من الموضوع الذي تشح المصادر بشأنه.[1]ومما لا شك فيه أن البحوث العلمية التي تنعدم فيها المصادر والمراجع العلمية تفقد قيمتها العلمية.

خامسا/ أهداف وسياسة البحث العلمي: تشكل سياسة الدولة أو الاستراتيجية التي تنتهجها في سبيل البحث العلمي في فترة زمنية معينة أو في مجال معين من محددات وعوامل التأثير على نوعية البحوث التي يتم انجازها على مستوى الجامعات والمخابر وفرق البحث.[2] وقد تكون هذه السياسات لها أهداف طويلة الأمد أو متوسطة أو قصيرة.

سادسا/ مكانة البحث بين أنواع البحوث العلمية الأخرى: البحث العلمي قد يكون إعداد لمذكرة التخرج والحصول على درجة الليسانس، وقد يكون في صورة إعداد بحث لرسالة ماستر أو أطروحة دكتوراه (علوم أو ل م د) مما يتعين اختيار موضوع البحث بما يتناسب والدرجة التي يصبو إليها.

ومما سبق يتعين على كل باحث أن يختار موضوع بحثه انطلاقا من المعايير الذاتية أو الموضوعية السابق ذكرها، والتي لها دور بدرجات متفاوتة في توجيه الباحث إلى الاختيار السليم، كما لا ننسى الإشارة إلى أهمية الدراسات السابقة في بلورة مشكلة البحث بجميع أبعادها وتزويد الباحث بكثير من الأفكار الجاهزة، وكذلك الاستفادة من نتائج تلك الدراسات، بحيث يستفيد الباحث من مسلمات جاهزة وبناء واستكمال جوانب النقص فيها.

---

[1]– عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص13.

[2]– عمار عوابدي المرجع السابق، ص ص49، 50.

المبحث الثاني: مرحلة جمع المادة العلمية مرحلة البحث عن الوثائق العلمية وجمعها

بعد مرحلة تحديد المشكلة واختيار الموضوع، تبدأ مرحلة ثانية وهي مرحلة جمع المادة العلمية البحث عن الوثائق العلمية وجمعها، حيث تعد هذه المسألة من المراحل الأساسية عند إعداد البحوث العلمية إذ يتم توجه إلى المصادر والمراجع التي تخدم موضوع البحث. ونظرا لأهمية المادة العلمية في إنجاز وإعداد البحث العلمي، لابد من التطرق إلى مفهوم المصادر والمراجع ثم بيان أنواعها وفي الأخير التطرق إلى طرق الحصول عليها وذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم المصادر والمراجع

يقصد بالمادة العلمية تلك الوثائق العلمية التي تحتوي على المعلومات والمعارف ذات الصلة بموضوع البحث، وعادة ما يتم التباس وخلط في ذهن الطلاب حول التفرقة بين المصادر والمراجع فيستعملون الكلمتين دون التفرقة بينهما لذا من الواجب التمييز بينهما فيما يلي:

الفرع الأول: المقصود بالمصدر

يطلق عليها اصطلاحا تسمية المصادر الأولية أو الأصلية أو المباشرة وهي أقدم ما يحوي مادة عن موضوع ما أي هي تلك الوثائق والدراسات الأولى المنقولة بالرواية أو المكتوبة بيد مؤلفين ثقات أسهموا في تطور العلم أو تحرير مسائله وتنقيح موضوعاته أو عاشوا الأحداث والوقائع أو كانوا طرفا مباشرا فيها أو كانوا هم الواسطة الرئيسية لنقل وجمع العلوم والمعارف السابقة للأجيال اللاحقة.[1] ومثال ذلك المواثيق الوطنية والدولية الأوامر والقوانين النصوص التنظيمية، الاتفاقيات الدولية، الأحكام والقرارات القضائية، الإحصائيات الرسمية... الخ.

الفرع الثاني: المقصود بالمراجع

تسمى بالمصادر الثانوية أو غير المباشرة وهي تلك التي تعتمد في مادتها العلمية أساسا على المصادر الأصلية الأولى، فتتعرض لها بالنقد والتحليل والتعليق والشرح والتلخيص، أي أنها تلك الوثائق التي نقلت الحقائق والمعلومات عن الموضوع محل البحث أو بعض جوانبه من مصادر أخرى.[2] ومن أمثلة المراجع: الكتب والمؤلفات القانونية العامة والخاصة المقالات العلمية المداخلات العلمية، الرسائل العلمية، الموسوعات القواميس... الخ.

---

[1]– عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، كتابة البحث العلمي صياغة جديدة، ط 3، دار الشروق السعودية، 1987، ص61.

[2]– رشيد شميشم، المرجع السابق، ص70.

الجدير بالذكر أن المصادر والمراجع هي اللبنة الأساسية التي تستند عليها عملية التوثيق في البحث العلمي عموما والبحث القانوني خصوصا، ذلك أن البحث يلزم أن يتضمن قائمة بالمصادر والمراجع لتمكين القارئ من تقييم مدى جدية البحث والدراسة، ومما لا شك فيه أن نوعية المراجع تلعب دورا هاما في تقييم البحث، كما أنّ الأمانة العلمية تقضي أن يثبت الباحث مجموعة المصادر والمراجع التي استعان بها فعلا في بحثه، ضف إلى أنها تمكن القارئ من معرفة مجالات التوسع في الموضوع متى رغب في ذلك.

المطلب الثاني: أنواع المصادر والمراجع

تتعدد المصادر والمراجع إلى أنواع كثيرة تصل حد عدم الحصر، فكل ما يفيد الباحث في موضوعه يشكل مرجعا يحتاجها الباحث أيا كان مصدره، وهناك من قسم المصادر والمراجع بحسب طبيعتها إلى مصادر ومراجع نظرية وأخرى عملية وهناك من قسم المصادر من حيث جدواها أو أهميتها إلى مصادر ومراجع عامة وأخرى متخصصة، وهذا ما سنتعرض له في الفروع التالية:

الفرع الأول: تقسم المراجع من حيث طبيعتها

قسم الفقهاء المصادر والمراجع من حيث طبيعتها إلى مصادر ومراجع نظرية وأخرى عملية.

أولا / المصادر والمراجع النظرية: تتمثل في:

أ-الكتب: تعتبر المصدر أو المرجع الأم لسائر المصادر والمراجع الأخرى ذلك أن الكتب تتركز فيها المعلومات وتتبلور في الآراء والأفكار وتتحدد في نطاق الموضوع.[1] وهي تحتوي على المعلومات والنظريات الفقهية والتشريعية ومختلف الآراء والأفكار والتعليقات والتحاليل.

ب-الدوريات أو المجلات القانونية المتخصصة:

الدورية هي كل مطبوع يصدر في حلقات متعاقبة وعلى فترات منتظمة أو غير منتظمة، وتكسب الدورية أهمية تكمن في نشر آخر ما وصلت إليه البحوث في فروع العلم المختلفة وهي أحدث من تلك التي تقدمها الكتب مهما كانت درجة حداثتها.[2]

والدوريات قد تكون عامة كالجرائد اليومية والمجلات الأسبوعية، وقد تكون متخصصة والتي يمكن تقسيمها حسب نوع تخصصها إلى دوريات تاريخية، أدبية، سياسية قانونية، وهذه الأخيرة تصنف إلى دوريات قانونية عامة تهتم بجميع فروع القانون وخاصة تهتم بفرع من فروع القانون، وتصدر هذه الدوريات من الجامعة في حد ذاتها أو إحدى كلياتها أو المراكز البحثية من أجل نشر البحث العلمي في مختلف فروع

---

[1]- عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص17.

[2]- أحمد بدر، المرجع السابق، ص182.

القانون، وتتسم مقالات هذه الدوريات بأبحاث قيمة، ذلك أن الدوريات تكون محكمة وتضع شروط وضوابط للنشر يجب احترامها وإتباعها.

ومن أمثلة المجلات والدوريات في المجال القانوني نذكر:

1. **خارج الجزائر:** مجلة الحقوق الصادرة عن كلية الحقوق جامعة الإسكندرية، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية الصادرة عن كلية الحقوق بجامعة عين شمس، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية الصادرة عن كلية الحقوق بجامعة المنصورة، ويمكن الاستفادة من هذه الدوريات عند القيام بالدراسات المقارنة.
2. **داخل الجزائر:** مجلة دراسات وأبحاث الصادرة عن كلية الحقوق جامعة الجلفة، مجلة الدراسات القانونية المقارنة الصادرة عن كلية الحقوق بجامعة المدية، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية الصادرة عن كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة 02.

كما يمكن الاستفادة من الدوريات المتخصصة الصادرة عن نقابات المحامين واتحادات الحقوقيين الوطنية والدولية، والمنظمات الدولية المتخصصة والمعاهد الدولية المتخصصة في ميدان العلوم القانونية.[1]

ومما لا شك فيه أنّ هذه الدوريات تحقق ثلاث فوائد للباحث:[2]

- تمكن الباحث من التعرف إلى ما وصلت إليه البحوث في أي مجال من مجالات العلوم القانونية.
- ترشد وتوجه الباحث إلى ما سبق نشره من دراسات وأبحاث في مجال بحثه.
- تمكن الباحث من التعرف على الكتب الجديدة والتقارير النقدية حولها.

ت- الأبحاث الجامعية:

هي مجموع البحوث والدراسات العلمية والجامعية التي تقدم من أجل الحصول على درجات علمية أكاديمية ماستر أو دكتوراه أو ماجستير في النظام القديم. ومما لا شك فيه أن الأبحاث الجامعية بمختلف درجاته ابتداء بمذكرة التخرج ومرورا برسالة الماستر، وانتهاء بالأطروحة تكتسي أهمية بالغة في البحث العلمي، كونها تخضع لشروط وإجراءات قانونية قبل نيل أي شهادة من الشهادات الموازية لكل بحث؛ ذلك أنها تمر بعدة مراحل بدءً بتقييم التأطير والإشراف من قبل الأستاذ المشرف المتخصص وصولا إلى المناقشة العلنية أمام لجنة من الأساتذة المتخصصون في نفس المجال.

وهناك كاشفات وفهارس خاصة للكشف عن الرسائل العلمية، فيمكن البحث عن رسائل الماستر من خلال زيارة المواقع الإلكترونية للجامعات، أما أطاريح الدكتوراه فيمكن البحث عنها من خلال زيارة موقع

---

[1]- عمار عوابدي، المرجع السابق، ص59.

[2]- أحميدوش مدني، المرجع السابق، ص117.

البوابة الوطنية للإشعار عن الأطروحات sndl وذلك من خلال زيارة الموقع التالي: www.pnst.cericte.dz، ولذلك يتوجب على كل باحث ماستر أو دكتوراه أن يتحصل على حساب بهذه الأرضية الرقمية، وذلك بالتوجه إلى مسؤول المكتبة المركزية مرفقين بشهادة مدرسية واستمارة معلومات.

ث- الجرائد الرسمية والمجموعات القضائية:

تعد النصوص القانونية المؤطرة لموضوع البحث أيما كان مصدر القاعدة القانونية تشريعا بمعناه الواسع حيث يشمل النص التأسيسي والتشريع العادي واللائحي من أهم المصادر التي يستعين بها الباحث القانوني في بحثه، ويتوجب عليه البحث عن النصوص القانونية في مصادرها الرسمية ذات الحجية المطلقة من حيث الجهة التي تصدر عنها قانونا ورسميا وهي الجريدة الرسمية خاصة وأن التشريعات تتعرض بشكل دائم للتغيير عن طريق التعديل أو الإلغاء الكلي أو الجزئي.

ويمكن الاطلاع على أي عدد من أعداد الجريدة الرسمية الصادرة وذلك بالولوج إلى الموقع الإلكتروني: http://www.joradp.dz وذلك من أجل الاطلاع على كل أمر جديد يتعلق بالقانون خاصة إذا كانت النصوص القانونية التي تحكم بحثه عرضة للتعديل.

كما تعد المجموعات القضائية ذات أهمية بالغة ذلك أنها تضفي على الأبحاث القانونية طابع الواقعية، وينتقل الباحث من عرض الأفكار النظرية إلى تطبيق النصوص القانونية من طرف المحاكم أي أنها التطبيق الرسمي للقانون على المنازعات المطروحة أمام المحاكم،[1] ذلك أن النصوص القانونية تظل جامدة ما لم يتم تفعيلها من طرف المحاكم.[2] ويمكن تصنيف الأحكام القضائية إلى نوعين:

أ. **الأحكام القضائية المنشورة:** يمكن للباحث أن يستفيد منها بالرجوع إلى مجلة مجلس الدولة، نشرة القضاة، المجلة القضائية ويجب على الباحث الاطلاع على الأحكام والقرارات القضائية الحديثة التي تجسد التطبيق العملي للقانون.

ب. **الأحكام القضائية غير المنشورة:** هي تلك الأحكام القضائية التي لا تنشرها المكاتب الفنية للقضاء لسبب أو آخر، وتكتسي أهمية بالغة نظرا لصعوبة الحصول عليها ذلك أن الباحث يتوجب عليه التوجه إلى مقر المحاكم للحصول على نسخة من الحكم الذي يخدم موضوع البحث.

ومما لا شك فيه أن الرجوع إلى الأحكام القضائية يهدف إلى:[3]

- كشف السياسة القضائية في دعاوى وطعون محددة.

---

[1]- سيد أحمد محمود، منهج البحث في الأحكام والتعليق عليها، 1990، ص3.

[2]- عبد الواحد شعير، منهجية القراءة القانونية، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء، 1993، ص99.

[3]- عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص18.

- كشف الحلول المبتكرة التي ابتدعها القضاء بمناسبة النظر بمنازعة لم ينظمها المشرع أو نظمها تنظيما ناقصا.

الجدير بالذكر أن استشهاد الباحث بالاجتهادات القضائية قد يكون تأكيدا أو نفيا للمسألة موضوع البحث، وقد يعتمد عليه في التعليق على الحكم القضائي، ومن أجل الأمانة العلمية يجب على الباحث تهميش الاجتهاد القضائي بما تضمنه من بيانات تاريخ صدور القرار، رقم الملف اسم الناشر العدد السنة، الصفحة).

5- القواميس والمعاجم والموسوعات:

يعد استعمال القواميس والمعاجم أمرا ضروريا وهاما وذلك من أجل الوقوف على المعنى اللغوي أو الاصطلاحي لمختلف الكلمات والمصطلحات القانونية المكونة لموضوع البحث أو الترجمة من لغة إلى أخرى، حيث يشمل القاموس أو المعجم على كلمات اللغة في ترتيب هجائي في أغلب الأحيان مع شرح لمعانيها واستعمالاتها وطرق هجائتها ونطقها ومرادفتها أو ما يضادها... كما تهتم أساسا بالمفردات فقط لا بالأشياء التي تمثلها هذه المفردات، وتشتمل القواميس والمعاجم على ستة أنواع رئيسية: قواميس اللغة العربية، قواميس اللغة الانجليزية، القواميس ذات اللغتين، قواميس اللهجات العامية، قواميس المفردات، قواميس المختصرات.[1] ومن أمثلة المعاجم والقواميس ما يلي:

• معجم لسان العرب لابن منظور، القاموس المحيط للفيروز آبادي، معجم مجموعة المصطلحات القانونية فرنسي عربي للدكتور عبد القادر مرزوق المنجد في اللغة والإعلام المنهل قاموس فرنسي عربي للدكتور جبور عبد النور والدكتور سهيل إدريس المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري قاموس باللغتين العربية والفرنسية من إعداد ابتسام القرام.

أما عن الموسوعات فهي دوائر المعارف الشاملة ويندرج ضمنها تنوع كبير من المراجع والمعلومات والوثائق والأحكام والنصوص وتنقسم إلى موسوعات عامة لا تخصص في علم أو موضوع محدد، وموسوعات متخصصة وهي دوائر المعارف الخاصة بعلم أو موضوع معين من بينها الموسوعات القانونية وهي عبارة عن مجلدات مرئية هجائيا تقدم معلومات غالبا ما تكون موجزة ولكنها كافية حول المادة موضوع البحث والموسوعات القانونية قد تكون صغيرة أو كبيرة الحجم.[2] من أهم هذه الموسوعات:

---

[1]- أحمد بدر، المرجع السابق، ص183.

[2]- أحميدوش مدني، المرجع السابق، ص127.

• الموسوعة الفرنسية أنسوكلوبيديا دالوز ENCYCLOPEDIE DALLOZ: حيث تحتوي على مجلدات مفصلة للقانون المدني التجاري العقاري، والإداري والدولي ... الخ، وفي الجزائر نجد الموسوعة القانونية المتعلقة بالملكية الفكرية للدكتور عجة الجيلالي.

ثانيا/ المصادر والمراجع العملية: تستوجب بعض الأبحاث الميدانية إلى مصادر ومراجع عملية للحصول على المعلومات الضرورية لإنجاز موضوع البحث تتمثل أساسا في الاستمارة الاستبيانية والمقابلة.

1- الاستمارة الاستبيانية: يعد الاستبيان أداة من أدوات البحث العلمي كما ذكرنا سابقا – وتعد الاستمارة الاستبيانية رابطة علاقة بين الباحث والمستجوب وهو عبارة عن مجموعة من الأسئلة المرتبة حول موضوع معين يتم وضعها في استمارة ترسل للأشخاص المعنيين بالبريد أو يجري تسليمها باليد للحصول على أجوبة الأسئلة الواردة فيها، وقد ترسل الاستمارة بطريق البريد إلى الأفراد المعنيين أو يحمله الباحث بنفسه إلى الأشخاص، وأنسب أسلوب هو أن يملأ الاستبيان بحضور الباحث ويسجل بنفسه الأجوبة والملاحظات التي تثري البحث فيما بعد.[1]

ويهدف الاستبيان إلى التعرف على حقائق معينة كما تهدف إلى تحديد الواقع القانوني،[2] وعادة ما يتم استخدام الاستمارة الاستبيانية في العديد من الموضوعات كالانتخابات، معرفة مستوى الثقافة القانونية معرفة الواقع الاجتماعي، حتى يتم تشريع قانون جديد أو تعديل قانون لم يعد يساير التطورات المستجدة.

ويشترط في الاستمارة الاستبيانية ما يلي:[3]

- صياغة الأسئلة بشكل واضح ومحدد لا لبس فيها.
- يجب أن تكون صيغ الأسئلة قصيرة ومترابطة مما يشجع المستجوب على الإجابة.
- أن يكون الاستبيان قصيرا لا يأخذ وقتا طويلا في الإجابة.
- أن ترتب الأسئلة بشكل متسلسل، ويتم البدء بالأسئلة السهلة.
- تجنب الأسئلة الإيحائية مثل هل تتفق مع الرأي السائد.
- أن يرتبط كل سؤال في الاستبيان بمشكلة البحث ويساعد على تحقيق أهداف البحث.
- الابتعاد عن الأسئلة المحرجة للمستجوب التي تمس حياته الشخصية أو معتقداته الدينية.

---

[1]- عمار بوحوش، محمد محود الذنيبات، المرجع السابق، ص67.

[2]- عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص19.

[3]- إبراهيم أبراش، المرجع السابق، ص207.

2-المقابلة: تعتبر المقابلة من أهم الأدوات الرئيسية لجمع المعلومات والبيانات في دراسة الأفراد والجماعات الإنسانية كما أنها من أكثر وسائل جمع المعلومات شيوعا وفاعلية في الحصول على البيانات الضرورية لأي بحث وتعرف على أنها: "عملية اجتماعية صرفة تحدث بين شخصين الباحث أو المقابل الذي يتسلم المعلومات ويجمعها ويصنفها والمبحوث أو المستجوب الذي يعطي المعلومات إلى الباحث بعد إجابته على الأسئلة الموجهة إليه من قبل المقابل".[1]

حيث أن مقابلة رجال التشريع والقضاء والفقه تساهم في معرفة المشكلات العملية التي تثيرها النصوص القانونية المنظمة لموضوع أو مسألة من المسائل، وبعض الذي يجري مقابلتهم على جانب كبير من الخبرة العلمية والفنية، الأمر الذي يؤدي إدراجها في البحث إلى إسباغ طابع الجدية والتنوع والتعمق.

إضافة إلى أن تنفيذ القاعدة القانونية يحولها من موقعها النظري الساكن إلى واقعها الاجتماعي المتحرك، ودراسة هذه المسألة يتطلب الوقوف على آراء القضاة والمحامين ورجال الشرطة والإداريين بوجه عام، وكذلك معرفة آراء الجمهور والمعنيين بالأمر من الهيئات المتخصصة ورجال العلم.[2]

ومن هذا المنطلق تعتبر المقابلة حجر الزاوية في الوصول إلى الحقائق التي لا يمكن للباحث معرفتها دون النزول إلى واقع المبحوث المستجوب والاطلاع على ظروفه المختلفة والعوامل المؤثرة فيه.[3]

الفرع الثاني: تقسيم المصادر والمراجع من حيث جدواها أو أهميتها

تصنف المصادر والمراجع من حيث جدواها أو أهميتها إلى نوعين: مصادر ومراجع عامة وأخرى متخصصة.

أولا/ المصادر والمراجع العامة:

هي تلك الدراسات والبحوث التي تشكل المبادئ والقواعد والأصول لعلم قانوني معين، حيث تتناول هذه الدراسات مسائل كثيرة تتصل بالموضوع الأساسي وتأتي بطريقة مجملة ودون تعمق.

ومن أمثلتها: كتب النظرية العامة للالتزام، كتب المدخل للعلوم القانونية، كتب العقود الخاصة كتب القانون التجاري، كتب القانون الدولي الخاص... الخ، ويمكن للباحث أن يستفيد من هذه المراجع وذلك بإحالته إلى العديد من المصادر والمراجع التي تخدم موضوع بحثه، ولكن يجب الحرص أثناء استعمال هذه

---

[1]- إحسان محمد الحسن، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر لبنان، 1982، ص93.

[2]- عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص19.

[3]- إحسان محمد الحسن، المرجع السابق، ص93.

المراجع على اعتماد الطبعات المنقحة التي تعتمد على أحدث التعديلات حتى لا يجد نفسه يدون في معلومات خاطئة جدا لعدم استناده للطبعة المنقحة.

الجدير بالذكر أن الباحث ملزم باستيعاب كل فرع من فروع القانون الذي يندرج ضمنه موضوع بحثه.

ثانيا/ المصادر والمراجع المتخصصة:

إن المصادر والمراجع المتخصصة تفيد في تعمق البحث بشكل فعال وهي تلك الدراسات التي تعالج موضوعا معينا بقدر كبير من التعمق.[1] وتتضمن عادة معلومات أوسع وأشمل وجزئيات دقيقة تفيد الباحث بشكل كبير في إنجاز البحث محل الدراسة، وذلك بتزويده بالمعلومات والأفكار التي لها علاقة بالبحث.

وتعد أطاريح الدكتوراه والماجستير والماستر من المراجع المتخصصة إذ تتناول مواضيع دقيقة بخلاف المؤلفات والمصادر والمراجع المتخصصة على نوعين:[2] إما أن تكون تنتمي إلى ذات الموضوع بصورة غير مباشرة كأن يكون المصدر أو المرجع حول الحقوق العينية التبعية بوجه عام، أو أن تنتمي إلى ذات الموضوع بصورة مباشرة كأن يكون حول حق الرهن الحيازي أو الرهن الرسمي للمال الشائع وهو نفس عنوان البحث محل الدراسة.

ومهما كان نوع المصدر أو المرجع المتخصص سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة وجب استيعابها بصورة تامة للإلمام بجوانب الموضوع والمشكلات النظرية والعملية التي يثيرها موضوع البحث محل الدراسة.

المطلب الثالث: طرق الحصول على المصادر والمراجع

إن الأسلوب العلمي في جمع مصادر ومراجع البحث القانوني من العوامل الأساسية في إعداد البحث العلمي محل الدراسة، الأمر الذي يؤثر في كمية الوقت المستغرق في إنجاز البحث، إضافة إلى توجيه العملية البحثية توجيها منهجيا يستتبع دقة الإعداد وسلامة النتائج والاقتراحات.

تتنوع أماكن وطرق وأدوات الحصول على المصادر والمراجع المستعملة في البحث فيمكن الحصول عليها من مصدرها الأول كدور النشر أو المطابع أو المكتبات الجرائد الرسمية مواقع الإنترنت الرسمية، كما يمكن الحصول عليها بمقابلة شخص له صلة بموضوع البحث أو بالبحث عبر شبكة الإنترنت.[3]

---

[1]– زين بدر فراج، المرجع السابق، ص101.

[2]– عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص21.

[3]– عمار عوابدي، المرجع السابق، ص60.

الفرع الأول: المكتبات العامة والمتخصصة

يمكن الحصول على المصادر والمراجع من خلال الولوج إلى المكتبات العامة والمتخصصة لذا فالباحث ملزم بزيارة المكتبات العامة التابعة للدولة، إضافة إلى المكتبات القانونية المتخصصة التابعة لكليات الحقوق ووزارة العدل ونقابة المحامين ومراكز البحث، وعند العثور على أي كتاب يشير عنوانه إلى صلته بموضوع البحث محل الدراسة، يتعين على الباحث مراجعة قائمة المصادر والمراجع التي اعتمد عليها مؤلف هذا الكتاب، حتى تسهل له عملية العثور على باقي المصادر والمراجع، كما يمكن أن يستعين الباحث بالموظف المتخصص في علم المكتبات لإخراج الكتب التي يرغبها الباحث.[1]

ولزم الباحث أثناء زيارته للمكتبة الالتزام بالهدوء وعدم التشويش على الآخرين وعدم التدخين، كما يجب عليه المحافظة على الكتاب، وذلك بعدم كتابة أو وضع علامات أو خطوط على الكتاب ولا يمزقه وأن يحترم مسؤول المكتبة وعمالها.

الفرع الثاني: المقابلة

أشرنا سابقا عن الأهمية البالغة للمقابلة كأداة من أدوات البحث العلمي وكمرجع عملي للبحث وتزداد أهميتها في كونها وسيلة أو طريقة للحصول على المصادر والمراجع، ذلك أن مقابلة الفقهاء والشراح وطلبة الدراسات العليا والاستفسار منهم عن المراجع والمصادر المتعلقة بالموضوع محل البحث، تغني عن كثير من الجهد والوقت الذي يضيع في الكشف عن مصادر ومراجع يفترض تسهيل تبويبها وإتاحة أسرع وقت للحصول عليها.

الفرع الثالث: شبكة الإنترنت

تعد الانترنت أهم اختراعات القرن العشرين التي حولت العالم إلى مكتبة بلا جدران، ومنذ ظهور الانترنت بدأ الحديث عن صيغة جديدة للتعليم تتجاوز مقاعد الدراسة، وتجعل الباحث والطالب على اتصال دائم ومستمر بالباحثين ومصادر المعلومات مما يجعله أكثر قدرة من ذي قبل على التوسع في عمليات البحث والتواصل العلمي.[2]

إن الاتصال بشبكة الانترنت يمكن الباحث من الحصول على أحدث المصادر والمراجع التي تخدم موضوع البحث ومن أهم المواقع الالكترونية التذي يمكن أن تفيد الباحث بمجموعة من النصوص القانونية والمجلات القضائية، وكذلك أطاريح الدكتوراه والمقالات القانونية ما يلي:

---

[1]– عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص ص21، 22.

[2]– أحميدوش مدني، المرجع السابق، ص5.

- http://www.joradp.dz موقع الجريدة الرسمية
- http://www.coursuprene.dz : موقع المحكمة العليا
- http://www.aspj.cerist.dz موقع المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
- http://www.pnst.cerist.dz موقع البوابة الوطنية للأطروحات

مما سبق، فإنّ الباحث يتحصل على مجموعة المصادر والمراجع المتعلقة بموضوع البحث عن طريق شرائها أو إعارتها داخليا أو خارجيا، أو عن طريق النسخ والتصوير أو بوسائل النقل والتلخيص.[1] الجدير بالذكر أن حسن التعامل مع المصادر والمراجع بعد تحديد أماكن تواجدها تسهل على الباحث الكثير من الجهد والوقت، لذا يلزم الباحث أن يتوجه إلى المصدر أو المرجع قصد معرفة علاقته بموضوعه بإتباع القواعد التالية:[2]

1. يجب فحص العنوان أولا، ذلك أنه غالبا ما يكون هو المحدد الأول لعلاقة المرجع بالموضوع محل البحث.
2. فحص المقدمة لمعرفة ارتباط موضوعه بما يتضمنه هذا المرجع.
3. فحص الفهرس لمعرفة أهم النقاط التي ترتبط بموضوع البحث.
4. ضرورة الاطلاع على قائمة المصادر والمراجع الإرشاد إلى مراجع أخرى لها صلة بموضوع بحثه.
5. ضرورة ترتيب المراجع التي لها صلة بموضوعه وترتيبها في قائمة طبقا لأهميتها في الموضوع محل البحث.

وبعد إتمام مرحلة جمع المادة العلمية تأتي الخطوة الثالثة لإعداد البحث العلمي ألا وهي مرحلة القراءة والتفكير.[3]

المبحث الثالث: مرحلة القراءة والتفكير

بعد أن يقوم الباحث القانوني بجمع المادة العلمية اللازمة لغرض إعداد البحث العلمي سواء كانت مؤلفات قانونية أو نصوص تشريعية أو أحكام قضائية فإنّ الأمر يستلزم قراءتها قراءة متأنية فاحصة دقيقة مستوعبة لسائر عناصرها وملمة لجميع جوانبها.

---

[1]– عمار عوابدي، المرجع السابق، ص61.

[2]– عبد النور ناجى، المرجع السابق، ص2.

[3]– عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص29.

مع الإشارة إلى أن الباحث يستأنف قراءته في مرحلة جمع المادة العلمية قبل هذه المرحلة، ذلك أنه من خلال القراءة يمكن التعرف على المراجع الضرورية المتصلة بالبحث، إلا أن القراءة في تلك المرحلة تكون متناثرة عشوائية غير مترابطة وغير منظمة، وذلك لسببين:

- عدم اكتمال مرحلة جمع المادة العلمية.
- عدم استيعاب سائر الموضوعات والقضايا التي تشكل جوهر البحث.

مما لا شك فيه أن القراءة والتفكير لا يمكن أن تحقق أهدافها، إلا بتوافر جملة من الشروط والقواعد المنهجية الموضوعية المختلفة، وسنتعرض بشيء من التفصيل عن هذه المرحلة من خلال تحديد المقصود بالقراءة، ثم بيان أهداف القراءة وتحديد شروطها وقواعدها، وفي الأخير تعداد المراحل القراءة، وذلك وفق المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم القراءة والتفكير

إن تحديد مفهوم مرحلة القراءة والتفكير يتطلب منا تعريفها في الفرع الأول، وبيان أهدافها في الفرع الثاني، وتحديد شروطها وقواعدها في الفرع الثالث.

الفرع الأول: تعريف القراءة

تعرف القراءة على أنها عمليات الاطلاع والفهم لكافة الأفكار والحقائق التي تتصل بالموضوع، وتأمل هذه المعلومات والأفكار تأملا عقليا فكريا حتى يتولد في ذهن الباحث النظام التحليلي للموضوع مما يجعل الباحث مسيطرا على الموضوع مستوعبا لكل أسراره وحقائقه متعمقا في فهمه قادرا على استنتاج الفرضيات والأفكار والنظريات منها:[1]

مما لا شك فيه أن القراءة أهمية بالغة في تنمية تصور واضح حول الموضوع من خلال الاطلاع على المراجع المختلفة حيث تتشكل لدى الباحث جميع أبعاد المشكلة محل الدراسة، مما تمكنه لاحقا من صياغة إشكالية دقيقة تستجيب وتتناسب مع موضوعه، كما يمكنه من تقسيم وتبويب الموضوع بشكل دقيق.

الفرع الثاني: أهداف القراءة

إن عملية القراءة والتأمل والفهم والاستيعاب هي عملية بالغة الأهمية في البحوث العلمية والقانونية على الخصوص، إذ تساعد الباحث على الوصول إلى حقائق علمية دقيقة وواضحة، كما تستهدف هذه المرحلة –القراءة والتفكير–إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

1. التعمق في التخصص وفهم الموضوع والسيطرة على جميع جوانبه.

[1]– فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص239.

2. اكتساب نظام تحليلي متخصص وقوي حول موضوع البحث، وذلك نتيجة القراءة الواسعة والفهم الشامل والعميق.
3. اكتساب الأسلوب العلمي القوي مما يساعد الباحث في إعداد بحث ممنهج وممتاز.
4. اكتساب القدرة العلمية والمنهجية في إعداد خطة للموضوع متوازنة ومتناسقة ومتكاملة وفق أسس موضوعية ومنطقية.
5. اكتساب الباحث ثروة لغوية فنية متخصصة وشجاعة أدبية تقوي شخصية الباحث، وذلك نتيجة الاطلاع والفهم الواسع والشامل للحقائق العلمية.[1]

الفرع الثالث: شروط وقواعد القراءة

تعد القراءة من أدق المسائل التي تواجه الباحث ذلك أنها تمكنه من استيعاب موضوعه وانتقاء المعلومات التي يتبناها في إعداد البحث، فهي ليست عملية تلقائية، بل هي عمل منظم بفرض شروطا وقواعد معينة يجب التقيد بها نوجزها فيما يلي:

1-أن تكون القراءة المطلوبة هي تلك القراءة المنهجية التي ترمي إلى تدوين محكم ومنظم للمعلومات، وجوهر القراءة المنهجية يتمحور في أسلوبين:[2]

• **القراءة الأفقية:** وتتمثل في قراءة الموضوعات المتجاورة قراءة متأنية بحيث عند الانتهاء من قراءة الموضوع الأول في المرجع ينتقل الباحث لقراءة الموضوع الذي يليه وذلك ما يؤدي إلى معرفة نطاق الموضوع معرفة شاملة وبالتالي يتمكن من معرفة ما يجاور موضوعه الأصلي من موضوعات متشابكة ومترابطة.

• **القراءة العمودية أو الرأسية:** وهي أسلوب مكمل للأسلوب الأول ويتمثل في قراءة عنصر أو جانب واحد من جوانب الموضوع في سائر المراجع وذلك بغية استيعاب المشكلات المطروحة في جانب واحد من جوانب الموضوع محل البحث، ومن ثم يتمكن الباحث من فهم موضوعه فهما شاملا وتحليله تحليلا دقيقا وعميقا.

2-أن تكون القراءة المطلوبة واسعة وشاملة لكافة المصادر والمراجع المتعلقة بالموضوع، وعند قراءة هذه المصادر والمراجع وجب أن تكون متسلسلة متدرجة من العموم إلى الخصوص تدرجا منطقيا وذلك وفق التسلسل التالي:

- قراءة المراجع العامة،

---

[1]- عمار عوابدي المرجع السابق، ص68.

[2]- عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص ص29، 30.

- قراءة المراجع المتخصصة التي لها صلة غير مباشرة بموضوع البحث،
- قراءة المراجع التي لها صلة مباشرة بموضوع البحث.

وذلك من أجل استيعاب المبادئ الكلية العامة فالمبادئ الأقل عمومية وصولا إلى استيعاب المبادئ الفرعية التي تشكل موضوع البحث المتخصص

كما يجب أن يبدأ الباحث بقراءة المراجع الحديثة ثم ينتقل إلى الأقدم فالأقدم، ذلك أن القانون في تطور مستمر ويجب على الباحث أن يواكب هذا التطور في الفكر القانوني، إضافة إلى ضرورة الاطلاع على الموضوع في المصادر التشريعية النصوص القانونية والتنظيمية)، والمصادر القضائية الأحكام والقرارات القضائية)، ذلك أنه من الخطأ استيفاء هذه النصوص القانونية والقرارات القضائية من الكتب أو المقالات أو الأطاريح، حيث من المحتمل أن يكون المؤلف قد أدرج عبارات خاطئة أو لجأ إلى تفسيرها بصورة مغلوطة.[1]

3-يجب أن يمتاز الباحث بالذكاء والقدرة على تقييم المصادر والمراجع بغية تحقيق عملية القراءة أهدافها المنشودة.

4-يجب التركيز والانتباه أثناء القراءة وفهم ما يقرأ فهما تاما وواضحا.

5-يجب تخصيص الوقت الكافي والمناسب والهادئ للقراءة حتى يتمكن الباحث من فهم وإدراك وتفكير واندماج تام بالموضوعات التي يقرأها،[2] ومما لا شك فيه أن ساعات الصباح خصوصا وساعات ما بعد الراحة والنوم عموما تعدّ من الأوقات المناسبة للقراءة والفهم الصحيح كون عقل الباحث وفكره في هذه الأوقات أكثر استعدادا وقدرة وتقبلا للقراءة والفهم والاستيعاب والتحصيل.

6-يتعين على الباحث أن يلتزم بالقواعد الصحية والنفسية أثناء عملية القراءة حتى يتسنى له فهم واستيعاب ما يقرأه،[3] مما يستوجب الابتعاد عن عملية القراءة والتفكير خلال فترات الأزمات النفسية والاجتماعية للباحث.

7-ترك فترات للتأمل والتفكير ما بين القراءات المختلفة بغية تحليل ما تم استيعابه، وتنقية وغربلة المعلومات التي حصل عليها وذلك من خلال ما يلي:

- حذف واستبعاد المراجع والمصادر الركيكة والضعيفة والمنقولة عن مصادر متوفرة.
- الابتعاد عن المعلومات غير العلمية المستندة إلى تعصب أو تحيز لفكر معين المجردة من الموضوعية.

---

[1]- عمار عوابدي، المرجع السابق، ص66.

[2]- عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص31.

[3]- عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص26.

- استبعاد المعلومات التي لا تتعلق بصفة مباشرة لموضوع البحث تجنبا للتشعب والتوسع، وتوفير الوقت والجهد.

8-يجب اختيار أماكن للقراءة تتوافر فيها الشروط والظروف الصحية والنفسية اللازمة لراحة وهدوء القارئ الباحث.[1]

9-جمع المصطلحات العلمية الخاصة بالبحث القانوني، ذلك أن قراءة النصوص القانونية والآراء الفقهية والأحكام القضائية تشكل لدى الباحث ثروة لغوية في القانون تساعده في التحرير والكتابة.

10-جمع الباحث لمجموعة من الأحكام والقرارات القضائية المتعلقة بموضوع بحثه خلال فترة زمنية تمتد من عشرة إلى عشرين سنة ثم القيام بتحليلها والتعرف على اتجاه القضاء في مثل هذه المنازعات ومن ثم اكتشاف مبادئ موحدة يسير عليها القضاء كما يمكن الإشارة إلى بعض الأحكام الشاذة التي خرج فيها عن المبادئ العامة والتي لا تمس بوحدة السياسة القضائية.[2]

وبهذا نكون عددنا أهم الشروط والقواعد الواجب احترامها من طرف الباحث أثناء عملية القراءة حتى تحقق هذه الأخيرة أهدافها المنشودة.

المطلب الثاني: مراحل القراءة

لم يتفق الفقهاء على مراحل أو مستويات معينة للقراءة، مع الإشارة إلى أن هناك من يعبر عن مراحل القراءة بالأنواع ويتم تقسيمها على أساس مدى عمقها ودقتها وتركيزها، وعلى العموم تمر عملية القراءة بثلاث مراحل هي: القراءة السريعة الكاشفة (الفرع الأول)، القراءة العادية (الفرع الثاني) القراءة العميقة المركزة (الفرع الثالث).

الفرع الأول: القراءة السريعة الكاشفة

يطلق عليها مصطلح القراءة الاستطلاعية أو الإجمالية، وهي القراءة السريعة الخاطفة التي تتحقق عن طريق الاطلاع عن فهارس المصادر والمراجع المختلفة، وعناوين الكتب والدوريات والأبحاث والتقارير، كما تشمل أيضا الاطلاع على عناوين الفصول والمقدمات والخاتمة وقائمة المصادر والمراجع، وتهدف هذه القراءة أساسا إلى:

1. تحديد الموضوعات والمعلومات المتعلقة بالموضوع.
2. تقدير وتقييم المصادر والمراجع من حيث ارتباطها بالموضوع محل الدراسة.

---

[1]- عمار عوابدي، المرجع السابق، ص6.

[2]- عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص45.

3. تقدير وتقييم المصادر والمراجع من حيث درجة قيمة المعلومات التي تتضمنها من حيث جدتها في إعداد البحث.
4. تدعيم قائمة المصادر والمراجع بوثائق جديدة.
5. معرفة سعة وآفاق الموضوع وجوانبه المختلفة.
6. ترشيد عملية القراءة والتفكير، وذلك من خلال الكشف عن المصادر والمراجع القيمة والجديدة المتخصصة والعامة السطحية والقديمة.

الفرع الثاني: القراءة العادية

ويطلق عليها البعض مصطلح القراءة التمهيدية وهي تلك القراءة التي تنصب على الموضوعات التي تم اكتشافها بواسطة القراءة السريعة فيقرأها الباحث بوعي وهدوء وتركيز وتعمق وذلك من أجل استخلاص النتائج واستخراج الأفكار والحقائق والمعلومات وتدوينها في البطاقات أو المؤلفات المعدة لذلك، وكذلك القيام بالاقتباسات اللازمة وفقا لقانون الاقتباس.[1]

الفرع الثالث: القراءة العميقة والمركزة

يطلق عليها مصطلح القراءة المستوعبة أو الفعلية وهي تلك القراءة التي تنصب حول بعض المصادر والمراجع ذات الارتباط الشديد بجوهر الموضوع محل البحث، وهذا ما يتطلب التعمق والتركيز في القراءة المتكررة والتمعن والتأمل وذلك بغية تخزين واختمار الأفكار لدى الباحث مما يساهم في تراكم معرفته العلمية التي تؤدي إلى تكوين عملية استنباط وتوليد أفكار جديدة مركبة، وهكذا يتمكن الباحث من الإبداع الفكري في معالجة موضوع بحثه محل الدراسة.

تختلف أهداف القراءة المركزة عنها في القراءة العادية حيث يعنى الباحث في التعرف على إطار المشكلة ذاتها والآراء الفكرية التي تتناولها والفروض التي تبناها الباحثون والمناهج العلمية التي استخدموها، وذلك بهدف الاسترشاد والتوضيح في تقرير مسيرة بحثه من حيث المعلومات التي يحتاجها.

الجدير بالذكر أن القراءة النقدية هي القراءة المطلوبة من الباحث وليس التقبل الأعمى لكل ما يقرأ، وهي التي تنتهي عادة بطرح الباحث على نفسه مجموعة من الأسئلة أثناء القراءة:

- ما أهمية هذه الجملة أو الفقرة في التعبير عن المعنى العام؟
- من أين جاء المؤلف بهذه الفكرة وهل نقلها الباحث من غيره، وهل من نقل عنه محل ثقة؟
- هل المؤلف دقيق في استعمال المصطلحات؟

[1]– فاضلي ادريس، المرجع السابق، ص ص148،147.

- هل هذه الجملة صادقة وتتوافق مع ما أورده المؤلف في الفصول الأخرى؟

مما لا شك فيه أن القراءة النقدية والواعية هي التي ترفع من مستوى قراءة الباحث وتجعلها مفيدة له في مجال بحثه محل الدراسة، ولا تكون كذلك إلا بتوفر الشروط والقواعد التي تتطلبها عملية القراءة السليمة والناجحة السابق ذكرها.

وبعد انتهاء عملية القراءة وفق الشروط والقواعد والمراحل السابق ذكرها يتفرغ الباحث لعملية التأمل والتفكير فيما تمت قروءته، حتّى تتحقق عملية تخمير المعلومات والحقائق والأفكار لتتحرك عملية الاستنتاج والاستخلاص والتصور لعناصر وأجزاء وفروع هيكل موضوع البحث وتصور آفاق خطة إعداد البحث محل الدراسة عن طريق تقسيمه وتبويبه إلى عناصر متدرجة ومتسلسلة على أسس ومعايير علمية ومنهجية وهي بداية المرحلة الموالية من مراحل إعداد البحث العلمي.[1]

المبحث الرابع: مرحلة تقسيم وتبويب الموضوع (إعداد خطة البحث)

بعد الاطلاع على مجموعة المصادر والمراجع التي تم جمعها ة التي تتصل بموضوع البحث تصبح الرؤيا واضحة وبالتالي يستطيع الباحث تقسيم وتبويب موضوعه إلى خطة الموضوع البحث مع الإشارة إلى أن الكثير من الطلبة يقومون بوضع خطة البحث منذ البداية، ويعد هذا التصرف خاطئ، إذ لا يمكن أن تخطط لشيء دون أن تعرفه وتتحكم في محتوياته وأبعاده.

ونظرا لأهمية هذه المرحلة وارتباطها وتداخلها مع خطوات وعناصر المنهجية باعتبارها صورة مصغرة لمحتويات الموضوع محل البحث، ومنها تستخرج الأفكار المتتابعة التي تبين أجزاء الخطة الرئيسية ثم تقسم داخليا حسب تفريعاتها، فإنّه لابد من تناولها في النقاط التالية:

المطلب الأول: تعريف خطة البحث، أهميتها وخصائصها

إن تقسيم وتبويب الموضوع يراد به تحديد الفكرة الرئيسية والكلية للموضوع محل البحث تحديدا جامعا مانعا وواضحا، فهو عملية حيوية وجوهرية وحتمية للباحث في إعداد بحثه، إذ تمثل خطة البحث الرسم الهندسي لبناء الموضوع.[2] وفيما يلي تعريف لخطة البحث وبيان لأهميتها وتعداد لأهم خصائصها.

---

[1]– علي مراح، منهجية التفكير القانوني النظرية والتطبيق، ط 4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص118.

[2]– عمار عوابدي، المرجع السابق، ص ص72، 73.

الفرع الأول: تعريف خطة البحث

إن خطة البحث جزء أساسي وهام من عملية البحث العلمي وهي خطوة إجرائية لابد منها حتى يتمكن الباحث من إتمام بحثه، ويقصد بها: «تلك العملية العقلية التي يبدؤها الباحث والتي تقوم على أساس التنظيم المنطقي لخطوات البحث العلمية من أجل الوصول إلى الهدف المنشود»،[1] كما تعرف على أنها «واجهة البناء الفكري للموضوع محل البحث حيث من خلالها تبرز أهميته وتجعل النتيجة يسهل بلوغها».[2]

تعد خطة البحث متطلبا أساسيا ومرحلة مهمة قبل البدء في التنفيذ العملي لخطوات البحث، سواء كان بحثه بغية الحصول على درجة الليسانس أو الماستر أو الدكتوراه، ومما لا شك فيه أن خطة البحث أمرا قابلا للتغيير كلما تقدمت الدراسة وتعمق الباحث بموضوعه، لذلك من الضروري تغيير الخطة وتعديلها بالحذف والإضافة كلما استدعت الظروف ذلك بما يسمح بتحقيق أهداف البحث. [3]

الفرع الثاني: أهمية خطة البحث

تكتفي خطة البحث أهمية بالغة نظرا لما تتطلبه البحوث القانونية من صرامة منهجية تقتضي الدقة والوضوح، وتكمن أهمية هذه المرحلة في التحديد الدقيق لموضوع البحث مما يساعد الباحث على الخوض في عناصر البحث والعمل على معالجتها قصد استكمال جوانب البحث المختلفة والوصول إلى صورته النهائية بالإجابة على جميع الإشكالات المثارة فيه،[4] بذلك يتم التمييز بين المسائل الهامة والثانوية والفرعية التي تتضمنها المعلومات مما يساهم في تبيان معالم مقومات البحث العلمي من خلال التقسيمات المختلفة للموضوع كما تضمنتها الخطة المعدة لذا من الضروري وضع هذه الأخيرة بإحكام وإتقان كونها المرأة العاكسة لمحتويات البحث.

ما لا شك فيك أن الرجوع إلى خطط البحوث السابقة والكتب الأخرى أمرا ضروريا وهاما يساعد الباحث في إثراء معلوماته وتجنب عيوبها، ما يؤدي بالباحث إلى وضع خطة محكمة دقيقة وأصيلة كونها أول تجسيد لأصالة البحث مع الإشارة إلى أن هذه المرحلة تكشف عن مدى درجة النضج العلمي والفكري للباحث.

---

[1]– إبراهيم أبراش، المرجع السابق، ص13.

[2]– علي مراح، المرجع السابق، ص6.

[3]– محمد منير، حجاب الأسس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية، ط 3 دار الفجر للنشر والتوزيع، 2000، ص21.

[4]– زين بدر فراج، المرجع السابق، ص61.

الفرع الثالث: خصائص خطة البحث

إن إعداد خطة البحث عملية فكرية ضرورية، ذلك أنها جزء من عملية البحث العلمي، وخطة البحث المحكمة والدقيقة هي تلك الخطة التي تتصف بمجموعة من السمات والخصائص نوجزها فيما يلي:[1]

1- إن خطة البحث تحدد الإطار العام للموضوع وتحدد أهم أهداف البحث كما تتضمن أجزاء وعناصر البحث.

2- التوازن الشكلي أو الهيكلي بين أجزاء البحث فمن غير المنطقي أن يكون عدد صفحات الفصل الأول مثلا 60 صفحة والفصل الثاني 180 صفحة، وذلك لا يعني وجوب مطابقة عدد صفحات كل فصل مع الفصل الآخر، بل يكون هناك تقارب معقول بينها كأن يكون الفصل الأول 60 صفحة والفصل الثاني 80 صفحة مع أن بعض الأساتذة الممتحنين أو المناقشين يتشددون في مسألة التوازن الهيكلي ويطلب دقة مراعاتها، إلا أنه في حالة التعارض بين مبدأ التوازن الشكلي ومبدأ اكتمال عرض معلومات الموضوع محل البحث، فالأولى مراعاته هو المبدأ الثاني لسمو الجانب الموضوعي على الجانب الشكلي في حالة التعارض. مع الإشارة أن التوازن الشكلي لا يتعلق فقط بعدد صفحات البحث وإنما يجب التوازن كذلك بين عدد المباحث المطالب في كل فصل.

3- الترابط المنطقي بين أجزاء خطة البحث، فالتعريف بالموضوع مثلا يسبق الشروط، وهذه الأخيرة تسبق الآثار وهكذا.

4- تناسب خطة البحث مع طبيعة الموضوع بحيث تكون جامعة مانعة.

5- عناوين الأبواب والفصول وكذلك المباحث والمطالب تكون موجزة ومعبرة بدقة ووضوح عن موضوع الباب أو الفصل أو المبحث أو المطلب، حيث لا تتجاوز كلمة.

6- التفاعل والتناسب بين عنوان البحث وخطة البحث، ذلك أن هذه الأخيرة ترجمة دقيقة لعنوان البحث.

7- التناسب بين الإشكالية والخاتمة، باعتبار أن هذه الأخيرة إجابة عن إشكالية البحث.

---

[1]- عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص77.

المطلب الثاني: شروط ومعايير وضع خطة البحث

إن الباحث الذي يدرس موضوع بحثه بدون خطة يكون كمن يسير عشوائيا في طريق لا يعرف دروبه، لذا تعتبر مرحلة تقسيم وتبويب الموضوع أو ما يعرف بإعداد خطة البحث عملية حتمية وحيوية لإعداد البحث العلمي من خلال تقسيم الموضوع الرئيسي إلى مشكلات وموضوعات فرعية وجزئية خاصة،

الفرع الأول: شروط وقواعد خطة البحث

يجب على الباحث إتباع جملة من الشروط والقواعد بغية تحقيق خطة بحث محكمة ودقيقة نذكر منها ما يلي:[1]

1- يلتزم الباحث بوضع خطة منهجية ودقيقة لكافة المراحل والخطوات التي يشتمل عليها البحث ويتطلب ذلك بلورة المشكلة وصياغتها صياغة واضحة ودقيقة وتحديد نوع الدراسة والمنهج المستخدم.

2- تعمق وشمول الخطة لكافة جوانب وأجزاء وفروع موضوع البحث.

3-احترام الباحث لمبدأ مرونة خطة البحث، بحيث تكون قابلة للتعديل والتغيير، ذلك أن خطة البحث الأولية عبارة عن تقسيم مبدئي للشروع في إعداد البحث العلمي، إذ قد تظهر عناصر جديدة ترتبط بالموضوع أثناء التحليل، فيضيفها دون المساس بتوازن الخطة.

4-تحاشي التكرار والتداخل بين العناوين الأساسية والفرعية ذلك أن التكرار من العيوب الشكلية الجسيمة.

5- ضرورة تعيير خطة البحث عن شخصية الباحث وعن مدى فهمه ورغبته بل وجديته في المعالجة الدقيقة للموضوع، كما تبرز قدراته وذكائه في ابتكار عناوين جديدة، ومن ثم وجب ألا تكون خطة البحث من المراجع العامة أو المتخصصة، إذ على الباحث أن يستعين بتلك المراجع لمساعدته لإعداد الخطة لا النقل الحرفي.

6- التقيد بالأسلوب العلمي وصياغة عناوين جزئية تكون منسجمة مع العناوين الرئيسية ومن ثم وجب على الباحث تجنب العناوين السائبة والسابحة التي لا تدخل تحت أي عنوان سواء الأصلي أو الفرعي.

7- ضرورة مراعاة التوازن الشكلي لخطة البحث، وذلك من خلال التقسيمات الأساسية والفرعية والجزئية عددا وحجما.

8- ضرورة مراعاة الارتباط الموضوعي والترتيب المنطقي وذلك من خلال إبراز الأفكار العامة الرئيسية والجزئية واحترام التسلسل التاريخي والمنطقي للأفكار.

9- ضرورة عدم صياغة العناوين بصيغة استفهامية، ويجب أن تكون موجزة وواضحة ودقيقة.

---

[1]- زين بدر فراج، المرجع السابق، ص68.

10-تجنب تقسيم الموضوع إلى فصلين منفصلين في الدراسات المقارنة كأن يخصص الفصل الأول لعرض موقف الشريعة الإسلامية والفصل الثاني لعرض موقف المشرع الوضعي، ذلك أنه يوقع الباحث في التكرار الذي يعتبر من العيوب الشكلية الجسيمة، ويفقد البحث قيمته، لذا ننصح الباحث بوضع عناوين وجزئيات الموضوع وفق الشريعة الإسلامية والمشرع القانوني تحت نفس العنوان.

11-ضرورة توحيد عملية تقسيم وتبويب الموضوع وبشكل ثنائي، فلا يمكن أن يكون البحث متكون من باب واحد أو فصل واحد، وإنما تقسم إلى بابين أو أكثر وكل باب إلى فصلين أو أكثر وكل فصل إلى مبحثين أو أكثر، وكل مبحث إلى مطلبين أو أكثر.[1]

الفرع الثاني: أسس ومعايير وضع خطة البحث

تعد خطة البحث سلسلة من الخطوات المحددة المتعاقبة، وهذه الخطوات ليست ثابتة أو نهائية ولكنها قابلة للتغيير كما سبق الإشارة إلى ذلك في المطلب السابق، ومما لا شك فيه أن عملية إعداد البحث العلمي تستند إلى أسس ومعايير علمية ومنهجية سليمة ودقيقة وواضحة نوجزها فيما يلي:[2]

1-تقسيم موضوع البحث إلى أجزاء وفروع متساوية أفقيا ثم يقوم بتقسيم الموضوعات الفرعية إلى عناصر ونقاط أقل جزئية عموديا، حتى تشمل خطة البحث جميع الموضوعات والعناصر والخصائص التي يتكون منها هيكل البحث.

2-إذا كان الموضوع يشمل على قسم نظري وآخر عملي تطبيقي، فهنا يقسم البحث إلى جزأين، جزء للجانب النظري وجزء للجانب التطبيقي في كل قسم.

3-الموضوع المتعلق بالدراسات المقارنة يفضل اعتماد التقسيم الموضوعي ثم إجراء المقارنة بين التشريعات المراد دراستها.

4-كما قد يكون التقسيم في البحث بين العام والخاص أو بين الكل والجزء أو بين الأسبق والسابق أو بين الحاضر والمستقبل.

فإعداد خطة البحث يستند أساسا إلى معايير علمية وموضوعية ومنطقية ومنهجية دقيقة وواضحة، ثم إعطاء كل موضوع أساسي أو ثانوي، أصلي أو فرعي، عام أو خاص عنوانا دالا عليه مختصرا ومعبرا لمحتواه، ثم صبه في إحدى قوالب أو أشكال خطة البحث التي سنعالجها في المطلب الموالي.

---

[1]- علي مراح، المرجع السابق، ص17

[2]- عمار عوابدي، المرجع السابق، ص77.

المطلب الثالث: أشكال خطة البحث

يقصد بأشكال خطة البحث أطر وقوالب التقسيم أي تحديد وتوزيع الأطر والقوالب المنهجية المعروفة للتقسيمات المختلفة التي تشملها خطة البحث واختيار أحد أشكال التقسيم يخضع لطبيعة الموضوع محل الدراسة، ويصعب تحديد أشكال خطة البحث من الناحية النظرية، ويمكن التمييز عموما بين شكلين من أشكال التقسيم والتبويب: التقسيم الأنجلوساكسوني والتقسيم اللاتيني.

أولا/ التقسيم الأنجلوساكسوني: يتمثل التقسيم الأنجلوساكسوني في تقسيم الموضوع تقسيما متتابعا ومتتاليا إلى عناصر كبيرة دون أن يتم تفريغ وتجزئة هذه العناصر إلى فروع وأجزاء ويعتمد هذا الشكل من التقسيم على تقسيم البحث إلى أبواب وفصول متتابعة ومتتالية دون حصرها في عدد معين ثلاثة أبواب أو فصول أو أربعة...). يتصف هذا الشكل من التقسيم بـ:

1- عدم مراعاته للتوازن الشكلي.

2- الدقة والوضوح ما يسهل على الباحث ضبط أفكاره في حدود الفكرة التي يعالجها في كل فصل.[1]

إلا أنه يعاب على هذا الشكل عدم التعمق في البحث، كما لا يسمح بالاعتماد على المقارنة بين الأفكار والاتجاهات.[2]

ثانيا/ التقسيم اللاتيني: ويطلق عليها بالتقسيم المنطقي، ويقصد بها إيجاد الرابطة المنطقية بين الفكرة الواحدة وفروعها وصولا إلى إيجاد رابطة منطقية بين كافة أفكار البحث محل الدراسة.[3]

يتميز هذا التقسيم بالبساطة والوضوح والدقة والتعمق في مناقشة وتحليل أفكار البحث. ويتم التقسيم المنطقي بإفراغ عناصر الموضوع محل البحث في القوالب والأطر المنهجية المعروفة في ميدان العلوم القانونية بالخصوص، والتي تترتب وتتدرج على النحو التالي: الكتاب، الجزء، القسم، الباب، الفصل، المبحث، المطلب، الفرع، أولا ثانيا، أ ب ج، 1 2 3... .[4]

غالبا ما يتم تقسيم البحث القانوني تقسيما ثنائيا وهو التقسيم التقليدي المألوف الذي ينسجم مع معظم موضوعات القانون العام والخاص، غير أن هذا التقسيم ليس تقسيما ثابتا ومطلقا، فيجوز اعتماد التقسيم الثلاثي أو الرباعي إذا اقتضت طبيعة البحث ذلك.

---

[1]- زين بدر فراج، المرجع السابق، ص72.

[2]- إدريس الفاخوري، المرجع السابق، ص78.

[3]- أحميدوش مدني، المرجع السابق، ص95.

[4]- رشيد شميشم، المرجع السابق، ص91.

رغم حرية الباحث في الأخذ بالتقسيم الذي يراه مناسبا لموضوعه، يظل التقسيم الثنائي هو الأفضل كونه يدل على مهارة الباحث في مجال التركيب كما يدل على سيطرة الباحث وتحكمه في توزيع مادة البحث، إضافة إلى أنه الأصعب والأكثر جمالا ودقة ووضوحا.[1]

تتحكم عملية تحديد نقطة البداية في اختيار الأطر والقوالب المنهجية المذكورة سابقا (الكتاب، الجزء، القسم، الباب، الفصل ...) إلى حجم وكمية ونوعية البحث محل الدراسة من حيث الطول والقصر والاستنتاج والضيق.[2]

عموما تبدأ أطروحة الدكتوراه بالباب فالفصل فالمبحث فالمطلب فالفرع ... الخ، بينما رسائل الماستر تكون عبارة عن فصول تتدرج من الفصل إلى المبحث إلى المطلب إلى الفرع إلى أولا وثانيا إلى أ ب ج إلى 1 2 3 ... .

الملاحظ مما سبق أن البحث عبارة عن سلسلة منظمة الأجزاء فلا يجوز أن ينتقل الباحث من الباب إلى المبحث مباشرة أو من الفصل إلى المطلب، وإنما يجب إتباع التسلسل المنطقي المذكور أعلاه.

تشتمل خطة البحث عموما على ثلاث عناوين رئيسية:[3]

- **مقدمة:** يتم فيها عرض عن ماهية الموضوع وأهم العناصر الواجب إيرادها في البحث من حيث الأهمية والأهداف والمشكلة والمنهج المتبع والخطة.
- **العرض أو المتن:** وهو موزع حسب طبيعة البحث إلى بابين أو أكثر إن كان أطروحة دكتوراه وإلى فصلين أو أكثر إن كان الموضوع عبارة عن رسالة ماستر.
- **خاتمة:** ويتم فيها عرض أهم النتائج المتوصل إليها والاقتراحات.

مع الإشارة إلى أنه إذا اقتضى البحث إدراج باب تمهيدي أو فصل تمهيدي فيرد بعد المقدمة مباشرة.

بعد الانتهاء من عملية وضع خطة البحث وفق الشروط والمعايير والأشكال السابقة الذكر ينتقل الباحث إلى المرحلة الموالية وهي مرحلة جمع وتخزين المعلومات.

---

[1]– عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص53.

[2]– عمار عوابدي، المرجع السابق، ص80.

[3]– عبد القادر الشيخلي المرجع السابق، ص ص63، 64.

المبحث الخامس: مرحلة تدوين وتخزين المعلومات

تعتبر المعلومات المجمعة من المصادر والمراجع ركيزة الباحث الأساسية كمقومات محورية للبحث، وكلما جمع الباحث أكبر عدد من المعلومات الحديثة والدقيقة، كلما أدى إلى تمكنه من قطع شوط كبير في إعداد بحثه العلمي، خاصة إذا تم جمع هذه المعلومات بشفافية ومصداقية وتسلسل منطقي.

لا شك أن مرحلة تدوين وتخزين المعلومات خطوة إجرائية هامة تلي المرحلة السابقة (إعداد خطة البحث)، غير أن الباحث في هذه المرحلة قد يواجه مشكلة سوء التنظيم وفقدان المصدر أو المرجع الذي أخذت منه المعلومة، خصوصا عند إعداد أولى بحوثه.

لذا يتوجب على الباحث أن يعتمد على طريقة أو أسلوب منظم مما يُسهل عليه تدوين وتخزين هذه المعلومات، وسنحاول في هذا المبحث التعرض إلى التعريف بهذه المرحلة وأهميتها في المطلب الأول، وإلى طرق وأساليب تدوين وتخزين المعلومات في المطلب الثاني، وإلى قواعد هذه المرحلة في المطلب الثالث.

المطلب الأول: التعريف بمرحلة تدوين وتخزين المعلومات وأهميتها

يقصد بهذه المرحلة حصر الباحث كل المعلومات المتناثرة في مختلف المصادر والمراجع المتصلة بموضوعه وبطريقة منهجية بغية استنباط الأفكار واختيار المعلومات المفيدة لموضوع البحث وفرزها وفق أساليب دقيقة وتهيئتها للاستعانة بها في المرحلة الموالية المتعلقة بالكتابة والتحرير.[1]

تكمن أهمية هذه المرحلة في:[2]

1- ضبط الباحث لما سمع وقرأ وتسجيل انطباعاته، حيث أنه يصعب عليه أحيانا تذكر ما قرأ وما سمع.

2- احتمال حاجة الباحث لما قد سمع وقرأ سابقا.

3- حصر كل المعلومات والحقائق المتصلة بالموضوع بإيجاز مركز ومرتب بغية استغلالها بفاعلية في صياغة البحث لاحقا.

المطلب الثاني: طرق تخزين وتدوين المعلومات

إن تدوين وتخزين المعلومات يحتاج إلى طرق وأساليب يستخدمها الباحث، وجرت العادة على أن يتم تدوين وتخزين المادة العلمية وفق الأساليب التقليدية المتمثلة في البطاقات والملفات، أو الأساليب الحديثة المتمثلة في النظام الآلي والنسخ أو التصوير.

---

[1]- ادريس الفاخوري، المرجع السابق، ص85.

[2]- محمد منير حجاب، المرجع السابق، ص56.

الفرع الأول: الأساليب التقليدية لتخزين المادة العلمية

تتمثل الأساليب التقليدية لتخزين المعلومات في أسلوب البطاقات وأسلوب الملفات وتهدف هذه الأساليب إلى جمع المادة الأولية لموضوع البحث حتى يتسنى للباحث العودة إليها مباشرة دون الرجوع إلى المصدر أو المرجع الأصلي.

أولا/ أسلوب البطاقات:

يتمثل أسلوب البطاقات في إعداد بطاقات صغيرة أو متوسطة الحجم من الورق المقوى، يتم الحصول عليها من المكتبات أو يعدها الباحث بنفسه من الورق الجيد،[1] ومساحة هذه البطاقة عادة 10× سم، يقوم الباحث بترتيبها حسب أجزاء الموضوع وتدون المعلومات فيها على وجه واحد فقط، ويتم وضع البطاقات المتجانسة من حيث عنوانها الرئيس في ظرف واحد خاص.[2]

هناك بعض القواعد والشروط الواجب إتباعها في أسلوب البطاقات نذكر منها:

1- يجب على الباحث أن يكتب في البطاقة كافة المعلومات المتعلقة بالمصدر أو المرجع الذي نقلت منه المعلومات مثل: اسم المؤلف، عنوان المؤلف، دار النشر، بلد النشر، رقم الطبعة سنة الطبع، رقم الصفحة أو الصفحات.[3]

2- يدون في البطاقة المعلومات المأخوذة من المرجع، فإذا لم تسع البطاقة لذلك، أضاف الباحث بطاقة أخرى جديدة يسجل عليها البيانات السابقة ويكتب عبارة تابع وهكذا.

3- يجب وضع رقم متسلسل للبطاقة ليسهل ترتيب البطاقات، وهناك من يضيف خانة لاسم المكتبة التي يوجد بها المرجع ورقم المرجع بالمكتبة ليسهل الرجوع إليه، خاصة إذا لم يكن لديه بطاقات خاصة بالمراجع.[4]

4- يجب أن يكتب الباحث بخط واضح بأسلوبه الخاص أو عن طريق الاقتباس المباشر مع الإشارة إلى ذلك.

5- ترك فراغا كافيا في كل بطاقة لتدوين بيانات أخرى أو رأيا مماثلا للذي تم تدوينه من مرجع آخر.

6- تدون كل الأفكار بدقة وبطريقة تعينه من الرجوع إلى ذلك المرجع، كما ينصح عدم الانتقال إلى مرجع آخر قبل تكملة المرجع الذي بدأ بقراءته وتدوين الأفكار منه.

---

[1]- عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص ص23، 24.

[2]- رشيد شميشم، المرجع السابق، ص95.

[3]- عمار عوابدي، المرجع السابق، ص83.

[4]- محمد منير حجاب، المرجع السابق، ص57.

7- اتخاذ ألوان مختلفة للبطاقات حيث يجعل لونا خاصا لكل باب أو فصل أو مبحث،[1] أو تخصيص بطاقات معينة للفهرس العام المحتويات علب البطاقات مما يسهل على الباحث الحصول على المعلومة المدونة في البطاقات في شكل مفصل.[2]

غير أننا نفضل طريقة تنظيم البطاقات بألوان مختلفة لكل فصل أو مبحث.

8. يجب وضع بطاقة مستقلة لكل مرجع من جهة ولكل موضوع من موضوعات خطة البحث من جهة أخرى،[3] أي أن الباحث يستعمل أكثر من بطاقة لذات المرجع إذا تم تدوين معلومات تتعلق بمواضيع أوردها نفس المرجع، وكذلك في حالة ما إذا كان مرجعين أو أكثر تناولوا نفس المعلومات.

9. يمكن تقسيم البطاقات إلى مجموعتين تتعلق الأولى بالمعلومات المقتبسة من المصادر والمراجع المختلفة، وتتعلق الثانية بالملاحظات الشخصية[4] على تلك المعلومات، ويتم ترتيب هذه الملاحظات وفق خطة البحث، حيث يسجل الباحث في أعلى كل بطاقة إضافة إلى العنوان الرئيسي "أفكار أو ملاحظات شخصية" تحت عنوان الباب أو الفصل المتعلق به.

يمتاز أسلوب البطاقات بالدقة، وسهولة رجوع الباحث إليها وإعادة ترتيبها، كما أنه يمكن استبعاد البطاقات المشتملة على فكرة واحدة في حالة ثبوت عدم الحاجة إليها،[5] إضافة إلى سهولة تصنيف الأفكار المتشابهة وسهولة معرفة مصدر كل فكرة في البطاقة.

رغم المزايا التي يحققها أسلوب البطاقات إلا أنه يعاب عليه بالدقة والتعقيد مما يؤدي إلى صعوبة الربط بين البطاقات، كما يصعب استعمالها وحملها إلى الأماكن التي يذهب إليها الباحث كالمكتبات، كما تم نقد هذا الأسلوب لاحتمال ضياع البطاقات وفقدانها كليا أو جزئيا. ورغم العيوب التي وجهت لهذا الأسلوب هناك من يفضلها كونها أداة للحفظ وأسهل للتصنيف.

ثانيا/ أسلوب الملفات:

يتمثل أسلوب الملفات في إحضار الباحث مجموعة من الأوراق المثقوبة تثبت في ملف يتكون من الورق المقوى أو البلاستيك به حلقات معدنية، عادة ما تكون من الحديد، يمكن فتحها وغلقها حتى يضع الباحث الأوراق المثقوبة في داخل الملف، ويقسم الملف إلى مجموعة من الأقسام يخصص الأول للمقدمة

---

[1]- علي مراح، المرجع السابق، ص96.

[2]- عبود العسكري، المرجع السابق، ص39.

[3]- ادريس الفاخوري، المرجع السابق، ص ص87، 88.

[4]- مهدي فضل الله، أصول كتابة البحث العلمي وقواعد التحقيق، ط 2، دار الطليعة للطباعة والنشر، لبنان، ص58.

[5]- محمد عثمان الخشت، فن كتابة البحوث العلمية وإعداد الرسائل الجامعية مكتبة ابن سينا، القاهرة 89، ص48.

والأخير للخاتمة وفيما بينها أقسام بعدد الفصول والمباحث الدراسية ويفصل بينهم بفاصل من ورق سميك وله بروز ويُكتب عليه عنوان الفصل أو المبحث.

ينطبق على هذا الأسلوب نفس القواعد والشروط الواجب إتباعها في أسلوب البطاقات من حيث البيانات التي يجب أن تتضمنها كل ورقة واستقلال كل ورقة بموضوع ومرجع واحد والكتابة على وجه الورقة دون ظهرها،[1] وإذا احتاجت الفكرة الواحدة لأكثر من صفحة كان للباحث أن يفعل ذلك مع الإشارة إلى أنها تابعة للورقة السابقة، وكذلك ضرورة ترك الفراغات لاحتمال إضافة معلومات أخرى مستجدة أو احتمالات التغيير والتعديل.[2] كما يتعين أن يتضمن الملف فهرسا يحوي كل ما هو متعلق بالموضوع حتى يسهل للباحث الرجوع إليها.[3]

يمتاز أسلوب الملفات بمزايا مقارنة مع الأسلوب الأول تتمثل في:[4]

1. يمكن الباحث من السيطرة على معلومات البحث.
2. يمكن الباحث من ضمان حفظ المعلومات وعدم تعرضها للضياع أو الفقد.
3. سهولة مراجعة الباحث ومتابعة ما قام بتدوينه من المعلومات.
4. يتميز هذا الأسلوب بالمرونة حيث يمكن الباحث من تعديل أو إضافة أو تغيير المعلومات المدونة، والتعليق عليها.
5. يسمح هذا الأسلوب للباحث تعديل خطة البحث وإعادة النظر فيها بحذف بعض العناوين أو بإضافة عناوين أخرى.
6. تمكن الباحث من حمل الملفات معه إلى المكتبات كما أنها أقل تكلفة من الأسلوب الأول.

لا شك أن اختيار أفضل الأسلوبين يرجع إلى الاعتبارات والعوامل النفسية لدى الباحث.

---

[1]– منير حجاب، المرجع السابق، ص57.

[2]– زين بدر فراج، المرجع السابق، ص126.

[3]– عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص23.

[4]– عمار عوابدي، المرجع السابق، ص85.

الفرع الثاني: الأساليب الحديثة لتدوين وتخزين المادة العلمية

تتمثل الأساليب الحديثة لتخزين المادة العلمية في النظام الآلي من جهة، النسخ أو التصوير للوثائق من جهة أخرى.

أولا/ النظام الآلي:

يتمثل النظام الآلي كآلية حديثة لتخزين وتدوين المعلومات في استخدام الحاسوب، فيعمل هذا الأخير على تخزين المعلومات من مصادرها ومراجعها في ملفات الكرتونية داخل جهاز الحاسوب، ويقوم بتنظيم ما في داخله وفقا لتقسيم بحثه، حيث يحفظها بشكل يمنع ضياعها وتلفها، كما يساعد الباحث على ربح الوقت والجهد،[1] خلافا للأساليب التقليدية التي قد تؤثر العوامل الطبيعية في تلف الملفات والبطاقات أو تشوه الأسطر المكتوبة مما يستحيل قراءتها.

ومن هنا تظهر الأهمية البالغة للنظام الآلي في خدمة البحث العلمي من خلال طبع المعلومات والحقائق وتخزينها وتعديلها عند الحاجة، وذلك مع حرص الباحث على تعدد وسائل الحفظ الإلكترونية درءا لسلبيات ومشاكل الأجهزة الالكترونية المتمثلة في دخول الفيروسات واختراق الأجهزة الحافظة أو ضياعها.

ثانيا/ النسخ أو التصوير:

هو الأسلوب الشائع بين الباحثين، حيث يقوم الباحث بنسخ أو تصوير المراجع أو المصادر القيمة التي تخدم موضوع بحثه،[2] أو جزء منها أو فقرة حسب الحاجة مع ضرورة نسخ وتصوير صفحة الغلاف والصفحة الداخلية لإثبات كافة بيانات المرجع من طبعة وسنةّ الطبع، ودار النشر وبلد النشر، كما يمكن تواجدها في نهاية المرجع، كما يجب تصوير فهرس المرجع حتى يتسنى للباحث الرجوع إلى المعلومة التي يريدها بسهولة.

تكمن أهمية هذا الأسلوب في توفير الوقت والجهد على الطالب لتفادي كتابة الأجزاء التي تهمه باليد، كما تمكنه من الاطلاع على مختلف المصادر والمراجع المرتبطة بالموضوع في أي وقت.

تتميز عن الأساليب التقليدية كونها أقل تكلفة من الناحية المادية،[3] غير أن هذا الأسلوب لا يعفيه من تدوين المعلومات بالأساليب التقليدية السابقة الذكر الملفات أو البطاقات حسب رغبة الباحث.

---

[1]– قاشي علال، محاضرات في منهجية إعداد البحث العلمي، ألقيت على طلبة السنة الثانية ماستر القانون العقاري كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة 02، ص55.

[2]– عمار عوابدي، المرجع السابق، ص85.

[3]– إدريس الفاخوري، المرجع السابق، ص90.

المطلب الثالث: قواعد تدوين وتخزين المعلومات

بعد أن يقوم الباحث باختيار إحدى أساليب تخزين المعلومات، وجب عليه إتباع جملة من القواعد تمكنه من جمع أكبر وأنسب كمية من المعلومات والحقائق حول موضوع البحث بطريقة منظمة وواضحة نذكر منها:[1]

1. يجب أن يتم ذكر المعلومات المتعلقة بالموضوع بشكل كامل وواضح مع ضرورة تخصيص بطاقة أو ملف للموضوع الواحد.
2. ضرورة الدقة والتعمق في فهم محتوى المصادر والمراجع وتسجيل الآراء والأفكار مدعمة بالحجج الكافية.
3. احترام الترابط والتسلسل المنطقي بين المعلومات والحقائق والأفكار.
4. تخصيص بطاقات أو ملفات لتدوين الملاحظات الشخصية لتجنب اختلاطها بباقي المعلومات والحقائق.
5. إبقاء عملية جمع المعلومات مفتوحة حتّى يتسنى للباحث إضافة المعلومات الجديدة للمعلومات الأخرى.
6. مراعاة قواعد الاقتباس.
7. ضرورة احترام قواعد تصنيف وترتيب البطاقات أو الملفات المتخصصة لتدوين وتخزين المعلومات.
8. انتقاء المعلومات الهامة والجوهرية المرتبطة بموضوع البحث وترك الحشو والتكرار.
9. الحرص على حفظ تلك المعلومات في أماكن أمينة بعيدة عن احتمالات التلف أو الضياع.

وبعد إتمام هذه الخطوة الهامة ينتقل الباحث إلى أهم مرحلة في إعداد البحث العلمي والمتمثلة في مرحلة صياغة وتحرير البحث أو ما يسمى بمرحلة الكتابة.

[1]– عمار عوابدي، المرجع السابق، ص ص86، 87.

المبحث السادس: مرحلة الصياغة والتحرير (مرحلة الكتابة)

تعد مرحلة الصياغة والتحرير من أصعب المراحل على الباحث وأشقها، ذلك أنها الخطوة الحاسمة لإعداد وإخراج البحث بعد إتمامه للمراحل السابقة، حيث يقوم الباحث بترجمة كل المعلومات التي تحصل عليها نظريا أو تطبيقيا في عمل كتابي منظم وذلك وفق قواعد وشروط منهجية وعلمية محكمة بصور وأساليب واضحة وجيدة للقارئ بغية إقناعه بمضمون البحث المنجز.

للتفصيل أكثر في هذه المرحلة وجب تبيان أهداف هذه المرحلة، وضوابط وشروط هذه المرحلة وكذلك مجموعة القواعد والأسس التي تساعد الباحث من الحفاظ على الأمانة العلمية، وذلك وفق المطالب التالية:

المطلب الأول: أهداف مرحلة الصياغة والتحرير

تستهدف مرحلة الصياغة والتحرير جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي:[1]

1- يتمثل الهدف الأساسي والجوهري من عملية الصياغة والتحرير إعلام القارئ بطريقة علمية ومنهجية ودقيقة عن مجهودات وكيفيات إعداد البحث العلمي وإنجازه وإعلان النتائج العلمية التي توصل إليها الباحث.

2- عرض أفكار الباحث وآرائه مدعمة بالأسانيد والحجج المنطقية وذلك بصورة منهجية لإبراز شخصية الباحث وإبداعه العلمي الجديد في الموضوع محل الدراسة.

3- الكشف عن النظريات والقوانين العلمية حول موضوع البحث محل الدراسة.

المطلب الثاني: ضوابط وشروط مرحلة الصياغة والتحرير

كما علمنا سابقا أن مرحلة الصياغة والتحرير تعني عرض جهود الباحث برصد المعلومات وتحليلها ومناقشتها وإعلان النتائج المتوصل إليها وفق منهج علمي سليم مع ظهور لشخصية الباحث فيما يتوصل إليه من نتائج وآراء، وبغية تحقيق هذه المرحلة أهدافها وجب على الباحث التقيد بجملة من الضوابط والشروط نذكر منها على وجه الخصوص ما يلي:

أولا: تحديد المنهج المعتمد من طرف الباحث

يعتبر المنهج العمود الفقري في إعداد البحوث العلمية، لأنه الخطة التي تحتوي على خطوات تحديد المفاهيم وشرح المعاني وتحديد الإطار الدراسة محل البحث،[2] لذا يعد من الضوابط والشروط الجوهرية لكتابة البحث العلمي ضرورة تطبيق منهج أو أكثر من مناهج البحث العلمي (المنهج الاستدلالي، المنهج التجريبي، المنهج التحليلي، المنهج المقارن...). ذلك أنه يؤدي إلى اكتساب عملية الصياغة والتحرير مزايا الدقة

---

[1]- عمار عوابدي، المرجع السابق، ص ص89، 90.

[2]- عبد الرحمان بدوي، المرجع السابق، ص5.

والوضوح حيث يساعد الباحث على ضبط مختلف جوانب الموضوع واستجلاء مختلف الحقائق العلمية المرتبطة بالموضوع بدقة ونظام.

ثانيا: الأسلوب العلمي والمنهجي في صياغة وتحرير البحث

يعد الأسلوب العلمي والمنهجي الواسطة التي يريد الباحث إيصالها إلى الغير، وهو ما يميز كل باحث عن الآخر، فهو أوسع من المفهوم اللغوي للأسلوب، حيث يتضمن معنى الأسلوب هنا ضرورة توافر جملة من العناصر والخصائص حتى يكون أسلوبا علميا مفيدا أو دالا نوجزها فيما يلي:

1-احترام اللغة الفنية المتخصصة واستعمال المصطلحات القانونية الدقيقة،[1] إذ يتعين على الباحث التمكن من اللغة القانونية التي تقضي استخدام المصطلحات بدقة (غرامة، تعويض) (الحبس السجن) لذا وجب على الباحث الإلمام بهذه الدقة من خلال القراءة وسعة الاطلاع بدلا من الاعتماد على الثقافة العامة أو المفردات الدارجة.[2]

2-سلامة اللغة وأسلوب التعبير من الأخطاء التي تخل بجوهر البحث كالأخطاء اللغوية والأخطاء الإملائية والتعبيرية، فلا يجوز بحجة تحاشي الأساليب الأدبية في البحوث العلمية أن تأتي هذه البحوث مشوهة يُرفع فيها المفعول به وينصب فيها الفاعل.[3]

3-استخدام العبارات الموجزة والدالة.

4-التسلسل في أجزاء وفروع وعناصر الموضوع حيث يتعين على الباحث التقيد بخطة البحث، كأن يكتب الفصل الأول قبل الثاني والمبحث الأول قبل الثاني مع تأجيل المقدمة.

5-احترام قواعد الكتابة من حيث علامات الوقف الفواصل والنقط الأقواس الهلالية، الأقواس المزدوجة، علامات الاستفهام، علامات التعجب... الخ.

6-تدعيم الأفكار بأقوى الحجج والأدلة المناسبة.

7-قوة وجودة الربط من عملية الانتقال من كلمة إلى أخرى ومن فقرة إلى أخرى.[4]

8-الدقة والوضوح والتحديد والبعد عن المبالغة والإطناب (التكرار) والعمومية.

9-حرص الباحث على التمهيدات التي تربط بين الفصول والمباحث وبين المباحث والمطالب وهكذا، وصياغتها بدقة متناهية لتكون كمدخل للفصل أو المبحث لتهيئة القارئ إلى ما يرمي إليه الباحث من أفكار

---

[1]- عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص63.

[2]- عمار عباس الحسيني، المرجع السابق، ص ص 252، 253.

[3]- نصر سلمان، سعاد سطحي، المرجع السابق، ص56.

[4]- إدريس الفاخوري، المرجع السابق، ص139.

يريد طرحها ومناقشتها مع الحرص على أن تتضمن نهاية الباب أو الفصل ملخصا مركزا للمعلومات الأساسية التي أوردتها.

10-مراعاة الباحث عدم استخدام ضمائر المتكلم مثل: (نحن أو نرى نميل إلى أو أميل إلى...)، لأن هذه العبارات تتنافى والتواضع العلمي ويستحسن استخدام الأفعال المبنية للمجهول مثل: يُنصح، يُستنتج (...) كما يستحسن الابتعاد عن أساليب الجزم والقطع مثل: (أجزم أن القانون ...) واستبدالها بعبارات أفضل مثل (لعل القانون أراد، ربما لم يحالفه الصواب فيما ذهب إليه ...) وهكذا.

11-تعريف المفاهيم الأساسية في البحث بشأن المعنى اللغوي والاصطلاحي لأهم المصطلحات المحورية الواردة في البحث لا سيما العنوان.

12-الحفاظ على الأمانة العلمية وذلك بإرجاع الفكرة إلى صاحبها الأصلي وأن لا ينسبها الباحث إلى شخصه حتى لا يتهم بالسرقة العلمية ومن ثم وجب التقيد بقواعد وشروط الاقتباس والتهميش.

13-تجنب التجريح الذي يتنافى وطبيعة البحث العلمي.[1]

14-احترام قواعد معالجة النصوص ببرنامج Word وعادة ما تكون بمواصفات بسيطة تضعها الإدارة، وتكون وفق المعايير والتوجيهات التالية:

• **حجم وهيئة الصفحة:** غالبا ما تحدد الإدارة عدد الصفحات في إنجاز البحث العلمي، فمثلا رسالة الماستر عادة ما تحددها الإدارة ما بين 80 إلى 120 صفحة، ويمكن تهيئة صفحة التحرير وفق معايير التهميش التالية:

- الهامش إلى اليمين 3 سم تقريبا،
- الهوامش إلى الأعلى وإلى الأسفل وإلى اليسار 2 أو 2.5 سم تقريبا.

2- حجم ونوع الخط: اختيار حجم ونوع الخط يكون حسب اللغة المستعملة في تحرير البحث وفق ما يلي:

• **بالنسبة للغة العربية:** عادة ما يكون اختيار الخط من بين ثلاثة أنواع أساسية تتمثل في: Simplified Arabic, Traditional Arabic, Arabic Transparent، أما بالنسبة لحجم الخط، إما أن يكون 16 أو 18 نقطة لصفحة العنوان والعناوين الرئيسية الداخلية المختلفة، و14 أو 16 نقطة بالنسبة للمتن، مع تباعد الأسطر بمسافة 1 أو 1.5 سم تقريبا، أم الهوامش فغالبا ما تكون بحجم 12 نقطة.

[1]- نصر سلمان سعاد سطحى، المرجع السابق، ص56.

• **بالنسبة للغة الأجنبية:** نوع الخط إما أن يكون Times New Roman Arial، أما عن حجمه 14 نقطة بالنسبة لصفحة العنوان والعناوين الداخلية الرئيسية، و12 نقطة بالنسبة للمتن، و10 نقاط بالنسبة للهوامش، و1 سم تقريبا بالنسبة لتباعد الأسطر.

ثالثا: ظهور شخصية الباحث

تبرز شخصية الباحث من خلال إبداء رأيه تارة والتعليق والتعقيب على مسألة تارة أخرى، وتخطئة فكرة ما بناءً على أدلة مقنعة[1] مما يضفي على بحثه نوعا من التميز والخصوصية والأصالة.

رابعا: الإبداع والخلق والتجديد

ويتجسد من خلال اكتشاف معلومات وحقائق علمية جديدة،[2] أو نفي نتائج موجودة سابقا أو تناول الموضوع من زوايا أخرى لم يتم تناولها من قبل.

المطلب الثالث: القواعد والأسس المساعدة للحفاظ على الأمانة العلمية

تعد الأمانة العلمية من القواعد الجوهرية لإعداد البحث العلمي عموما والبحث القانوني على وجه الخصوص، ويقصد بها نسبة الأفكار والآراء إلى أصحابها الحقيقيين أو الأصليين، وبيان مكان وجودها بدقة وعناية في المصادر والمراجع المعتمدة من طرف الباحث العلمي.[3]

ومن مقتضيات الأمانة العلمية الرجوع للمصادر الأصلية مثل الدساتير والتشريعات الأخرى، إذ يجب العودة لمصادرها المتمثلة في الجرائد الرسمية، فلا يمكن نقلها من المراجع لأن مؤلفي هذه المراجع قد يخطئون في النقل أو أنهم قد يوردوا النص حسب الاجتهاد الشخصي الخاطئ.

لاشك أن الحفاظ على الأمانة العلمية يقتضي من الباحث أن يكون على دراية بمعنى الاقتباس وكيف يكون، وأن يتقيد بقواعد الإسناد والتوثيق أو ما يعرف بالتهميش.

الفرع الأول: الاقتباس

يقصد بالاقتباس شكل الاستعانة بالمصادر والمراجع التي يستفيد منها الباحث لتحقيق أغراض بحثه، أو أنه استشهاد بأفكار وآراء الآخرين المتعلقة بموضوع البحث، وينسجم الاقتباس مع الطبيعة التراكمية للبحث العلمي، حيث تتولد المعرفة الإنسانية وتنمو وتتكاثر وتنتشر من خلال جهود متواصلة ومترابطة يبذلها الباحثون، وبذلك يعزز الاقتباس التواصل والاستمرارية والبناء والتكامل للمعرفة والعلم.

---

[1]– نصر سلمان سعاد سطحي، المرجع السابق، ص58.

[2]– عمار عوابدي، المرجع السابق، ص115.

[3]– عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص66.

كما يعتبر الاقتباس من القواعد الجوهرية التي ينبغي الاهتمام بها في البحوث العلمية بمختلف مستوياتها وهو على نوعان:

1- الاقتباس المباشر:

ويطلق عليه تسمية الاقتباس الحرفي ويكون عند نقل الباحث نقلا حرفيا لنص معين حيث يكون مكتوبا بنفس الشكل والمعنى واللغة كما ورد، ويُسمح بهذا النوع في حالات معينة حتى لا يقع الباحث في السرقة العلمية، كأن يقتبس آية قرآنية أو حديثا نبويا أو نصا قانونيا أو تعريفا اصطلاحيا أو عند الاستشهاد برأي رجل قانون متخصص أو اقتباس مبدأ من مبادئ المحكمة العليا في قراراتها.[1]

وفي حالة استخدام هذا النوع من الاقتباس يتعين الإشارة بعلامتي التنصيص للدلالة عليه " " في بدايته ونهايته، وفي حالة الحذف منه توضع إشارة ثلاث نقاط "..." في مكان الحذف سواء كان في بدايته أو وسطه أو نهايته، كما يجب عدم التصرف والتغيير في النص المقتبس وإذا تم تصحيح الخطأ الوارد في النص يوضع بين قوسين ( )، وعادة ما يكون استخدام الاقتباس الحرفي بعدد من الأسطر.

2- الاقتباس غير المباشر:

ويطلق عليه تسمية الاقتباس غير الحرفي ويتمثل في استعانة الباحث بأفكار ومعلومات من المرجع، حيث يقوم بصياغتها بأسلوبه الخاص، ويتعين ألا يخرج عن المعنى الذي يقصده صاحب المرجع المقتبس منه، ويكون في الحالات التي لا يكون فيها الاقتباس مباشرا مع ضرورة الإشارة إلى صاحب المرجع الأصلي في الهامش كونه صاحب الفكرة، مع إتباع قواعد الإسناد في ذلك، كما أنه لا يتم وضع الفكرة المقتبسة بين إشارتي التنصيص " " كما في الاقتباس المباشر.[2]

يلجأ الباحث في هذا النوع من الاقتباس إلى أحد الأسلوبين:

- تلخيص المادة المقتبسة.
- إعادة صياغة الجملة أو الفقرة الأصلية المقتبسة بلغة وأسلوب الباحث بشرط مراعاة عدم تشويه المعنى الأصلي أو تغييره.

الجدير بالذكر أن اللجوء إلى الاقتباس وإن كان مشروعا من الناحية العملية، إلا أن عدم مراعاة قواعده قد تعطي انطباعا سلبيا عن البحث لذا يتطلب التقيد بمجموعة من القواعد الأساسية في الاقتباس أيا كان نوعه نوجزها فيما يلي:[3]

---

[1]- ربحي مصطفى عليان، المرجع السابق، ص291.

[2]- عمار عوابدي، المرجع السابق، ص102.

[3]- محمد عبيدات وآخرون، منهجية البحث القواعد والمراحل والتطبيقات ط2، دار وائل للطباعة والنشر،1999، ص165.

1-الأمانة العلمية: أي ضرورة توخي الباحث الصدق والموضوعية وتمييز أفكاره عن الأفكار المقتبسة بالإشارة إلى أصحاب هذه الأخيرة في الهامش وعدم نسبتها إليه.

2- الدقة في الاقتباس: وذلك بضرورة مراعاة عدم تشويه المعنى، أي محاولة استخلاص الفكرة المقتبسة وفق المعنى الذي قصده الكاتب الأصلي دون تحريف أو تشويه للفكرة المقتبسة.

3- المشروعية في الاقتباس: أي أن يكون ضمن الحدود القانونية المسموح بها، والحد الأقصى المتفق عليه في الاقتباس المباشر هو ست أسطر.

4- الموضوعية في الاقتباس: أي أن الاقتباس لا يقتصر على الأفكار الموافقة لرأي الباحث، وإهمال الأفكار الأخرى المعاكسة لرأي الباحث حتى وإن كانت منطقية.

5- الاعتدال في الاقتباس: أي أن لا يكون البحث مجرد اقتباسات لآراء الآخرين دون إبراز الباحث لآرائه وأفكاره في الموضوع، كما أنه في حالات معينة يتطلب أخذ الإذن بالاقتباس من الناشر أو صاحب حقوق النشر أو المؤلف إذا زادت المادة المقتبسة عن 1000 كلمة مع الإشارة إلى ذلك.

6- عدم التسليم بأن الأحكام والآراء المقتبسة مطلقة ونهائية في موضوع البحث، وإنما يجب اعتبارها مجرد فرضيات قابلة للتحليل والمناقشة والنقد.

7- تجنب الاقتباس من المصادر غير الموثوقة علميا أو التعامل مع كافة المصادر والمراجع بثقة دون التأكد من صحة معلوماتها.

8- مراعاة القواعد الشكلية في الاقتباس.

الفرع الثاني: الهوامش

يقصد بالهوامش المادة التي تظهر في أسفل الصفحة أو في نهاية الفصل أو البحث بغية توضيح فكرة أو إعطاء معلومات عن مرجع تم الاقتباس منه، وهي على ثلاثة أنواع:[1]

1-هوامش المرجع: وذلك بالإشارة إلى المرجع الذي تم الاستشهاد أو الاقتباس منه، وذلك بوضع المعلومات الكاملة عن المرجع في الحاشية السفلية للصفحة من حيث اسم المؤلف، عنوان المرجع الطبعة دار النشر، بلد النشر، سنة النشر؛ وذلك حفاظا على الأمانة العلمية وعدم نسبة أفكار الغير إليه، وللتسهيل على القارئ الرجوع إلى المصدر الأصلي إذا رغب في ذلك للتأكد من صحة المادة المقتبسة في حالة وجود شكوك لديه بصحة عملية الاقتباس.[2]

---

[1]- محمد عبيدات وآخرون، المرجع السابق، ص168.

[2]- ربحي مصطفى عليان، المرجع السابق، ص ص295، 269

2-الهوامش الشارحة: وتكون بغية توضيح فكرة أو مصطلح أو عبارة معينة وردت في البحث، ويتم استخدام هذا النوع من الهوامش أثناء خشية الباحث من أن عملية التوضيح في المتن قد تشوش القارئ أو تقلل من ترابط الأفكار، وهنا يتم وضع رقم بجانب الفكرة أو الكلمة المراد توضيحها ثم يتم أسفل الهامش شرح وتوضيح المقصود بتلك العبارة.

3-الهوامش المحيلة إلى البحث نفسه: وذلك بغية توجيه القارئ الرجوع إلى بعض الصفحات أو الفصول في البحث التي يصعب إعادة شرحها وتوضيحها مرة أخرى، تجنبا وتفاديا للتكرار فيكتب في الهامش: سبق وأن تم دراستها بالتفصيل في المبحث الأول من الفصل الأول المعنون بـ (عنوان المبحث)، ثم يحدد الصفحة من المذكرة.

مما سبق يتبين أن أهمية التهميش تكمن في تجريد المتن من تلك الإضافات التي لا تعد جزء من البحث لكنها ضرورية لإعطاء القارئ صورة كاملة لجميع جوانبه. تستخدم الهوامش للإشارة إلى المصادر والمراجع الذي أقتبس منها النص، وللإشارة إلى الهامش نستخدم الأرقام العددية، ويتم الاقتباس بأن يربط الباحث المتن بالهامش بوضع رقم في نهاية كل اقتباس ويكرر الرقم نفسه في الهامش،[1] ثم تليه بيانات المصدر أو المرجع المقتبس منه.

هناك طريقتين لتوثيق البحوث العلمية على النحو التالي:

أولا/ الطريقة الجمعية النفسية الأمريكية (APA):

وفق هذه النظرية يتم الإشارة إلى المصدر أو المرجع في نهاية الفكرة المقتبسة بوضع اسم المؤلف والسنة والصفحة بين قوسين كالآتي: (السنهوري، 1990، ص 98).

ثانيا/ أسلوب الإشارات الرقمية:

وفق هذه الطريقة يضع الباحث رقما في نهاية كل نص مقتبس والترقيم هنا أما أن يكون وفق:[2]

1- **الترقيم المتسلسل لكل صفحة:** حيث يبدأ ترقيم الهوامش في كل صفحة بالرقم 1 ثم يعطى للهامش الموالي من نفس الصفحة رقم 2 وهكذا، وعند البدء بالصفحة الثانية يعطى للهامش الأول فيها رقم 1 والهامش الثاني رقم 2 وهكذا.

---

[1]- خلاف وردة، محاضرات في مادة منهجية العلوم القانونية ألقيت على طلبة السنة الأولى ماستر، تخصص: منازعات القانون العمومي، كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة سطيف 2 الموسم الجامعي، 2017/2013، ص64.

[2]- محمد عبيدات وآخرون، المرجع السابق، ص170.

2- الترقيم الكلي المتسلسل: حيث تعطى الهوامش التي تظهر في البحث أو في كل فصل بالبحث أرقاما متسلسلة تبدأ بالرقم 1 للهامش الأول، والرقم 2 للهامش الثاني، والرقم 3 للهامش الثالث وهكذا، ويتم عند نهاية الصفحة فصل المتن بمسافة خط وكتابة الهوامش تحته بصورة متسلسلة حسب الترقيم الوارد في الصفحة.

الجدير بالذكر أن التهميش وفق هذه الطريقة يكون بظهور الهوامش الخاصة بكل صفحة إما في نهاية الصفحة نفسها أو يتم تجميع الهوامش لكل فصل وترقيم بشكل متسلسل ثم توضع في نهاية الفصل، وأحيانا يتم تجميعها ووضعها في نهاية البحث، ولا شك أن الطريقة الأولى هي الأفضل والأكثر شيوعا لدى الباحثين، حيث يسهل على القارئ الرجوع إلى المصدر أو المرجع المقتبس منه بسرعة. ويفضل إعطاء الأرقام بالطريقة الأوتوماتيكية التي يوفرها برنامج Word والمعبر عنها بإشارة (AB^{+}).

نظرا لاختلاف المصادر والمراجع التي تحتوي على المعلومات المتعلقة بموضوع البحث من كتب ومقالات علمية ورسائل وأبحاث جامعية ووثائق رسمية، ونظرا لتعدد الاقتباس من مرجع واحد عدة مرات والاقتباس من أكثر من مرجع لذات المعلومات فإنّ قواعد وكيفيات الإسناد والتوثيق تختلف من حالة إلى أخرى على النحو التالي:[1]

أولا/ هوامش الكتب:

إن توثيق هوامش الكتب يكون حسب ما يلي:

1-إذا كان استعمال الكتاب لأول مرة يصاغ الهامش بكافة تفاصيل الكتاب على النحو التالي:

- اسم المؤلف.
- العنوان الكامل للكتاب.
- الجزء إن وجد.
- الطبعة وإذا لم توجد يتم وضع (د (ط) أي دون طبعة).
- الناشر وإذا لم يجدها الباحث في الكتاب يضع (د د ن) أي دون دار النشر.
- بلد النشر وإذا لم يوجد يضع (د ب ن) أي دون بلد النشر.
- سنة النشر وإذا لم يعثر عليها الباحث في الكتاب يضع (د ت ن) أو (د س ن) أي دون تاريخ النشر أو دون سنة الطبع.

[1]- أحمد بدر، المرجع السابق، ص ص 196، 197.

-الصفحة وذلك بوضع حرف ص مع الإشارة إلى أنه إذا كان الاقتباس من صفحات متتالية يضع الباحث ص 11-12، أما إذا تم الاقتباس من صفحات متفرقة تكتب الصفحات كما يلي: ص ص10، 16. **مثال ذلك:** فاضلي إدريس الوجيز في المنهجية والبحث العلمي الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2017، ص168.

2-إذا تم استعمال الكتاب لمرة ثانية أو أكثر، هنا يكتفي الباحث بوضع اسم المؤلف.

3-المرجع السابق، ص. مثال ذلك: فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص.

إذا تم اقتباس نفس الفكرة من مرجعيين مختلفين، يكون الهامش على النحو التالي: اسم المؤلف، عنوان الكتاب الجزء الطبعة دار النشر، بلد النشر، سنة الطبع، ص؛ اسم مؤلف المرجع الثاني، عنوان الكتاب الجزء، الطبعة دار النشر، بلد النشر سنة الطبع، ص.

4-إذا كان الاقتباس من مرجع غير مباشر كأن يقتبس الباحث فكرة من مرجع هو الآخر اقتبس الفكرة من مرجع آخر أي أنه ليس صاحب الفكرة الأصلي، فهنا الباحث يكون أمام فرضين:

الفرض الأول: تمكن الباحث من الحصول على المرجع الأصلي، يتم التهميش منه وفق الطريقة السالفة الذكر.

الفرض الثاني: يتعذر على الباحث الحصول على المرجع الأصلي فيكتفي بالمرجع غير المباشر، ويكون التهميش على النحو التالي: ذكر معلومات المرجع الأصلي الوارد في المرجع غير المباشر ويتبعها بكلمة نقلا عن أو مقتبس عن ويذكر تفاصيل المرجع غير المباشر.[1]

5-إذا تم الاقتباس من كتابين أو أكثر لنفس المؤلف بعناوين مختلفة، وحتى لا يختلط الأمر على الباحث والقارئ، وجب ذكر عنوان كل كتاب على حدا في كل مرة يستخدم فيها اسم المؤلف الذي اعتمد عليه في نقل المعلومات قبل ذكر عبارة المرجع السابق.

مثال ذلك: فاضلي إدريس نظام الملكية ومدى وظيفتها الاجتماعية في القانون الجزائري، المرجع السابق، ص20.

فاضلي إدريس، الملكية الصناعية في القانون الجزائري المرجع السابق، ص30.

6-إذا كان المرجع المقتبس منه أكثر من مؤلفين أي اثنين اشتركا في وضع الكتاب ترتب حسب الكاتب المذكور في المرتبة الأولى في الكتاب، أما إذا تجاوز الاثنين فيكتفي بذكر الكاتب الأول ونقول بين مزدوجتين وآخرون ونكمل بيانات المرجع السابق ذكرها.

---

[1]- ربحي مصطفى عليان، المرجع السابق، ص 296 وما بعدها.

مثال ذلك: أبو أنصار محمد وآخرون، الضرائب ومحاسبتها بين النظرية والتطبيق، ط1، مكتبة شباب الجامعة، مصر، 1996، ص20.

7- إذا كان الكتاب المقتبس مترجما، فيتبع في هذه الحالة نفس الترتيب السابق مع إضافة اسم المترجم الذي يظهر بعد عنوان الكتاب مباشرة، ويتم في هذه الحالة وضع المعلومات الخاصة بناشر النسخة المترجمة.

مع الإشارة إلى أنه إذا تكرر استعمال الكتاب مرتين متتاليتين دون أن يتوسطهما مرجع آخر نكتب المرجع نفسه الصفحة دون ذكر اسم المؤلف أما إذا تكرر استعمال المرجع مرتين غير متتاليتين يتخللها مرجع أو أكثر، نذكر اسم المؤلف، المرجع السابق، ص.

ثانيا/ هوامش المقال:

إن توثيق هوامش المقال تكون كالآتي:

اسم المؤلف، عنوان المقال، اسم المجلة الجهة المصدرة لها، رقم المجلد، تاريخ صدورها، الصفحة.

مثال ذلك: قرنان فضيلة الأساليب الاستعمارية للسيطرة على الملكية العقارية وتداعياتها على المنظومة العقارية في الجزائر، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، جامعة قسنطينة 1، المجلد رقم 7، العدد رقم 2 10 جوان 2022، ص595.

مع الإشارة إلى أنه تطبق نفس القواعد السابق ذكرها في هوامش الكتب في حال تكرار استعمالها أو كون لها أكثر من مؤلف... الخ.[1]

ثالثا/ هوامش الأبحاث الجامعية:

يتم توثيق الأبحاث الجامعية سواء رسائل ماستر أو أطاريح دكتوراه كالتالي:

اسم الباحث، عنوان المذكرة أو الأطروحة، طبيعة المذكرة رسالة أو أطروحة، التخصص

اسم الكلية، اسم الجامعة، تاريخ المناقشة، ص.

مثال ذلك: منقار هواري، الحماية القانونية والقضائية للملكية العقارية الخاصة في التشريع الجزائري، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه، تخصص قانون خاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أدرار، 2020/2019، ص160.

وتطبق نفس القواعد السابق ذكرها في حالة إعادة استعمالها.

[1]- ربحي مصطفى عليان، المرجع السابق، ص 296 وما بعدها.

رابعا/ هوامش المداخلات:

يكون توثيق هوامش المداخلات على النحو التالي: اسم المؤلف، عنوان المداخلة، عنوان التظاهرة العلمية (ملتقى أو مؤتمر أو ندوة)، مكان الانعقاد، الجهة المنظمة، تاريخ الانعقاد، الصفحة.

مثال ذلك: زعموش فوزية، دور عقد الامتياز للعقار الصناعي في تشجيع الاستثمار الصناعي الأجنبي، الملتقى الوطني الأول حول الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 18 و19 نوفمبر 2015، ص8.

خامسا/ هوامش النصوص القانونية

يكون تهميش النصوص القانونية كما يلي: رقم المادة، طبيعة النص القانوني، رقمه وتاريخه الوثيقة العامة التي احتوت النص العدد التاريخ الصفحة.

مثال ذلك: المادة 05، الأمر 02/05 المؤرخ في 18 محرم 1426 الموافق لـ 27 فيفري 2005، المعدل والمتمم للقانون 11/84 المؤرخ في 09 رمضان 1404 الموافق لـ 9 جوان 1984 المتضمن قانون الأسرة الجزائري الجريدة الرسمية العدد 15، 2005، ص.

وإن تكرر استعماله يكتفي الباحث بذكر رقم المادة، الأمر 05/02، المصدر السابق، ص.[1]

سادسا/ هوامش القرارات القضائية: يكون تهميشه كالآتي؛

الجهة القضائية الصادر عنها الحكم أو القرار الرقم التاريخ المجلة القضائية التي أصدرته العدد السنة، الصفحة.

مثال ذلك: م ع، غ أ ش، ملف رقم 290808، الصادر بتاريخ 10 أفريل 2002، م م ع، ع 1، 2006، ص103. ترمز:

م ع: إلى المحكمة العليا؛

غ أ ش: إلى غرفة الأحوال الشخصية؛

م م ع: مجلة المحكمة العليا؛

ع: إلى العدد.

[1]– عمار عوابدي، المرجع السابق، ص102.

سابعا/ المطبوعات الجامعية

اسم المحاضر، عنوان المطبوعة، الفئة المستهدفة، الكلية الجامعة، سنة التدريس، الصفحة.

مثال ذلك: قريش آمنة، قانون الأملاك الوطنية، أولى ماستر قانون إداري كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خميس مليانة، 2021/2020، ص.

ثامنا/ أخذ المعلومة من مواقع الانترنت

يشترط أن يكون الموقع رسميا ويحتوي المقال على صاحبه وعنوان، وأن يتحقق الباحث من صحة المعلومة ويكون التهميش كالآتي: اسم صاحب المقال، عنوان المقال الموقع الإلكتروني تاريخ الاطلاع، الساعة.

تاسعا/ تهميش الاتفاقيات الدولية:

يكون توثيق الاتفاقيات الدولية على نحو المثال التالي: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة وعرضتها للتوقيع والتصديق والانضمام بالقرار 34/180 بتاريخ 1979/12/18، ودخلت حيز التنفيذ في 1981/09/03، صادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 51/96، المؤرخ في 1996/01/22، الجريدة الرسمية، عدد 6 المؤرخ في 1996/01/24، ص.

وإذا تكرر استعمالها نذكر رقم المادة من اتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة، المصدر السابق، ص.

الفصل الرابع: الجوانب الشكلية والتنظيمية لإخراج البحث العلمي في شكله النهائي وضوابط استخدام الوسائل الرقمية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في إعداد البحوث

إن إنجاز البحث العلمي بصفة عامة، وفي العلوم القانونية على وجه الخصوص، يمر عبر مجموعة من المراحل المتتابعة والمتناسقة والمتكاملة السابق ذكرها، وكل مرحلة مرتبطة بالتي تليها حتى يكون إخراج البحث العلمي في صورته النهائية منتظما وممنهجا يسهل الرجوع إليه والاستفادة منه مرة أخرى. وقبل طباعته لابد من التعرض إلى الجوانب الشكلية والتنظيمية لإخراج البحث العلمي في شكله النهائي، حيث يشمل البحث في صورته النهائية عدة عناصر تضفي عليه الأسلوب العلمي والمنهجي، والتي يمكن إجمالها في المباحث التالية:

- المبحث الأول: الصفحات التمهيدية؛
- المبحث الثاني: الأركان الرئيسية للبحث؛
- المبحث الثالث: مكملات متن البحث.

المبحث الأول: الصفحات التمهيدية

تتمثل الصفحات التمهيدية في: صفحة العنوان أو ما يعرف بواجهة البحث، صفحة الإهداء، صفحة الشكر والتقدير، صفحة لقائمة المختصرات.

المطلب الأول: صفحة العنوان

تعد صفحة العنوان هي الغلاف الخارجي للبحث أو ما يعرف بواجهة البحث، ويجب أن تكون خالية من أي شكل أو زخرفة، وتكون من الورق السميك، كما يجب ألا تتضمن عبارة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، لأنّ هذه الأخيرة توضع في الأوراق الرسمية، ولا تتضمن عبارة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ذلك أن إيراد هذه العبارة يُفهم منه أن البحث أعد بالاشتراك معها.[1]

تتضمن صفحة العنوان مجموعة من البيانات كالآتي:

1-يتوسط أعلى الصفحة اسم الجامعة، وتحديد الكلية والقسم التابع له الباحث.

2-عنوان البحث: يكتسي عنوان البحث أهمية بالغة باعتباره المرأة العاكسة للبحث في شموليته كما أنه سيكون اسما له، وهو عنوان ودليل الموضوع أو المشكلة أو الفكرة محل الدراسة والبحث، ويدل على كافة عناصر وأجزاء ومقدمات وتفاصيل البحث بصورة واضحة، دقيقة وشاملة ودالة.

[1]- عمار عوابدي، المرجع السابق، ص117.

يتطلب عنوان البحث مجموعة من الضوابط والشروط الموضوعية والشكلية والمنهجية، لعل أبرزها ما يلي:[1]

1- أن يكون العنوان واضحا ودقيقا يشد انتباه القارئ ويدل بجلاء ووضوح على موضوع البحث.

2-الابتعاد عن العناوين الدعائية المثيرة، لأن ذلك يتناسب مع الإعلانات التجارية وليس البحوث العلمية.

3- تطابق العنوان مع موضوع الرسالة، فلا يكون فضفاضا يتسع لمعلومات أكثر مما في البحث، ولا يكون ضيقا، فيضطر الباحث إلى أن يعالج في بحثه أمورا لا تدخل في العنوان.

4- يكتب العنوان في الوسط منتصف صفحة الغلاف الخارجي بالخط السميك بحجم 20 نقطة، أي أكبر من حجم الخط الذي تكتب به البيانات الأخرى، مع وجوب ترتيب كل من العنوان والمعلومات الأخرى على كل الصفحة بصفة متباعدة ومتوازنة.

5- أن يكون العنوان في صورة تقريرية وليس في صيغة استفهامية.

6- ذكر الدرجة العلمية المراد الحصول عليها من البحث مع تحديد التخصص فيذكر مثلا أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه (علوم أو ل م د) في الحقوق، تخصص القانون العقاري، أو مذكرة نهاية الدراسة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، تخصص القانون العقاري.

7-ذكر اسم الباحث لقبه العائلي واسمه الكامل وفقا لبطاقة التعريف الوطنية، ويكون على يمين الصفحة.

8-اسم المشرف على يسار الصفحة.

9-أعضاء لجنة المناقشة إذا كان قد تم تشكيل اللجنة مع ذكر الدرجة العلمية لكل عضو من الرئيس والمشرف باعتباره مقررا، والبقية أعضاء ممتحنين، تتكون لجنة المناقشة في مذكرة الماستر من ثلاثة أعضاء (عضوا رئيسا، عضوا مشرفا ومقررا، عضوا مناقشا)، أما لجنة مناقشة أطروحة الدكتوراه فتتكون من ستة أعضاء (عضوا رئيسا، عضوا مشرفا ومقررا، وأربعة أعضاء ممتحنين) مع ضرورة أن يكون اثنان منهم لا ينتمون إلى جامعة الباحث.

10-السنة الجامعية التي تم فيها مناقشة البحث العلمي، حتّى يتسنى للقارئ مدى حداثة البحث، ويتوسط أسفل الصفحة بخط عادي.

[1]- أحميدوش مدني، المرجع السابق، ص144؛ يوسف شباط، المرجع السابق، ص97.

وبعد الواجهة نجد نسخة عنها تسمى بالغلاف الداخلي للبحث،[1] تختلف عن الغلاف الخارجي من حيث نوع الورق، حيث تكون بنفس البيانات السابق ذكرها، ولكن في ورقة عادية، ويفضل أن يتم الفصل بين هذه الصفحة وصفحة الغلاف الخارجي بورقة بيضاء، وتلي صفحة الغلاف الداخلي صفحة خاصة بالبسملة، وهناك من يضمنها آية أو أكثر تتضمن محتوى البحث أو تشير إليه ترهيبا أو ترغيبا.

المطلب الثاني: صفحة الإهداء وصفحة الشكر والتقدير

تعد كلا الصفحتين خاصة بالباحث نفسه، ولا يعدان من أوراق البحث،[2] حيث تتضمن صفحة الإهداء إهداء إلى أحب الناس إلى الباحث والأشخاص المقربين منه، حيث يتحدد مضمونها وفقا لرغبته، مع ضرورة عدم الإطالة فيه، ويشترط فيه أن يكون بسيطا وواضحا، وأن يكتب في منتصف الصفحة في الوسط، وأن تترك مسافة في بداية السطر، وهناك من يرى ضرورة كتابة اسم الباحث في الأخير، مع الإشارة إلى أنه إذا كان البحث من طرف باحثين (وذلك في رسائل الماستر)، فكل طالب يضع صفحة الإهداء الخاصة به.

تلي صفحة الإهداء، صفحة الشكر والتقدير حيث يعبر الباحث عن شكره الله سبحانه عز وجل الذي وفقه في إنجاز هذا البحث، ثم لكل من قدم له يد العون في إعداد البحث بأسمائهم أو بصفاتهم بما فيهم الأستاذ المشرف الذي قبل الإشراف وتحمل عناء القراءة والتمحيص والتوجيه والانتقاد، وأساتذة لجنة المناقشة التي تحملت عناء القراءة والسفر والنقد والمناقشات التي تستمر أحيانا لساعات، كما يمكن توجيه الشكر للمكتبات، زملائه ... . والباحث أدرى بمن يوجه له عبارات الشكر والتقدير، ولا شك أن الشكر لا يجب فيه المبالغة ولا الإطالة.

المطلب الثالث: صفحة لقائمة المختصرات[3]

قائمة المختصرات هي تلك القائمة التي يلحق فيها كل لفظ مختصر في البحث باللفظ الكامل، وعادة ما يلجأ الباحث إلى هذه المختصرات أثناء استعمال ألفاظ مرات متعددة، فيختصرها تيسيرا عليه وربحا للوقت والجهد وحفاظا على الحجم المعقول للبحث شرط التزام الباحث ببيان دلالتها سواء باللغة العربية أو الأجنبية وذلك حتى يتمكن القارئ من فهم معناها.

---

[1]– عبد الحميد الخالدي، الوجيز في مناهج إعداد البحث العلمي، دار الشتات مصر، 2000، ص205.

[2]– رشيد شميشم، المرجع السابق، ص117.

[3]– رقية سكيل، منهجية البحوث العلمية دليل طلبة العلوم القانونية والإدارية، ط1، دار الخلدونية، الجزائر، 2010، ص62.

حيث تكون بمثابة المرشد في البحث، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

- ج ر: الجريدة الرسمية؛
- د م ج: ديوان المطبوعات الجامعية؛
- ط : طبعة؛
- د ط : دون طبعة؛
- ق إ م إ ج: قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري؛
- ق م ج: القانون المدني الجزائري؛
- ع: العدد؛
- ق إ ج ج: قانون الإجراءات الجزائية الجزائري؛
- ص: الصفحة؛
- م ق: المجلة القضائية؛
- م م ع : مجلة المحكمة العليا.

المبحث الثاني: الأركان الرئيسة للبحث

يقوم البحث العلمي على مجموعة من العناصر الأساسية التي تشكل في مجموعها بنيته الهيكلية وتضمن ترابط أجزائه وتكاملها. وتتمثل هذه العناصر في ثلاثة أركان رئيسية، وهي المقدمة والعرض أو المتن والخاتمة. فلكل عنصر منها وظيفة محددة تسهم في تنظيم الأفكار وتوضيح مضمون الموضوع وتحقيق أهداف الدراسة.[1]

إذ تتولى المقدمة تقديم الموضوع وتحديد إشكاليته، بينما يتضمن المتن معالجة المسائل والأفكار الأساسية، في حين تعرض الخاتمة أهم النتائج المتوصل إليها.

وعليه، فإن التعرف على هذه الأركان وبيان وظيفة كل منها يُعدّ أمراً ضرورياً لإعداد بحث علمي متكامل ومنظم.

[1]– عمار عوابدي، المرجع السابق، ص120.

المطلب الأول: مقدمة البحث

تعد مقدمة البحث الجزء الأساسي منه، حيث تمهد للموضوع وتلخصه بإعطاء فكرة مركزة عن كل جوانب وحيثيات الموضوع، كما تعتبر المرأة العاكسة لمختلف أفكار البحث، وعلى الباحث تخصيص الوقت الكافي لكتابتها ومنحها عناية خاصة، حتى يتمكن الباحث من جذب القارئ المتابعة القراءة من خلال الاهتمام بقوة الأفكار ووضوحها وترتيبها وسلامة أسلوبها، ورغم كونها أول ما يصادف القارئ بعد العنوان إلا أنها غالبا تكون آخر ما ينجزه الباحث.

تلعب المقدمة دورا حيويا وأساسيا في تحضير وإعداد ذهنية القارئ لفهم موضوع البحث وقراءته، فهو يشكل فكرته ورأيه عن البحث بداية من تحليل المقدمة ومدى منهجيتها العلمية وبالتالي توضح مدى اقتناع القارئ بالاستمرار أو التوقف في قراءة البحث. وحتى تعطي المقدمة الصورة الحقيقية للبحث لابد من أن تشتمل على العناصر التالية:[1]

1-التعريف بماهية الموضوع ثم تحديده وذلك بتمييزه عن المسائل المشابهة وتحديد مفاهيمه ومصطلحاته وتحديد نطاقه الزماني والمكاني والتشريعي.

2-تحديد أهمية وأهداف الموضوع النظرية والعملية بإيجاز ودقة وموضوعية.

3- بيان الأسباب الذاتية والموضوعية التي دفعت الباحث إلى اختيار الموضوع.

4-الإشارة إلى أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث وذلك ببيان الزوايا التي تمت معالجتها والجوانب التي تم إغفالها في هذه الدراسات، وبيان النقطة التي سيبدأ منها الباحث لعدم بحثها سابقا، أو عدم استيفائها حقها في الدراسات السابقة، حتى يثبت أن عمله يضيف جديدا رغم دراسة هذا الموضوع سابقا من قبل الباحثين أو أنه سيتعرض له من زاوية أخرى غير التي تم دراستها سابقا.[2]

5- الوقوف عند الصعوبات والمشاكل النظرية والعلمية التي واجهت الباحث كقلة المراجع أو كثرتها أو حداثة النظام القانوني ... الخ .

6- طرح إشكالية البحث محل الدراسة بطريقة موجزة ومركزة في شكل سؤال رئيسي.

7- تحديد المنهج أو المناهج العلمية المعتمدة في مناقشة وتحليل موضوع البحث (وسيتم التعرف على مختلف المناهج التي يمكن تطبيقها في ميدان العلوم القانونية في المحور الموالي).

8- عرض مخطط البحث بصورة منطقية وموضوعية وذلك ببيان العناوين الأساسية التي تكون منها البحث دون العناوين الفرعية وذلك في جملة واحدة أو جملتين.

---

[1]- نصر سلمان سعاد سطحي، المرجع السابق، ص 138.

[2]- خلاف وردة، المرجع السابق، ص81.

ونظرا لأهمية المقدمة وطبيعة المعلومات التي تحتويها وجب مراعاة الشروط والضوابط التالية:[1]

1- أن تتسم بالوضوح والدقة والدلالة على الموضوع؛

2- عدم مناقشة الموضوع ولا توجيه النقد عند تحرير المقدمة؛

3- أن تكون المقدمة موجزة غير مطولة تتراوح عادة ما بين ثلاث إلى خمس صفحات؛

4- تناسق عدد صفحات المقدمة مع عدد صفحات البحث الإجمالية؛

5- كتابة المقدمة بأسلوب جيد مشوق لإظهار قيمة البحث؛

6- ضرورة كتابة المقدمة في شكل فقرات دون عنونتها؛

7- عدم الإكثار من التهميش في المقدمة، حيث يكون في بعض الحالات فقط، ككتابة لمحة تاريخية، أو إيراد تعريف اصطلاحي؛ أو ذكر تقنين؛ أو عند الإشارة إلى وجود دراسات سابقة.

8- هناك من يفضل عدم ترقيم المقدمة رغم حسابها ؛ ووضع حروف أبجدية أو هجائية كونها آخر ما يكتب، حتى يكون الباحث على راحته في ترقيم متن الرسالة.

المطلب الثاني: المتن أو صلب الموضوع

يسمى بالجذع الرئيسي لموضوع البحث وهو الجزء الأكبر والحيوي في البحث ويشتمل على المادة الأساسية للبحث العلمي، حيث يحتوي كل العناصر الرئيسية للبحث من أقسام وأبواب وفصول ومباحث ومطالب وفروع ... التي تحلل وتناقش مختلف النظريات والتوجهات والتيارات المرتبطة بموضوع البحث.

يجب على الباحث أن يراعي في هذا العنصر الهام ما يلي:[2]

1. التوازن الهيكلي والموضوعي؛
2. تطابق عناوين الفصول والمباحث مع مضمونها؛
3. ترابط الأبواب والفصول حيث يمهد كل منها للآخر بصورة منطقية؛
4. مراعاة قواعد الكتابة السابق ذكرها؛
5. وضع الباحث الملخص في نهاية كل فصل يساعد القارئ على إعادة تجميع الأفكار في ذهنه؛
6. الترقيم العددي للرسالة؛
7. يستحسن أن يسبق كل باب أو فصل صفحة بها عنوانه تحسب ولا ترقم.

---

[1]- عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص51.

[2]- مهدي فضل الله، المرجع السابق، ص54 . رشيد شميشم، المرجع السابق، ص118.

المطلب الثالث: الخاتمة

تكتسي الخاتمة أهمية بالغة كونها أحد الأركان الرئيسية للبحث، حيث تعتبر نهاية الرحلة العلمية وتتطلب كتابتها بعد الانتهاء من البحث مع ضرورة الاهتمام الزائد بها لإبراز الجهود الأخيرة للباحث، كما يجب أن ينسجم عدد صفحاتها مع عدد صفحات البحث الإجمالية، وأن تتضمن العناصر التالية:[1]

1- أهم وأبرز النتائج المتوصل إليها في البحث شرط ألا تكون مجرد تكرار لما ورد في ثنيا البحث؛

2- أهم الاقتراحات التي يمكن أن يقدمها للمشرع أو القضاء من خلال تحليل النصوص القانونية والقرارات القضائية والتي قد تفتح آفاقا لجزئيات أخرى قابلة للبحث من قبل باحثين جدد.

المبحث الثالث: مكملات متن البحث

تتمثل مكملات متن البحث في الملاحق وقائمة المصادر والمراجع وفهرس المحتويات، حيث تلعب دورا إرشاديا للقارئ، فقد يريد الاطلاع على هذه الملاحق فيجدها بالبحث وقد يريد البحث عن مجموعة المصادر والمراجع التي تخدم موضوع بحثه فيستعين بقائمة المصادر والمراجع، كما أن الفهارس تسهل على القارئ والباحث الرجوع إلى أي عنصر من عناصر البحث الذي يريد الاطلاع عليه.

المطلب الأول: الملاحق

يقصد بالملاحق كل ما يضاف إلى البحث العلمي من معلومات وبيانات تساعد القارئ على الفهم والتوضيح، حيث تدرج مباشرة بعد الخاتمة وقبل قائمة المصادر والمراجع، ولا توضع في متن البحث خوفا من قطع انسجام البحث وتسلسله، مع ضرورة تخصيص ورقة مستقلة يكتب فيها كلمة " الملاحق".

قد تكون الملاحق نصوص المعاهدات دولية تتعلق بالبحث، أو نماذج لصيغ دعاوى قضائية، أو نماذج شروط تحكيم مع ضرورة تدوين مصادرها المعتمدة، ويشترط في الملاحق ما يلي:[2]

1- أن يكون تكميليا مساعدا، حيث يقدم إضافة علمية وعملية لموضوع البحث؛

2- لا يتم إدراجه في مضمون البحث لطوله أو لعدم انسجامه النص وللحفاظ على تسلسل الأفكار والمحافظة على التوازن الهيكلي والموضوعي للبحث؛

3- ربط الملاحق بالمعلومات الواردة في متن البحث ويستحسن الإشارة إليها بعد ترقيم الملاحق؛

---

[1]- مهدي فضل الله، المرجع السابق، ص54؛ نصر سلمان سعاد سطحي، المرجع السابق، ص140.

[2]- براهيمي سهام، الدليل المنهجي لإعداد البحوث ومذكرات التخرج ط1، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، 2020، ص ص54-53.

4- ترقيمها بشكل متسلسل؛

5- ألا يكون الملحق في متناول القارئ مثل نصوص القانون المدني، حيث يستطيع القارئ الحصول عليها بسهولة.

6- لا تطغى عدد صفحاته على عدد صفحات البحث لمجرد الحشو.

المطلب الثاني: قائمة المصادر والمراجع

تعتبر قائمة المصادر والمراجع دليل قوي على قيمة البحث وجديته وعمقه، فهي برهان واضح على سعة المصادر التي استخدمها الباحث في بحثه واعتمد عليها واستشهد بها وذكرها،[1] وتعد جزءا هاما من أجزاء البحث العلمي، حيث تتيح للباحث والقارئ فرصة الاطلاع المنهجي المنظم عن مصادر المعلومات، ويتم ترتيب المصادر والمراجع على ضوء معايير متعددة حسب نوعها: كتب مطبوعات، رسائل جامعية مقالات علمية، رسائل جامعية ... الخ، حيث ترتب بإحدى هذه الطرق:[2]

1- الترتيب التاريخي: حيث ترتب المصادر والمراجع حسب أقدميتها في النشر والتأليف أو من حيث تاريخ وفيات أصحابها، وهو غير شائع بين الباحثين.

2- الترتيب حسب الحروف الهجائية الأولى لأسماء شهرة المؤلفين دون اعتبار "ال" التعريف و"أبو " و"عبد"، وهذا الترتيب هو الأكثر انتشارا بين الباحثين.

3- الترتيب حسب الحروف الهجائية الأولى لعناوين المصادر والمراجع، وحجة أصحاب هذه الطريقة أن عناوين الكتب أشهر من أسماء مؤلفيها، وبالتالي الاعتماد على عناوين المراجع أدل من الإشارة إلى كاتبه.

4- ترتيبها بحسب الفنون أو المجموعات: وهي الأكثر طرقا شيوعا في ميدان العلوم القانونية، حيث يرتب الباحث قائمة المصادر والمراجع في مجموعات، واحدة للنصوص القانونية، الثانية للأحكام والقرارات القضائية، الثالثة للكتب (العامة والمتخصصة) الرابعة للرسائل الجامعية الخامسة للمجلات العلمية، السادسة للمداخلات الدولية والوطنية، السابعة للمعاجم والقواميس الثامنة مواقع الإنترنيت.

يجدر التنويه إلى أن تكون بعد المجموعات باللغة العربية مجموعات أخرى باللغة الأجنبية وبنفس الترتيب، على أن ترتب في كل مجموعة ترتيبا هجائيا لأسماء المؤلفين مع كتابة معلومات أو بيانات المرجع كاملة وفق الطريقة السالف ذكرها في هوامش المراجع، على ألا تكتب الصفحات التي اقتبس منها الباحث لتعددها.

---

[1]- عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص107.

[2]- رشيد شميشم، المرجع السابق، ص121.

كما يجب أن يتصدر القرآن الكريم قائمة المصادر والمراجع لسموه على كافة المصادر والمراجع الأخرى مع الإشارة إلى الرواية المعتمد عليها، ثم تليه النصوص القانونية بسبب تمتعها بالطابع الرسمي وترتب فيما بينها بحسب درجة سموها وتليه الأحكام والقرارات القضائية وترتب كذلك حسب سموها وتليها الكتب المقالات... الخ.

المطلب الثالث: فهرس المحتويات

يقصد به إقامة الدليل والمرشد الذي يبين أهم العناوين الأساسية والفرعية وفقا لتقسيمات خطة البحث، وأرقام الصفحات التي تحتويها ليمكن الاسترشاد به بطريقة سهلة ومنتظمة، حيث يتمكن القارئ من الوقوف على كل عنوان بطريقة منظمة وبأقل مجهود وفي أقل وقت ممكن، على أن تكتب العناوين الرئيسة بحجم أكبر من العناوين الفرعية، فهو الخريطة الجغرافية للبحث القانوني.[1]

يوضع فهرس المحتويات في نهاية الدراسة حسب النظام الفرنسي وهو الشائع في العلوم القانونية، وفي أولها حسب النظام الأنجلوساكسوني،[2] ينظم الفهرس بشكل جدول أو نحوه حتى يكون مضمونه واضحا دون أي صعوبة في الاطلاع عليه، حيث نجد في العمود المبين على اليمين الأبواب والفصول والمباحث والمطالب والفروع مصحوبة بالعناوين وفي عمود أكثر ضيقا موجودا في أقصى يسار الصفحة نسجل مقابل كل عنوان رقم الصفحة التي يبدأ منها ذلك الجزء من البحث، ويفضل أن يكون بطريقة أوتوماتيكية في برنامج الوورد حتى يسهل ضبطه بدقة والتعديل عليها بسهولة، ويكون على النحو التالي:

[1]– عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص87.

[2]– عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص113.

العنوان	ص
الإهداء:.....	–
شكر وتقدير:	–
مقدمة:	أ
الفصل الأول:	07
المبحث الأول:.....	08
المطلب الأول:	09
الفرع الأول:	10
خاتمة:	64
الملاحق:	65
الملحق01:	66
الملحق02:	70
قائمة المصادر والمراجع:	79
فهرس المحتويات:	80

أما بخصوص ترقيم الصفحات، هناك من يرى أنّ الترقيم يبدأ من الصفحة الأولى (ماعدا صفحة العنوان وصفحتي الإهداء والشكر)، أي من أول صفحة للمقدمة، وهناك من يرى أن المقدمة لا تنمي إلى أصل التحليل وعليه تحسب ولا ترقم، بل تدون وفق الحروف الهجائية ومهما كانت الطريقة التي يتبعها الباحث في الترقيم يتوجب عليه ألا يتوقف عن الترقيم وحساب الصفحات، وحتى تلك الصفحات الفاصلة التي تحمل العناوين الرئيسة للفصول، فهي تحسب ولا ترقم، أما عن موقع الترقيم فمن الأفضل أن يكون أسفل الصفحة.[1]

وجب التنبيه إلى ضرورة إدراج ملخص للبحث، بعد فهرس المحتويات ودون ترقيم، ويستحسن أن يكون في نصف صفحة ويحرر كذلك بلغة أجنبية أخرى (فرنسية أو إنجليزية)، وإذا حرر البحث بلغة أجنبية كان الملخص باللغة العربية ولغة أجنبية أخرى. كما يجب أن يكون الملخص هادفا ودالا، ويتبع بكلمات مفتاحيه من ثلاث إلى سبع كلمات، والحكمة من وضع الملخص تزويد القارئ بفكرة إجمالية وموجزة عن موضوع البحث.

[1]– براهيمي سهام، المرجع السابق، ص56.

بعد الانتهاء من انجاز البحث العلمي وفق الخطوات المتكاملة والمتناسقة السابق ذكرها، يقوم الباحث بطباعة بحثه بعد أن يحصل على موافقة أستاذه المشرف على العمل المنجز، ليقوم بعد ذلك بعرضه والدفاع عن أفكاره أمام لجنة المناقشة المتكونة من أساتذة مختصون في المجال الذي كتب فيه الباحث، وذلك من خلال عرض موجز يعده الباحث مسبقا يركز فيه على أهم العناوين الرئيسة والفرعية، ويبين النتائج المتوصل إليها والاقتراحات وذلك في حدود عشرين دقيقة، حيث يهدف هذا العرض إلى بيان مدى استيعاب الباحث لعمله المنجز ومدى قدرته على إيصال المعلومات والرد على الانتقادات والتوجيهات التي توجه له من طرف لجنة المناقشة.

المبحث الثالث: توظيف الوسائل الرقمية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي

أدى التطور التكنولوجي المتسارع إلى إحداث تحولات جوهرية في مجال البحث العلمي، حيث أصبحت الوسائل الرقمية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي من الأدوات الحديثة التي يعتمد عليها الباحث في مختلف مراحل إعداد البحوث والدراسات الأكاديمية، سواء تعلق الأمر بالبحث عن المعلومات والمراجع، أو تحليل البيانات، أو تنظيم الأفكار، أو تحرير النصوص العلمية، أو معالجة الإشكاليات البحثية. ولم يعد البحث العلمي مقتصراً على الوسائل التقليدية المتمثلة في الكتب الورقية والمراجع المطبوعة، بل أصبح يستفيد من قواعد البيانات الإلكترونية والمكتبات الرقمية ومحركات البحث والمنصات العلمية والبرمجيات الذكية.

وقد امتد تأثير هذه الوسائل إلى تخصص القانون، إذ أصبح بإمكان الباحث القانوني الوصول إلى التشريعات الوطنية والأجنبية، والأحكام القضائية، والاتفاقيات الدولية، والفقه القانوني، بصورة أسرع وأكثر شمولاً، فضلاً عن إمكانية توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المقارنة بين النصوص القانونية، وتحليل الاجتهادات القضائية، واستخراج الاتجاهات الفقهية والقضائية.

غير أن هذا التطور، على الرغم من المزايا التي يوفرها، يثير جملة من الإشكالات الأخلاقية والقانونية المتعلقة بمدى مشروعية الاعتماد على هذه الأدوات، وحدود تدخلها في إنتاج المعرفة العلمية، واحترام الأمانة العلمية، وتجنب الانتحال والتزوير، فضلاً عن حماية حقوق المؤلف والملكية الفكرية.

ومن ثم، تبرز ضرورة تحقيق التوازن بين الاستفادة من الإمكانات التي تتيحها التكنولوجيا الحديثة وبين الالتزام بالقواعد الأخلاقية والقانونية التي تحكم البحث العلمي.

المطلب الأول: دور الوسائل الرقمية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في تطوير البحث العلمي

ساهمت الوسائل الرقمية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في إحداث نقلة نوعية في منهجية البحث العلمي، من خلال تسهيل الوصول إلى المعلومات وتطوير أساليب معالجتها وتحليلها. وقد انعكس ذلك بصورة واضحة على البحث القانوني، الذي أصبح يعتمد على مصادر إلكترونية وأدوات تقنية متنوعة تساعد الباحث على دراسة النصوص القانونية والاجتهادات القضائية بصورة أكثر فعالية.

الفرع الأول: توظيف الوسائل الرقمية في مختلف مراحل البحث العلمي القانوني

يقصد بالوسائل الرقمية مجموعة الأدوات والمنصات والتقنيات الإلكترونية التي تسمح بجمع المعلومات وتخزينها ومعالجتها وتبادلها واسترجاعها، وهي تشمل المكتبات الرقمية، وقواعد البيانات القانونية، ومحركات البحث الأكاديمية، والبرمجيات المتخصصة في إدارة المراجع وتحليل البيانات. وتتجلى أهمية هذه الوسائل في البحث القانوني من خلال عدة صور:

أولاً: تسهيل الوصول إلى المصادر والمراجع القانونية

أصبح الباحث القانوني قادراً على الوصول إلى مصادر متعددة دون التقيد بالمكان أو الزمان، وذلك عن طريق المكتبات الإلكترونية والمجلات العلمية المحكمة وقواعد البيانات القانونية، مما يتيح له الاطلاع على التشريعات والاتفاقيات الدولية والأحكام القضائية والكتب والمقالات المتخصصة. ومن أمثلة ذلك: [1]

1. استعمال محرك البحث الأكاديمي Google Scholar للعثور على المقالات والدراسات القانونية.
2. الاستعانة بقاعدة بيانات المنظومة القانونية أو المواقع الرسمية للجريدة الرسمية الجزائرية للاطلاع على النصوص التشريعية والتنظيمية.
3. الرجوع إلى قواعد البيانات القضائية للاطلاع على الأحكام والقرارات القضائية المنشورة.
4. الاستفادة من قواعد البيانات الدولية، مثلEUR-Lex ، للاطلاع على تشريعات الاتحاد الأوروبي، أو HUDOC للاطلاع على أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

فمثلا: لو كان الباحث بصدد إعداد دراسة حول المسؤولية المدنية عن الأضرار الناجمة عن استخدام الذكاء الاصطناعي، فيمكنه الاستعانة بالمصادر الرقمية لجمع النصوص المتعلقة بالمسؤولية المدنية، والاطلاع على التشريعات المقارنة، والبحث عن الاجتهادات القضائية ذات الصلة، مما يساعده على بناء دراسة قانونية مقارنة تستند إلى مصادر متنوعة.

[1]–عبد الباسط، سهير، توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي: مراجعة منهجية للإنتاج الفكري العربي 2022–2025، مجلة عالم الكتب، المجلد 42، العدد 3، 2026، ص 9–33.

ثانياً: تنظيم المراجع والتوثيق العلمي

تسمح الوسائل الرقمية بتنظيم المراجع وتصنيفها وتخزين بياناتها وتسهيل إدراج الإحالات في البحوث العلمية، ومن أهم التطبيقات المستعملة في هذا المجال:

1. Zotero: لإدارة المراجع والمصادر العلمية وإنشاء قوائم البيبليوغرافيا.
2. Mendeley: لتنظيم الدراسات والمقالات والملفات العلمية.
3. EndNote: لإدارة المراجع وإدراج الإحالات وفق أنماط توثيق مختلفة.

كما يمكن للباحث الذي يعد أطروحة دكتوراه حول الرقابة القضائية على القرارات الإدارية أن ينشئ مكتبة رقمية تتضمن الكتب المتخصصة في القانون الإداري، والمقالات العلمية، والنصوص القانونية، والأحكام القضائية، مع تصنيفها حسب الموضوع، مثل الاختصاص، والسبب، والشكل، والانحراف بالسلطة، مما يسهل الرجوع إليها وتوثيقها بدقة.

ثالثاً: تسهيل تحليل البيانات والمعلومات القانونية

لا يقتصر دور الوسائل الرقمية على جمع المعلومات، بل يمتد إلى تحليلها وتصنيفها ومقارنتها، وهو ما يساعد الباحث على استخلاص النتائج العلمية بصورة أكثر تنظيماً. فيمكن استخدام برامج تحليل البيانات والجداول الإلكترونية في دراسة عدد من الأحكام القضائية وتصنيفها حسب موضوع النزاع أو طبيعة الحكم أو الأساس القانوني المعتمد.[1]

إذا أراد الباحث دراسة اتجاه القضاء الإداري في الجزائر بشأن التعويض عن المسؤولية الإدارية، يمكنه جمع مجموعة من القرارات القضائية المنشورة، ثم تصنيفها بحسب أساس المسؤولية، وطبيعة الضرر، وشروط التعويض، والنتيجة التي انتهى إليها القاضي. ويساعد هذا التصنيف على اكتشاف الاتجاهات القضائية واستخلاص نتائج مدعمة بالبيانات.

الفرع الثاني: توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي القانوني

يقصد بالذكاء الاصطناعي مجموعة الأنظمة والتقنيات التي تمكن الحاسوب من تنفيذ مهام تتطلب عادةً قدرات معرفية بشرية، مثل معالجة اللغة الطبيعية، وتحليل المعلومات، والتعرف على الأنماط، وتوليد النصوص والإجابة عن الأسئلة. وقد أفرز التطور المتزايد لهذه التطبيقات إمكانات جديدة أمام الباحث القانوني، خاصة مع ظهور أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي.

---

[1]–حمس، جمال مصباح، وميلاد، إلهام إبراهيم، توظيف الذكاء الاصطناعي في مناهج البحث العلمي: الفرص والتحديات والاعتبارات المنهجية، مجلة العلوم الشاملة، المجلد 11، العدد 41، 2026، ص 94–104.

أولاً: المساعدة في اختيار الموضوع وصياغة الإشكالية البحثية

يمكن الاستعانة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي لتوليد أفكار أولية حول الموضوعات البحثية، واقتراح زوايا جديدة للمعالجة، والمساعدة في تحديد المفاهيم الأساسية التي ينبغي دراستها.

وعند اختيار موضوع المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي، يمكن للباحث الاستعانة بأداة مثل ChatGPT لاقتراح محاور أولية، مثل تحديد المسؤولية عن الأفعال التي تنفذها الأنظمة الذكية، ومدى إمكانية إسناد الخطأ إلى المصمم أو المستخدم أو المنتج، ومدى كفاية القواعد الجنائية التقليدية لمعالجة هذه الجرائم. لكن ينبغي اعتبار هذه المقترحات مجرد منطلقات أولية، على أن يتولى الباحث بنفسه تقييمها وتحديد الإشكالية النهائية وفق الأسس العلمية والمنهجية.[1]

ثانياً: تحليل النصوص القانونية والمقارنة بينها

تستطيع تطبيقات الذكاء الاصطناعي المساعدة في قراءة النصوص القانونية الطويلة، واستخراج المفاهيم الأساسية، وتحديد أوجه التشابه والاختلاف بين النصوص التشريعية. يمكن للباحث تحميل نصين قانونيين متاحين للاستعمال، يتعلقان بحماية المعطيات الشخصية في دولتين مختلفتين، وطلب إعداد مقارنة أولية بينهما من حيث نطاق الحماية، وشروط المعالجة، وحقوق الشخص المعني، والالتزامات المفروضة على المسؤول عن المعالجة.

ويمكن بعد ذلك الاستعانة بالمصادر الرسمية للتحقق من صحة المقارنة وتحديد الفروق الدقيقة في المصطلحات والأحكام القانونية.

ثالثاً: المساعدة في تحليل الأحكام والاجتهادات القضائية

يمكن استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في تلخيص الأحكام القضائية واستخراج الوقائع والإجراءات والطلبات والأسباب والمنطوق، بالإضافة إلى تصنيف القرارات حسب الموضوع القانوني.

إذا كان الباحث يدرس نظرية الظروف الطارئة في العقود الإدارية، يمكنه الاستعانة بتطبيق ذكاء اصطناعي لتحليل مجموعة من الأحكام القضائية واستخراج الشروط التي اعتمدتها المحاكم لتطبيق هذه النظرية، ثم يقوم بمراجعة الأحكام الأصلية للتحقق من دقة التحليل.

---

[1]–جاني، نوال جوحي، اتجاهات طلبة الدراسات العليا نحو توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي، المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 32، أغسطس 2025.

رابعاً: المساعدة في التحرير اللغوي والمنهجي

يمكن الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في تصحيح الأخطاء اللغوية والنحوية، وتحسين الصياغة الأكاديمية، وتبسيط العبارات المعقدة، وترجمة بعض المصطلحات القانونية، واقتراح عناوين فرعية مناسبة. يمكن للباحث أن يطلب من إحدى أدوات الذكاء الاصطناعي إعادة صياغة فقرة تتعلق بمبدأ المشروعية في القانون الإداري بأسلوب أكاديمي أكثر وضوحاً، مع المحافظة على مضمونها القانوني، ثم يراجع الصياغة للتأكد من عدم تغيير المعنى أو إدخال أفكار غير موثقة.[1]

وعليه، فإن الذكاء الاصطناعي يمثل وسيلة مساعدة للباحث وليس بديلاً عن دوره في التفكير والتحليل والاستنتاج، إذ تظل القيمة العلمية للبحث مرتبطة بمدى أصالة المعالجة وقدرة الباحث على النقد والمناقشة والاستدلال.

المطلب الثاني: ضوابط توظيف الوسائل الرقمية والذكاء الاصطناعي ضماناً للنزاهة الأكاديمية والأمانة العلمية وحماية حقوق الملكية الفكرية

يقتضي التطور المتسارع في مجال التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي إعادة النظر في أساليب إنجاز البحوث العلمية، لما توفره هذه الوسائل من إمكانيات واسعة لتسهيل الوصول إلى المعلومات وتحليلها ومعالجتها. غير أن توظيف هذه التقنيات يثير في المقابل جملة من الإشكالات الأخلاقية والقانونية المرتبطة بمدى احترام قواعد النزاهة الأكاديمية والأمانة العلمية. إذ أصبح من الضروري ضبط كيفية استخدامها بما يمنع الوقوع في الغش العلمي أو الانتحال أو تقديم أعمال الغير على أنها إنتاج شخصي. كما يفرض ذلك ضرورة التحقق من صحة المعلومات والبيانات التي تنتجها تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وعدم الاعتماد عليها بصورة مطلقة دون إخضاعها للتقييم والنقد العلمي. ويقتضي الأمر كذلك احترام حقوق الملكية الفكرية للمؤلفين والباحثين، من خلال توثيق المصادر والإشارة إلى المراجع المعتمدة. فضلاً عن مراعاة القواعد القانونية والأخلاقية المنظمة لاستعمال المحتوى الرقمي وحمايته. ومن ثم، فإن الاستخدام المسؤول لهذه الوسائل يظل رهيناً بالتقيد بضوابط تضمن التوازن بين الاستفادة من التطور التكنولوجي والمحافظة على أصالة البحث العلمي ومصداقيته.

---

[1]–عبد اللاوي، خولة، أخلاقيات استخدام الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي: تطبيق ChatGPT نموذجاً، المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 9، العدد 2، 2025، ص 24–42.

الفرع الأول: المحافظة على النزاهة الأكاديمية والأمانة العلمية عند استخدام الذكاء الاصطناعي

تعد النزاهة الأكاديمية والأمانة العلمية من الركائز الأساسية للبحث العلمي، إذ تفرضان على الباحث الالتزام بالصدق والموضوعية والأصالة في جمع المعلومات وتحليلها وعرض النتائج، مع احترام جهود الآخرين والإشارة إلى مصادر المعلومات المستعملة.

وتتجسد أهم الضوابط الواجب مراعاتها فيما يأتي:

أولاً: تجنب الانتحال العلمي وعدم نسبة أعمال الغير إلى الباحث

يعد الانتحال العلمي من أخطر صور الإخلال بالأمانة العلمية، ويتحقق عند نقل أفكار أو نصوص أو نتائج أبحاث الغير دون الإشارة إلى أصحابها، سواء تم النقل بصورة حرفية أو من خلال إعادة الصياغة دون توثيق المصدر. وقد تساهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تسهيل هذه الممارسة بصورة غير مباشرة، عندما يعتمد الباحث على نصوص مولدة أو معاد صياغتها ويقدمها باعتبارها إنتاجاً فكرياً أصيلاً له، دون الإفصاح عن طبيعة المساعدة التي تلقاها أو توثيق المصادر التي تستند إليها تلك النصوص.

إذا طلب الباحث من تطبيق الذكاء الاصطناعي إعداد دراسة حول أركان المسؤولية التقصيرية، ثم نقل الإجابة كما هي وأدرجها في بحثه باسمه دون مراجعة أو توثيق للمراجع الأصلية، فإن ذلك يثير إشكالاً يتعلق بالأصالة العلمية والشفافية، وقد يشكل إخلالاً بقواعد النزاهة الأكاديمية المعمول بها في المؤسسة الجامعية.[1]

لذلك، ينبغي أن يكون استخدام الذكاء الاصطناعي وسيلة للمساعدة في الفهم والتحليل، لا وسيلة للاستيلاء على الإنتاج الفكري للغير أو تقديم أعمال غير أصيلة.

ثانياً: التحقق من صحة المعلومات والمراجع القانونية

من أبرز المخاطر المرتبطة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي إمكانية إنتاج معلومات غير صحيحة أو غير دقيقة، وقد يصل الأمر إلى اختلاق مراجع علمية أو أرقام مواد قانونية أو أحكام قضائية غير موجودة، وهي ظاهرة تعرف بالهلوسة الاصطناعية. وتزداد خطورة هذه الظاهرة في البحوث القانونية، لأن الاستناد إلى نص قانوني ملغى أو حكم قضائي غير موجود قد يؤدي إلى نتائج علمية خاطئة.

[1]–نصرالدين، هيصام، أخلاقيات البحث العلمي في عصر الذكاء الاصطناعي: تطبيق ChatGPT وإشكالية السرقة العلمية، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد 8، العدد 1، 2024، ص 1164–1184.

إذا طلب الباحث من ChatGPT تحديد اجتهادات المحكمة العليا الجزائرية المتعلقة بالمسؤولية الطبية، فقد يقدم التطبيق أرقام قرارات أو تواريخ غير دقيقة. لذلك يجب الرجوع إلى المصدر القضائي الأصلي، والتحقق من رقم القرار وتاريخه والغرفة التي أصدرته والمبدأ القانوني الذي يتضمنه قبل الاستشهاد به. ويقتضي ذلك اعتماد قاعدة أساسية مفادها أن كل معلومة قانونية ينتجها الذكاء الاصطناعي يجب إخضاعها للتحقق من المصادر الرسمية والأصلية.

ثالثاً: الإفصاح عن استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي

تقتضي الشفافية الأكاديمية أن يوضح الباحث طبيعة الأدوات الذكية التي استعان بها، والغرض من استخدامها، ومدى تأثيرها في إعداد البحث، وفقاً للتعليمات واللوائح المعمول بها في الجامعة أو المجلة العلمية. ولا يعني ذلك بالضرورة أن كل استعمال بسيط لأداة رقمية يتطلب تصريحاً خاصاً، وإنما ينبغي التمييز بين استخدام الأدوات في التصحيح اللغوي أو التنظيم التقني وبين استخدامها في توليد محتوى علمي أو تحليل بيانات أو صياغة أجزاء من البحث.[1]

يمكن للباحث أن يدرج في مقدمة بحثه أو في ملاحظة منهجية العبارة الآتية:

"استعان الباحث بأحد تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي في اقتراح بعض الكلمات المفتاحية وتنظيم الأفكار الأولية وتصحيح بعض الأخطاء اللغوية، مع احتفاظه بالمسؤولية الكاملة عن اختيار المصادر القانونية، والتحقق من المعلومات، والتحليل والاستنتاجات الواردة في البحث".

رابعاً: المحافظة على استقلالية الباحث واستقلال تفكيره

يجب ألا يؤدي الاعتماد على الذكاء الاصطناعي إلى إضعاف قدرة الباحث على التحليل والنقد والاستدلال، لأن جوهر البحث العلمي يتمثل في إنتاج المعرفة من خلال التفكير المنهجي وليس مجرد تجميع الإجابات الجاهزة.

فعند دراسة مدى كفاية النصوص التشريعية الجزائرية لمكافحة الجرائم الإلكترونية، يمكن للباحث الاستعانة بالذكاء الاصطناعي للتعرف على بعض الاتجاهات التشريعية المقارنة، لكنه يظل مطالباً بإجراء تحليل مستقل للنصوص الجزائرية، وتقييم مدى فعاليتها، وتحديد النقائص التشريعية واقتراح الحلول المناسبة.

---

[1]– حرقاس، زكرياء، إشكالية الأمانة العلمية إزاء توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي في البحث العلمي، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، 2026، ص 587–616.

وتتفق هذه الضوابط مع التوجه الذي تبنته منظمة اليونسكو، والذي يؤكد ضرورة اعتماد مقاربة إنسانية في توظيف الذكاء الاصطناعي في التعليم والبحث، مع المحافظة على استقلالية الإنسان وقدرته على اتخاذ القرارات وتحمل المسؤولية .

الفرع الثاني: احترام حقوق الملكية الفكرية عند توظيف الوسائل الرقمية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي

تعتبر حقوق الملكية الفكرية من أهم الحقوق التي ينبغي مراعاتها في البحث العلمي، لأنها تهدف إلى حماية الإنتاج الفكري والإبداعي للأفراد، وضمان عدم الاعتداء على حقوق المؤلفين والباحثين وأصحاب المصنفات العلمية. وقد أدى انتشار تطبيقات الذكاء الاصطناعي إلى ظهور تحديات جديدة تتعلق بمدى مشروعية استخدام المصنفات المحمية في تدريب الأنظمة الذكية، وطبيعة الحقوق المرتبطة بالمحتوى الذي تنتجه هذه الأنظمة، ومدى مسؤولية المستخدم عن المخرجات التي يعتمد عليها. ويمكن تحديد أهم الضوابط في هذا المجال كما يأتي: [1]

أولاً: احترام حقوق المؤلف عند استخدام المصادر الرقمية

يجب على الباحث احترام الحقوق الأدبية والمالية للمؤلفين عند الاستعانة بالكتب والمقالات والدراسات المتاحة إلكترونياً، فلا يجوز الاعتقاد بأن نشر المصنف على شبكة الإنترنت يجعله متاحاً للاستعمال دون قيود. ويتطلب ذلك الالتزام بما يأتي:

1. ذكر اسم المؤلف وعنوان المصنف وبيانات النشر.
2. وضع النصوص المنقولة حرفياً بين علامتي اقتباس مع الإحالة إلى المصدر.
3. توثيق الأفكار المقتبسة بالمعنى حتى عند إعادة صياغتها.
4. احترام شروط التراخيص التي تحدد كيفية استعمال المصنفات الرقمية.
5. عدم إعادة نشر الكتب أو المقالات المحمية دون الحصول على الإذن اللازم عندما يكون ذلك مطلوباً قانوناً. إذا استعان الباحث بكتاب إلكتروني متخصص في القانون الدستوري، ونقل منه تعريف الرقابة على دستورية القوانين، فإنه ملزم بالإشارة إلى صاحب الكتاب والطبعة والناشر ورقم الصفحة، حتى وإن حصل على الكتاب من موقع إلكتروني مجاني.

[1]– قوميري، حميدة، «دور الذكاء الاصطناعي في مكافحة السرقة العلمية من أجل تثمين البحث العلمي في الجامعة الجزائرية«، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 9، العدد 2، 2025، ص 319–336.

ثانياً: احترام حقوق الملكية الفكرية عند استعمال المحتوى المولد بواسطة الذكاء الاصطناعي

يثير المحتوى الذي تنتجه تطبيقات الذكاء الاصطناعي إشكالية قانونية تتعلق بمدى تمتعه بالحماية بموجب حقوق المؤلف، وبمدى إمكانية نسبة هذا المحتوى إلى المستخدم أو مطور النظام.

ولا توجد إجابة قانونية موحدة عن جميع هذه المسائل، إذ يختلف تنظيمها باختلاف التشريعات الوطنية، كما أن بعض المسائل لا تزال محل نقاش وتطور قضائي وتشريعي. ومن ثم، ينبغي للباحث مراعاة ما يأتي: [1]

1. عدم افتراض أن كل محتوى ينتجه الذكاء الاصطناعي خالٍ من حقوق الغير.
2. التحقق من عدم تطابق المخرجات مع مصنفات محمية أو إعادة إنتاج أجزاء جوهرية منها.
3. مراجعة شروط الاستخدام الخاصة بالتطبيقات الذكية.
4. عدم نسبة النصوص التي أنتجها النظام بصورة مستقلة إلى الباحث باعتبارها إبداعاً فكرياً أصيلاً له.
5. مراعاة التشريع الوطني المنظم لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

إذا استخدم الباحث تطبيقاً للذكاء الاصطناعي لتوليد مقال حول الحماية القانونية للعلامة التجارية، ثم تبين أن جزءاً من النص مطابق لمقال علمي منشور ومحمي بحقوق المؤلف، فلا يجوز تجاهل هذا التطابق بحجة أن النص صدر عن تطبيق ذكي، بل يجب التحقق من مصدر المحتوى وطبيعة الاستخدام واحترام حقوق صاحبه.

وفي هذا السياق، أصدرت المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) سنة 2024 منشوراً بعنوان Generative AI: Navigating Intellectual Property، تناول المخاطر المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي، وقدم إرشادات للتعامل مع إشكالات الملكية الفكرية المرتبطة بمدخلات الأنظمة ومخرجاتها .

[1]–هني، عامر، الذكاء الاصطناعي وانعكاساته على البحوث العلمية الجامعية في الجزائر، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 8، العدد 2، 2025، ص 662–684.

ثالثاً: حماية البيانات الشخصية والمعلومات السرية

إن استعمال الأدوات الرقمية والذكاء الاصطناعي في البحث العلمي قد يستلزم إدخال بيانات ومعلومات إلى منصات إلكترونية، وهو ما يفرض على الباحث الالتزام بقواعد حماية البيانات الشخصية واحترام السرية المهنية والقضائية. وتبرز هذه المسألة بصورة خاصة في البحوث القانونية التي تعتمد على الملفات القضائية أو العقود أو الوثائق الإدارية أو المعطيات الشخصية للأفراد.

إذا كان الباحث بصدد إعداد دراسة ميدانية حول جرائم الاعتداء على الحياة الخاصة، فلا يجوز له إدخال ملفات قضائية تتضمن أسماء المتهمين والضحايا وعناوينهم ومعلوماتهم الشخصية إلى تطبيق ذكاء اصطناعي عام دون التأكد من مشروعية ذلك وتوافر الضمانات اللازمة لحماية البيانات.

ويستحسن إخفاء هوية الأشخاص، وحذف البيانات الحساسة، واستعمال منصات توفر ضمانات مناسبة للسرية وحماية المعلومات.[1]

رابعاً: احترام التراخيص الرقمية وشروط استعمال المصنفات

لا يكفي أن يكون المصدر متاحاً إلكترونياً حتى يصبح استعماله حراً بصورة مطلقة، بل يجب التمييز بين المصنفات المتاحة في الملك العام، والمصنفات المنشورة بموجب تراخيص مفتوحة، والمصنفات التي تظل خاضعة للحماية القانونية. فبعض المصنفات تسمح تراخيصها بالاستعمال وإعادة التوزيع مع وجوب ذكر المؤلف، بينما تشترط تراخيص أخرى عدم الاستعمال التجاري أو عدم إجراء تعديلات على المصنف. فإذا استعان الباحث ببحث علمي منشور بموجب رخصة المشاع الإبداعي (Creative Commons)، فعليه الاطلاع على نوع الرخصة لمعرفة ما إذا كانت تسمح بإعادة الاستخدام أو التعديل، وما إذا كانت تشترط نسبة المصنف إلى صاحبه أو الالتزام بشروط إضافية.

وهكذا، فإن احترام حقوق الملكية الفكرية لا يقتصر على تجنب النسخ الحرفي، بل يشمل أيضاً احترام شروط الترخيص، وعدم الاعتداء على الحقوق الأدبية والمالية للمؤلفين.

[1]–هني، عامر، المرجع السابق، ص 662–684.

الفرع الثالث: الآليات العملية لضمان الاستخدام المسؤول للوسائل الرقمية والذكاء الاصطناعي في البحث القانوني

حتى يكون توظيف التكنولوجيا الحديثة في البحث العلمي سليماً ومنتجاً، ينبغي للباحث اعتماد مجموعة من الإجراءات العملية التي تجمع بين الفعالية التقنية والالتزام الأخلاقي والقانوني، ومن أهمها:

أولاً: اعتماد منهجية واضحة في استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي

ينبغي للباحث تحديد الغرض من استخدام كل تطبيق، وعدم الاعتماد عليه في جميع مراحل البحث دون تمييز، ويمكن تقسيم الاستخدام إلى ثلاث مراحل:

1. مرحلة جمع المعلومات: استعمال محركات البحث والمكتبات الرقمية للوصول إلى المصادر القانونية.
2. مرحلة المعالجة والتحليل: الاستعانة بأدوات الذكاء الاصطناعي في التصنيف والتلخيص والمقارنة الأولية.
3. مرحلة التحرير النهائي: استعمال الأدوات الرقمية في التصحيح اللغوي وتنظيم المراجع، مع تولي الباحث صياغة النتائج ومناقشتها بنفسه.[1]

ثانياً: الاعتماد على المصادر القانونية الرسمية

يجب أن تكون النصوص التشريعية والأحكام القضائية والاتفاقيات الدولية هي المرجع الأساسي في البحث القانوني، وألا يكتفي الباحث بالإجابات التي تقدمها تطبيقات الذكاء الاصطناعي. وفي الجزائر، يمكن الرجوع إلى الجريدة الرسمية وبوابة القانون الجزائري التابعة لوزارة العدل، للتحقق من النصوص التشريعية وتعديلاتها، كما يمكن الرجوع إلى قواعد بيانات المنظمة العالمية للملكية الفكرية فيما يتعلق بالتشريعات المقارنة.

ثالثاً: وضع سجل للأدوات الرقمية المستعملة

من المستحسن أن يحتفظ الباحث بسجل يوضح التطبيقات التي استخدمها، وتاريخ استخدامها، والغرض منها، وطبيعة المساعدة التي قدمتها، بما يسمح بتعزيز الشفافية وإثبات سلامة المنهجية المتبعة.

[1]–هني، عامر، المرجع السابق، ص 662–684.

رابعاً: التكوين في أخلاقيات البحث العلمي والمهارات الرقمية

يتطلب الاستخدام السليم لهذه التقنيات تطوير مهارات الباحث في التحقق من المعلومات، والتوثيق العلمي، وحماية البيانات، وفهم حقوق الملكية الفكرية، فضلاً عن التعرف على حدود الذكاء الاصطناعي ومخاطره.

خامساً: مراعاة التشريع الجزائري المنظم للحقوق الرقمية

في إطار البحث القانوني بالجزائر، ينبغي عدم إغفال النصوص التشريعية ذات الصلة، وعلى وجه الخصوص:

1. الأمر رقم 03-05 المؤرخ في 19 يوليو 2003، المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، الذي يشكل الإطار القانوني الأساسي لحماية المصنفات الأدبية والفنية .
2. القانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 يونيو 2018، المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، المعدل والمتمم بالقانون رقم 25-11 المؤرخ في 24 يوليو 2025 .
6. وتكتسب هذه النصوص أهمية خاصة بالنسبة للباحث القانوني، لأنها توفر إطاراً قانونياً للاستناد إليه عند دراسة حماية المصنفات العلمية والبيانات الشخصية في البيئة الرقمية. [1]

يتضح مما سبق أن الوسائل الرقمية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي أصبحت من الأدوات المهمة في تطوير البحث العلمي، لما توفره من إمكانات واسعة في الوصول إلى المعلومات، وتسريع جمع المصادر والمراجع، وتحليل البيانات، ومقارنة النصوص القانونية، وتنظيم المادة العلمية. وقد ساهمت هذه الأدوات في تطوير البحث القانوني بصفة خاصة، من خلال تسهيل دراسة التشريعات والاجتهادات القضائية والفقه القانوني، وإتاحة إمكانات جديدة للبحث المقارن.

غير أن هذه المزايا لا تخلو من مخاطر وتحديات، تتمثل أساساً في الانتحال العلمي، وتداول المعلومات غير الصحيحة، واختلاق المراجع والأحكام القضائية، والاعتداء على حقوق المؤلف، وانتهاك خصوصية الأفراد وسرية البيانات. وهو ما يجعل الاستخدام المسؤول لهذه التقنيات ضرورة تفرضها أخلاقيات البحث العلمي والقواعد القانونية المنظمة له.

[1]- قوميري، حميدة، المرجع السابق، ص 319-336.

وعليه، يمكن القول إن الإشكال لا يكمن في توظيف الوسائل الرقمية والذكاء الاصطناعي في حد ذاته، وإنما في كيفية استعمالها والحدود التي ينبغي أن يقف عندها الباحث. فالذكاء الاصطناعي ينبغي أن يظل أداة مساعدة للعقل البشري، وليس بديلاً عنه، كما أن التطور التكنولوجي لا يمكن أن يكون مبرراً للتخلي عن الأمانة العلمية أو المساس بحقوق الملكية الفكرية.

ومن ثم، فإن تحقيق التوازن بين الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة واحترام النزاهة الأكاديمية يقتضي تبني ثقافة بحثية قائمة على الشفافية، والتحقق من المعلومات، والتوثيق الدقيق، وحماية حقوق الغير، وتحمل الباحث المسؤولية الكاملة عن مضمون عمله ونتائجه.

المبحث الرابع: التطبيقات العملية لمنهجية البحوث القانونية

لا تقتصر دراسة المنهجية القانونية على الإلمام بالقواعد النظرية والمبادئ العلمية التي تحكم إعداد البحوث والدراسات القانونية، وإنما تمتد إلى الجانب التطبيقي الذي يُعدّ المجال الحقيقي لاختبار مدى استيعاب الطالب للمعلومات والمعارف القانونية وقدرته على توظيفها في معالجة المسائل والإشكالات التي تطرحها الحياة العملية. فالمعرفة القانونية لا تحقق غايتها بمجرد حفظ النصوص التشريعية واستظهار الأحكام القانونية، بل تتطلب القدرة على تحليلها وتفسيرها وربطها بالوقائع، واستخلاص الحلول المناسبة وفق أسس علمية ومنهجية سليمة.

وتكتسي التطبيقات العملية للمنهجية القانونية أهمية خاصة بالنسبة لطلبة العلوم القانونية، ولا سيما طلبة السنة الأولى ماستر تخصص قانون خاص، باعتبارها وسيلة لتطوير مهارات التفكير القانوني والتحليل والاستدلال والنقد، فضلاً عن تدريبهم على التعامل مع مختلف المصادر القانونية، سواء تعلق الأمر بالنصوص التشريعية أو الأحكام والقرارات القضائية أو الوقائع التي تستدعي تقديم استشارات قانونية.

وتتجسد هذه التطبيقات أساساً في ثلاث صور رئيسية، تتمثل في منهجية التعليق على النصوص القانونية، التي تهدف إلى تحليل مضمون النص واستخراج أفكاره الأساسية ومناقشة الأحكام التي يتضمنها؛ ومنهجية التعليق على الأحكام والقرارات القضائية، التي تسمح بفهم النزاع المعروض على القضاء وتحليل الحل القانوني الذي توصل إليه القاضي وتقييمه؛ إضافة إلى منهجية حل الاستشارات القانونية، التي تقوم على دراسة الوقائع وتكييفها قانونياً وتحديد الإشكالات المترتبة عنها، ثم البحث عن الحلول المناسبة بالرجوع إلى القواعد القانونية ذات الصلة.

المطلب الأول: مفهوم المنهجية القانونية

تحتل المنهجية القانونية مكانة أساسية في الدراسات القانونية، باعتبارها الوسيلة العلمية التي تمكّن الطالب والباحث من دراسة المسائل القانونية بطريقة منظمة ودقيقة، وتساعده على الانتقال من مجرد استيعاب القواعد والنصوص القانونية إلى تحليلها وتفسيرها وتطبيقها على الوقائع والنزاعات المعروضة عليه. فالدراسة القانونية لا تقتصر على حفظ النصوص التشريعية واستظهار الأحكام القانونية، وإنما تتطلب امتلاك القدرة على فهم مضمونها، واستخراج الأفكار الأساسية منها، وربطها ببعضها البعض، ومناقشة الحلول التي تتضمنها في ضوء المبادئ القانونية والاجتهادات القضائية والآراء الفقهية.

وتزداد أهمية المنهجية القانونية بالنسبة لطلبة الدراسات العليا، ولا سيما طلبة السنة الأولى ماستر تخصص قانون خاص، باعتبارها أساساً لاكتساب المهارات التطبيقية التي يحتاج إليها الطالب في مساره الأكاديمي والمهني، سواء تعلق الأمر بالتعليق على النصوص القانونية، أو تحليل الأحكام والقرارات القضائية، أو حل الاستشارات القانونية، أو إعداد المذكرات الاستخلاصية.

كما تسمح المنهجية القانونية بتحقيق الترابط بين الجانب النظري والجانب التطبيقي، من خلال تدريب الطالب على توظيف المعارف القانونية في معالجة الإشكالات التي تطرحها الحياة العملية، وفق خطوات علمية تقوم على الدقة والموضوعية والتسلسل المنطقي وسلامة الاستدلال. وعليه، فإن تحديد مفهوم المنهجية القانونية يقتضي التطرق إلى تعريفها وبيان أهميتها وخصائصها، مع إبراز دورها في تكوين الطالب القانوني وتأهيله لممارسة مختلف الأعمال القانونية.

الفرع الأول: تعريف المنهجية القانونية

المنهجية القانونية هي مجموعة القواعد والخطوات العلمية والفنية التي يعتمد عليها طالب القانون أو الباحث أو الممارس القانوني لدراسة مسألة قانونية بصورة منظمة، ابتداءً من تحديد الوقائع أو النصوص ذات الصلة، مروراً بتكييفها واستخراج الإشكالية والقاعدة القانونية الواجبة التطبيق، وانتهاءً بالتحليل والاستنتاج وصياغة النتيجة. [1]

ولا تعني المنهجية مجرد حفظ النصوص أو نقل المعلومات؛ بل تتمثل في القدرة على تشغيل المعرفة القانونية .فطالب الماستر لا يكتفي بمعرفة شروط المسؤولية المدنية، وإنما يكون مطالباً بتحديد هذه الشروط في واقعة معينة، وربط كل شرط بالدليل والقاعدة القانونية، ثم استخلاص الأثر القانوني.

مثال تطبيقي :إذا تسبب شخص في إتلاف سيارة الغير، فلا يكفي القول إن المسؤولية المدنية تقتضي خطأ وضرراً وعلاقة سببية؛ بل يجب تحديد الفعل المنسوب إلى المسؤول، وطبيعة الضرر، وما إذا كان الضرر نتيجة لذلك الفعل، ثم بيان أساس التعويض وشروطه.

الفرع الثاني :أهمية المنهجية لطلبة الماستر[2]

1. الانتقال من المعرفة النظرية إلى التطبيق العملي للقواعد القانونية.
2. اكتساب القدرة على التكييف القانوني للوقائع والتصرفات، كالبيع والإيجار والوكالة والوفاء والإخلال بالالتزام.
3. التمييز بين الوقائع المادية والتصرفات القانونية والادعاءات والدفوع.
4. تحليل النصوص التشريعية والفقهية وفهم غايتها ونطاق تطبيقها.
5. قراءة الأحكام القضائية واستخراج منطق القاضي وأسباب الحل الذي تبناه.
6. تقديم رأي قانوني منظم ومؤسس، دون الخلط بين الرأي الشخصي والحكم القانوني.
7. الاستعداد لمهن المحاماة والقضاء والتوثيق والاستشارة، ولإعداد مذكرات الماستر والبحوث العلمية.

ثالثاً :أدوات التفكير القانوني

1-**الوقائع** :الأحداث المادية أو التصرفات التي أدت إلى نشوء النزاع، مثل إبرام عقد أو تسليم مبيع أو عدم دفع الثمن أو إحداث ضرر.

---

[1]-ندى بو الزيت، منهجية العلوم القانونية: محاضرات ونماذج تطبيقية، ألفا للوثائق، الجزائر، 2024، ص 225.

[2]-ليلى كراش، الواضح في منهجية إعداد البحوث العلمية في العلوم القانونية، دار بيت الأفكار، الجزائر، 2024، ص129.

2-**التكييف القانوني** :إعطاء الواقعة وصفها القانوني الصحيح؛ فالاتفاق على نقل ملكية شيء مقابل ثمن قد يكيف عقد بيع، بحسب عناصره وشروطه، لا بمجرد التسمية التي يطلقها الأطراف عليه.

3- **القاعدة القانونية** :الحكم القانوني الذي ينظم المسألة، ويجب التحقق من مصدره ونطاقه الزمني والموضوعي ومن كونه سارياً وقت الواقعة.

4-**الاستدلال القانوني** :الانتقال المنطقي من القاعدة العامة إلى الوقائع الخاصة للوصول إلى نتيجة.

5- **القياس القانوني (الاستدلال القضائي):** يتكون عادة من مقدمة كبرى هي القاعدة القانونية، ومقدمة صغرى هي الوقائع بعد تكييفها، ثم نتيجة هي الأثر القانوني المترتب عليها.[1]

مثال تطبيقي :القاعدة :من أخل بالتزام عقدي وتوافرت شروط المسؤولية، قد يلتزم بالتعويض .الواقعة : ثبت أن المدين لم ينفذ التزامه في الأجل دون سبب قانوني مبرر، وأن الدائن أصابه ضرر مرتبط بهذا الإخلال .النتيجة :يبحث استحقاق التعويض وفق شروط النصوص المنظمة والاتفاق وطبيعة الالتزام.

المطلب الثاني :منهجية التعليق على النصوص القانونية

يقتضي التعليق على النصوص القانونية اتباع منهجية علمية دقيقة تقوم على مجموعة من المراحل والخطوات المتكاملة، التي تساعد الطالب على فهم النص محل التعليق واستيعاب مضمونه وتحديد المسائل القانونية التي يثيرها، ثم تحليلها ومناقشتها بطريقة منظمة ومنطقية. فنجاح التعليق لا يتوقف على مجرد قراءة النص أو إعادة صياغة أحكامه، وإنما يرتبط بمدى قدرة الطالب على استخراج الأفكار الأساسية منه، وتحديد الإشكالية القانونية التي يطرحها، ثم معالجتها بالاستناد إلى المعارف القانونية والنصوص التشريعية والآراء الفقهية والاجتهادات القضائية ذات الصلة.

وتتطلب هذه العملية من الطالب التمييز بين الجوانب الشكلية والموضوعية للنص، إذ يتعين عليه في البداية تحديد طبيعته ومصدره وموقعه ضمن الإطار التشريعي أو الفقهي، ثم الانتقال إلى دراسة مضمونه من خلال تحليل أفكاره واستخراج المسائل القانونية الأساسية التي يتضمنها. وبعد استكمال هذه الخطوات، تأتي مرحلة صياغة التعليق في شكل علمي متكامل يتضمن مقدمة تعرض العناصر الأساسية للنص والإشكالية المطروحة والخطة المعتمدة، وصلب الموضوع الذي تخصص فقراته لمناقشة الأفكار والمسائل

[1]-ليلى كراش، المرجع السابق، ص129.

القانونية وفق تسلسل منطقي، ثم خاتمة تتضمن خلاصة النتائج المتوصل إليها وتقييماً موضوعياً للأحكام الواردة في النص عند الاقتضاء.

وتزداد أهمية هذه المراحل بالنسبة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص قانون خاص، لأنها تمكنهم من تنمية قدراتهم على التحليل القانوني والتفسير والاستدلال، وتساعدهم على الانتقال من المعرفة النظرية للقواعد القانونية إلى توظيفها في معالجة الإشكالات القانونية المختلفة.

وعليه، فإن دراسة مراحل التعليق على النصوص القانونية تقتضي التمييز بين مرحلتين أساسيتين، تتمثل الأولى في المرحلة التحضيرية التي تشمل التحليل الشكلي والتحليل الموضوعي للنص، بينما تتمثل الثانية في المرحلة التحريرية التي تتضمن إعداد المقدمة ومناقشة الموضوع وصياغة الخاتمة.

أولاً :مفهوم التعليق على النص القانوني

النص القانوني محل التعليق هو نص يعالج مسألة قانونية محددة، وقد يكون نصاً تشريعياً، كالمادة الواردة في القانون المدني أو التجاري، وقد يكون نصاً فقهياً يتمثل في فقرة أو مجموعة فقرات لفقيه قانوني يعرض فيها رأياً أو نظرية أو تفسيراً لمسألة معينة.

والتعليق على النص عملية علمية مركبة تقوم على فهم النص وتحديد أفكاره وشرح مصطلحاته، ثم مناقشة الأحكام التي يتضمنها وتقييمها في ضوء التشريع والفقه والقضاء، مع الالتزام بموضوع النص وعدم تحويل التعليق إلى بحث عام منفصل عنه.[1]

الفرق بين التحليل والتعليق :التحليل هو تفكيك النص وشرح عناصره ومعانيه دون أن يكون النقد بالضرورة جزءاً منه؛ أما التعليق فيبدأ بالتحليل ثم يتجاوزه إلى المناقشة والتقييم وإبداء موقف علمي مبرر . لذلك يعد التحليل مرحلة أساسية من مراحل التعليق، لا مرادفاً كاملاً له.

ثانياً :أهداف التعليق على النصوص

1. التأكد من فهم الطالب للأحكام والمفاهيم التي يتضمنها النص.
2. تدريبه على تفسير العبارات القانونية وربط الفقرات بعضها ببعض.
3. الكشف عن الغاية التشريعية أو الفقهية من النص.
4. إظهار العلاقة بين النص والقواعد الأخرى ذات الصلة.

[1]–تومي أكلي، قواعد المنهج العلمي وتطبيقاتها في العلوم القانونية، دار الخلدونية، الجزائر، 2017، ص978.

5. تنمية القدرة على النقد الموضوعي واقتراح المعالجة القانونية عند وجود نقص أو غموض.

ثالثاً :المرحلة التحضيرية

وهي مرحلة إعداد النص وفهمه قبل تحرير الإجابة، وتنقسم إلى تحليل شكلي وتحليل موضوعي.

1-التحليل الشكلي أو تحديد هوية النص

يقصد به التعرف على النص من حيث طبيعته ومصدره وموقعه وتاريخه وصياغته، دون الخوض بعد في مناقشة مضمونه.[1]

- طبيعة النص :هل هو تشريعي أم فقهي؟ وإذا كان تشريعياً، هل هو مادة من قانون أو أمر أو مرسوم أو نص تنظيمي؟
- المصدر الشكلي :تحديد المرجع الذي ورد فيه النص وموقعه داخله .في النص التشريعي يذكر القانون والكتاب والباب والفصل والقسم أو المادة بحسب ما هو متاح .وفي النص الفقهي تذكر بيانات المؤلف والكتاب والطبعة والناشر ومكان وسنة النشر والصفحة.
- التاريخ والقوة القانونية :تحديد تاريخ صدور النص وتاريخ نشره وسريانه، والتحقق من تعديلاته أو إلغائه، ومن النص الواجب التطبيق زمنياً.
- المصدر المادي أو الخلفية :البحث عن الظروف أو الأفكار أو النماذج التشريعية التي أثرت في وضع النص، متى كان ذلك مفيداً ومثبتاً بمصدر.
- البنية اللغوية :ملاحظة عدد الفقرات، وأسلوب الصياغة، والألفاظ الحاسمة مثل: يجب، يجوز، لا يجوز، ما لم يتفق، باستثناء.
- المصطلحات :شرح المصطلحات القانونية الأساسية التي يتوقف عليها فهم النص، دون إغراق في تعريفات لا تخدم موضوعه.

مثال تطبيقي :إذا كان النص مادة تتعلق بعيوب الرضا في العقد، يحدد الطالب أنها مادة تشريعية من القانون المدني، ويذكر موقعها في التقنين وتاريخ النص والتعديلات اللاحقة إن وجدت، ثم يوضح بإيجاز مدلول المصطلحات الجوهرية الواردة فيها مثل الغلط أو التدليس أو الإكراه بحسب موضوع المادة.

تنبيه منهجي :لا تعتمد على رقم مادة أو صيغة قديمة نقلتها مطبوعة سابقة قبل مراجعة النسخة الرسمية المحينة للتشريع .وقد تتغير أرقام المواد أو صياغتها بفعل التعديلات التشريعية.

[1]-ليلى كراش، المرجع السابق، ص129.

2-التحليل الموضوعي

يركز التحليل الموضوعي على مضمون النص، ويبدأ بقراءته أكثر من مرة، ثم تقسيمه بحسب الأفكار لا بحسب عدد فقراته وحده .ويشمل ما يأتي:[1]

- استخراج الفكرة العامة :المعنى الإجمالي الذي يدور حوله النص، في جملة أو جملتين.
- استخراج الأفكار الأساسية :المسائل القانونية الكبرى التي يعالجها النص، وقد تتداخل الفكرة الواحدة في أكثر من فقرة.
- تحديد الأفكار الفرعية :الشروط أو الاستثناءات أو الآثار أو القيود المرتبطة بكل فكرة أساسية.
- تحديد المفاهيم والعلاقات :مثل العلاقة بين الالتزام والجزاء، أو بين الخطأ والضرر والتعويض، أو بين الشكلية والانعقاد والإثبات.
- صياغة الإشكالية :تحويل المعنى العام للنص إلى سؤال قانوني دقيق يستوعب عناصره ولا يتجاوزها.

قاعدة مهمة :لا تستخرج الفكرة الأولى من الفقرة الأولى والثانية من الفقرة الثانية بصورة آلية؛ فقد تتوزع الفكرة الواحدة على عدة فقرات، وقد تتضمن الفقرة الواحدة أكثر من فكرة.

رابعاً :صياغة الإشكالية ووضع الخطة

الإشكالية هي السؤال المركزي الذي يراد مناقشته انطلاقاً من النص .ويجب أن تكون قانونية ومحددة، وأن تعكس مضمون النص لا موضوعاً أوسع منه .وتستخرج من الأفكار الأساسية ومن العلاقة بينها.

مثال تطبيقي :إذا كان النص يعالج آثار الإخلال بالتزام تعاقدي، فقد تصاغ الإشكالية كالآتي :إلى أي مدى يوازن التنظيم القانوني بين حق الدائن في التنفيذ العيني وحقه في طلب الفسخ أو التعويض عند إخلال المدين بالتزامه؟.

الخطة هي الهيكل الذي يجيب عن الإشكالية .والأفضل في التمارين الجامعية أن تكون ثنائية متوازنة متى سمح موضوع النص بذلك، لكن لا ينبغي فرض مبحثين آلياً إذا كان النص أو تعليمات الأستاذ تقتضي خلاف ذلك .يجب أن تكون العناوين دقيقة ومباشرة ومتصلة بأفكار النص.

[1]-تومي أكلي، المرجع السابق، ص978.

مثال تطبيقي :خطة محتملة للنص السابق :المبحث الأول :نطاق حق الدائن في المطالبة بتنفيذ الالتزام . المبحث الثاني :الجزاءات المترتبة على عدم التنفيذ وضمانات الدائن.

خامساً :المرحلة التحريرية

1-مقدمة

تتضمن المقدمة عرضاً موجزاً للموضوع، والتعريف بالنص وطبيعته ومصدره وموقعه، ثم بيان الفكرة العامة وأهمية المسألة، وطرح الإشكالية، والإعلان عن الخطة .ويجب أن ترد هذه العناصر في فقرات مترابطة دون تحويل مقدمة إلى قائمة بيانات طويلة.

2-صلب الموضوع أو المناقشة

يحرر الطالب التحليل وفق ترتيب الخطة .ويشرح كل فكرة، ويستند إلى النصوص القانونية المرتبطة بها والآراء الفقهية والاجتهادات القضائية عند الحاجة .ولا يكفي إعادة صياغة النص؛ بل يجب بيان مدلوله ونطاقه وشروطه وآثاره والاستثناءات الواردة عليه، ثم مناقشة مدى اتساقه مع القواعد ذات الصلة. [1]

- ابدأ بالفكرة الواردة في النص، ثم اشرحها قانونياً.
- اربط الحكم بالنصوص الأخرى المكملة أو المقيدة له.
- استعن بالفقه والقضاء عندما يضيفان تفسيراً أو تطبيقاً مفيداً.
- ميز بين ما يقوله النص صراحة وما تستنتجه منه، ولا تنسب إلى المشرع حكماً غير موجود.
- استخدم النقد إذا كان التعليق يقتضيه، على أن يكون النقد موضوعياً ومؤسساً على حجة قانونية.

3-الخاتمة

تتضمن الخاتمة خلاصة مركزة للنتائج، وتقييماً موجزاً للنص عند الاقتضاء، مع إبراز مواطن القوة أو النقص واقتراح الحل الممكن .ويجب ألا تتضمن أفكاراً جديدة لم تناقش في صلب الموضوع.

سادساً :أمثلة من القانون الخاص

مثال تطبيقي :نص حول الشكلية في عقد بيع عقار :يدرس الطالب طبيعة الشكلية ووظيفتها، وهل تتعلق بانعقاد التصرف أو إثباته أو الاحتجاج به، ثم يحدد الآثار المترتبة على تخلفها وفق النصوص السارية والاجتهاد القضائي .ولا يكتفي بتعريف الرسمية تعريفاً عاماً.

[1]-تومي أكلي، المرجع السابق، ص980.

مثال تطبيقي :نص حول التعويض عن الضرر :يحدد الطالب عناصر المسؤولية وشروط قيامها، ويشرح العلاقة السببية والضرر القابل للتعويض، ثم يناقش حدود التعويض والاستثناءات الواردة في النص.

سابعاً :أخطاء يجب تجنبها

1. تحويل التعليق إلى تلخيص حرفي للنص.
2. الخروج إلى موضوع عام لا يعالجه النص.
3. إهمال تحديد مصدر النص أو تاريخ تعديله.
4. وضع إشكالية أوسع من مضمون النص أو لا يمكن الإجابة عنها في حجمه.
5. تقسيم الخطة بحسب فقرات النص آلياً.
6. إبداء رأي شخصي دون سند تشريعي أو فقهي أو قضائي.[1]

المطلب الثاني :منهجية التعليق على الأحكام والقرارات القضائية

يُعدّ التعليق على الأحكام والقرارات القضائية من أهم التطبيقات العملية للمنهجية القانونية، باعتباره وسيلة علمية وتدريبية تسمح لطالب القانون بالانتقال من دراسة القواعد القانونية بصورة نظرية إلى فهم كيفية تطبيقها من طرف الجهات القضائية على النزاعات المعروضة عليها. فالحكم أو القرار القضائي لا يمثل مجرد نتيجة تنتهي بها الخصومة، وإنما يعكس العمل الفكري والقانوني الذي يقوم به القاضي، من خلال دراسة الوقائع، وتكييفها تكييفاً قانونياً، وتحديد الإشكال المطروح، ثم اختيار القاعدة القانونية المناسبة وتطبيقها للوصول إلى الحل القانوني الملائم.

وتكمن أهمية التعليق على الأحكام والقرارات القضائية في تمكين الطالب من فهم وتفسير الحلول التي تتوصل إليها الجهات القضائية، وتحليل الأسس والحجج القانونية التي اعتمد عليها القاضي في تسبيب حكمه أو قراره، فضلاً عن تنمية قدرته على تقييم مدى سلامة التطبيق القانوني ومدى انسجامه مع النصوص التشريعية والآراء الفقهية والاجتهادات القضائية ذات الصلة. كما يساعد هذا التمرين على اكتساب الدقة والوضوح في التعبير القانوني، والقدرة على التمييز بين الوقائع والادعاءات والإجراءات والمسائل القانونية التي يقوم عليها النزاع.[2]

---

[1]–تومي أكلي، المرجع السابق، ص982.

[2]–ليلى كراش، المرجع السابق، ص130.

وتتطلب عملية التعليق على الأحكام والقرارات القضائية اتباع منهجية محددة تضمن حسن دراسة القرار وفهم مضمونه، إذ تبدأ بمرحلة تحضيرية يتم خلالها استخراج العناصر الأساسية المتمثلة في أطراف النزاع، والوقائع القانونية، والإجراءات القضائية، وادعاءات الخصوم، والمشكل القانوني، والحل الذي انتهت إليه الجهة القضائية، ومنطوق القرار، ثم تحديد الخطة المناسبة لمعالجة المسائل القانونية المطروحة. وتليها مرحلة تحليلية يتم فيها عرض الموضوع ومناقشة الحل القضائي في ضوء القواعد القانونية والمراجع الفقهية والاجتهادات القضائية، مع إمكانية تقييم موقف القاضي وإبداء الملاحظات النقدية المؤسسة قانوناً.

وعليه، فإن التعليق على الأحكام والقرارات القضائية لا يقتصر على إعادة سرد وقائع النزاع أو نقل حيثيات القرار، وإنما يقوم أساساً على فهم المنطق القانوني الذي اعتمده القاضي وتحليل مدى سلامته، مع الالتزام بحدود المسألة القانونية المعروضة وعدم الحلول محل القاضي في الفصل في النزاع.

وبناءً على ذلك، تقتضي دراسة منهجية التعليق على الأحكام والقرارات القضائية التطرق إلى مفهوم هذا التعليق وأهدافه، ثم بيان مراحله وخطواته، من خلال التمييز بين المرحلة التحضيرية والمرحلة التحليلية، باعتبارهما أساس إعداد تعليق قانوني سليم ومنظم.

أولاً :مفهوم التعليق القضائي وطبيعته

الحكم أو القرار القضائي هو عمل يصدر عن جهة قضائية للفصل في خصومة أو مسألة معروضة عليها، ويكشف عن كيفية فهم القاضي للوقائع وتكييفها وتطبيق القاعدة القانونية عليها .ويختلف استعمال مصطلحي الحكم والقرار بحسب النظام الإجرائي والجهة القضائية التي أصدرتهما؛ لذلك يجب ذكر التسمية الواردة في الوثيقة محل الدراسة.

والتعليق على الحكم أو القرار هو دراسة قانونية تطبيقية تهدف إلى فهم النزاع والحل الذي انتهى إليه القاضي، وتحليل الأساس القانوني والاستدلال الذي اعتمده، ثم تقييم سلامة هذا الحل في ضوء التشريع والفقه والاجتهاد القضائي .ولا تتمثل مهمة الطالب في إصدار حكم جديد في النزاع، بل في تفسير الحكم ومناقشة منطقه القانوني.[1]

[1]–ليلى كراش، المرجع السابق، ص132.

ثانياً :التمييز بين تحليل القرار والتعليق عليه

تحليل القرار :يركز على تفكيك القرار واستخراج وقائعه وإجراءاته وادعاءات الأطراف والمشكل القانوني والحل والمنطوق، دون ضرورة إصدار نقد أو تقييم.

التعليق على القرار :يتضمن جميع عناصر التحليل، ثم يضيف مناقشة الحل وتقييمه وتحديد مدى سلامة الأساس القانوني الذي اعتمده القاضي، ومقارنته بالاتجاهات الفقهية والقضائية ذات الصلة.

ثالثاً :المرحلة التحضيرية

تتمثل في قراءة القرار كاملاً، وتحديد هويته، ثم استخراج العناصر التالية بدقة:

أ- تحديد هوية القرار

1. الجهة القضائية التي أصدرته، والغرفة أو القسم إن ورد.
2. رقم القرار أو القضية، وتاريخ صدوره، والبيانات المرجعية المتاحة.
3. أسماء الأطراف وصفاتهم الإجرائية، مع مراعاة سرية البيانات عند النشر أو العرض.
4. موضوع النزاع أو طبيعة الدعوى، والنصوص القانونية التي استند إليها القرار.

ب-استخراج الوقائع

الوقائع هي الأحداث أو التصرفات التي أدت إلى نشوء النزاع .ويجب استخراج الوقائع المنتجة، أي التي تؤثر في الحل القانوني، وعرضها بترتيب زمني ومنطقي، دون افتراض وقائع غير مذكورة في القرار أو إضافة تكييف قانوني غير لازم في هذه المرحلة.

1. الاقتصار على الوقائع المؤثرة في حل النزاع.
2. عدم إدخال معلومات من خارج القرار باعتبارها وقائع ثابتة.
3. تجنب النقل الحرفي المطول؛ وتستعمل الصياغة الخاصة بالطالب مع الحفاظ على المعنى.
4. التمييز بين الواقعة الثابتة والواقعة التي يختلف بشأنها الخصوم.

مثال تطبيقي :في نزاع حول بيع منقول :يذكر أن البائع أبرم عقداً مع المشتري، وأن المشتري تسلم المبيع، ثم ادعى ظهور عيب فيه بعد التسليم .ولا يقال منذ البداية إن البائع ارتكب تدليساً أو إن العقد باطل؛ فهذه أوصاف قانونية تستلزم التحليل.

ج- الإجراءات القضائية

الإجراءات هي المراحل التي مرت بها الخصومة منذ رفع الدعوى إلى غاية صدور القرار محل التعليق .ويذكر الطالب الجهة التي نظرت النزاع، وتاريخ الحكم أو القرار، وطريق الطعن، ونتيجته، بقدر ما تسمح به الوثيقة.[1]

1. مرحلة الدرجة الأولى :رفع الدعوى والطلبات والحكم الصادر.
2. مرحلة الاستئناف :من استأنف، وما الذي طلبه، وما انتهى إليه المجلس أو جهة الاستئناف.
3. مرحلة الطعن بالنقض أو المراجعة :أسباب الطعن والقرار الصادر فيها، وفق النظام الإجرائي المطبق.
4. لا تذكر مرحلة غير موجودة في الملف، ولا تفترض أن النزاع مر بجميع درجات التقاضي.

تنبيه منهجي :تغيرت بعض أحكام الإجراءات المدنية والإدارية في الجزائر عبر تعديلات تشريعية؛ لذلك يجب الرجوع إلى قانون الإجراءات المدنية والإدارية بصيغته المحينة وعدم الاعتماد على الشروح القديمة وحدها عند بيان طرق الطعن أو آجالها.

د-ادعاءات وطلبات الأطراف

الادعاءات هي الحجج والأوجه التي يتمسك بها الخصوم لتأييد طلباتهم أو رفض طلبات الطرف الآخر .ويجب استخراجها كما ورد مضمونها في القرار، مع التمييز بين طلبات المدعي أو الطاعن ودفوع المدعى عليه أو المطعون ضده.

1. ذكر الطلبات الأصلية والاحتياطية إن وجدت.
2. عرض أوجه الطعن أو الدفوع الجوهرية بترتيبها.
3. عدم اختراع دفع لم يرد في القرار.
4. عدم اختصار الادعاء بطريقة تخل بمعناه أو تغير حجته.

[1]-ليلى كراش، المرجع السابق، ص133.

هـ-تحديد المشكل القانوني

المشكل القانوني هو السؤال الدقيق الذي كان على القاضي الإجابة عنه للفصل في النزاع .ويستخرج من الوقائع بعد تكييفها، ومن طلبات الأطراف ودفوعهم، ومن الأساس الذي اعتمده القاضي في الحل . ويجب أن يكون تطبيقياً لا نظرياً عاماً.[1]

مثال تطبيقي :صياغة عامة ضعيفة: ما هي أحكام المسؤولية المدنية؟ .«صياغة أدق» :هل تتوافر شروط مسؤولية البائع عن العيب الذي ظهر في المبيع بعد التسليم، وما أثر ثبوت ذلك في حقوق المشتري؟.

و- استخراج الحل القانوني والمنطوق

الحل القانوني هو الموقف الذي تبنته المحكمة لمعالجة المشكل، ويستخلص من الأسباب والتعليل القانوني .أما المنطوق فهو ما قضت به المحكمة فعلياً، كقبول الدعوى أو رفضها أو إلغاء الحكم أو نقض القرار أو غير ذلك .ويجب عدم الخلط بين أسباب الحكم ومنطوقه؛ فقد تكون الأسباب مبينة لقاعدة قانونية بينما يحدد المنطوق الأثر القضائي النهائي.

ز- إعداد الخطة

الخطة هي إجابة منظمة عن المشكل القانوني، ولذلك يجب أن تنطلق من الحل الذي تبناه القاضي ومن عناصر النزاع، لا من تقسيم نظري جاهز .وتكون غالباً ثنائية ومتوازنة، وعناوينها مرتبطة بوقائع القضية وبالمسائل التي فصل فيها القرار.

رابعاً :المرحلة التحريرية

1-مقدمة

تتضمن التعريف بالقرار وجهته ورقمه وتاريخه وموضوعه، وعرض الوقائع بإيجاز، ثم الإجراءات، والطلبات والدفوع الأساسية، والمشكل القانوني، وأخيراً الخطة .وتكتب العناصر في فقرات مترابطة دون عناوين داخلية طويلة.

[1]-ليلى كراش، المرجع السابق، ص136.

2- صلب الموضوع

يناقش الطالب الحل القضائي تبعاً للخطة .ويشرح القاعدة القانونية التي اعتمدها القاضي، ويبين كيفية تطبيقها على الوقائع، ويختبر مدى كفاية التعليل واتساقه مع النصوص والاجتهادات الأخرى .ويمكن أن يستعين بقرارات سابقة أو لاحقة إذا كانت مرتبطة مباشرة بالمسألة.

ينبغي ألا يتحول صلب الموضوع إلى إعادة كتابة حيثيات القرار أو سرد نظري مطول .القيمة المضافة للطالب تظهر في تفسير الاستدلال القضائي وتقييمه، مع التمييز بين ما قررته المحكمة وما يستنتجه الطالب.

3- الخاتمة

تتضمن موقفاً موجزاً من الحل القضائي، مع إبراز أهم النتائج ومواطن القوة أو القصور في التعليل . ويجب أن يكون النقد بناءً ومؤسساً على قاعدة قانونية أو اتجاه قضائي أو حجة فقهية، لا على مجرد الانطباع الشخصي.

المطلب الثالث :منهجية حل الاستشارة القانونية

تُعدّ الاستشارة القانونية من أبرز التطبيقات العملية للمنهجية القانونية، باعتبارها وسيلة تهدف إلى تدريب الطالب على توظيف المعارف والقواعد القانونية في معالجة الوقائع والنزاعات التي قد تعرض في الحياة العملية، من خلال البحث عن الحكم القانوني المناسب وتقديم الحل الذي يتفق مع أحكام التشريع ومبادئ القانون. فهي تمثل عملية فكرية وعلمية تقوم على دراسة مجموعة من الوقائع التي يعرضها الشخص المستشير على المختص القانوني، قصد معرفة الموقف القانوني السليم والآثار المترتبة عنها والوسائل القانونية الممكنة لحماية حقوقه ومصالحه.[1]

وتكتسي منهجية حل الاستشارة القانونية أهمية خاصة بالنسبة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص قانون خاص، لأنها تمكنهم من اكتساب مهارة التعامل مع مختلف المنازعات المرتبطة بالعلاقات الخاصة، ولا سيما المسائل المتعلقة بالعقود والالتزامات والمسؤولية المدنية والحقوق العينية والأحوال الشخصية، فضلاً عن تدريبهم على تحديد الوقائع المنتجة في النزاع، وتمييز المسائل القانونية المثارة، وتكييفها تكييفاً صحيحاً، ثم البحث عن النصوص القانونية الواجبة التطبيق للوصول إلى الحل المناسب.

[1]- عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، المرجع السابق، ص 150.

ولا يقتصر حل الاستشارة القانونية على تقديم إجابة مباشرة عن السؤال المطروح، وإنما يتطلب اتباع خطوات منهجية دقيقة تبدأ بقراءة الوقائع وفهمها واستخراج العناصر الأساسية منها، مع ترتيبها ترتيباً منطقياً وزمنياً، ثم تحديد المسألة أو المسائل القانونية التي تثيرها، وصياغة الإشكالية بصورة قانونية دقيقة. وبعد ذلك، ينتقل الطالب إلى مناقشة الإشكالات المطروحة بالاستناد إلى النصوص التشريعية والآراء الفقهية والاجتهادات القضائية ذات الصلة، مع ضرورة تطبيق القواعد القانونية على الوقائع للوصول إلى حلول واضحة ومبررة.

وتتميز الاستشارة القانونية عن التعليق على النصوص والأحكام والقرارات القضائية بكونها تنطلق أساساً من وقائع يطرحها المستشير، ويكون المطلوب من الطالب إيجاد الحل القانوني الملائم لها، بينما يقوم التعليق على دراسة نص قانوني أو عمل قضائي محدد وتحليل مضمونه ومناقشة ما يتضمنه من أحكام ومسائل قانونية.

وعليه، فإن دراسة منهجية حل الاستشارة القانونية تقتضي التطرق إلى مفهومها وبيان أهميتها وأهدافها، ثم تحديد المراحل والخطوات الواجب اتباعها، وذلك من خلال التمييز بين المرحلة التحضيرية التي تشمل استخراج الوقائع وتحديد المسائل القانونية، والمرحلة التحريرية التي تتضمن صياغة المقدمة ومناقشة الموضوع والوصول إلى الحوصلة أو النتيجة النهائية التي تجيب عن التساؤلات المطروحة.[1]

أولاً :مفهوم الاستشارة القانونية

الاستشارة القانونية هي رأي قانوني يقدم رداً على وقائع أو سؤال يطرحه شخص يطلب معرفة مركزه القانوني والخيارات المتاحة له والإجراءات التي يمكن اتباعها .وهي تمرين عملي يضع الطالب في موقع المستشار الذي يتعين عليه فهم الوقائع وتكييفها وتحديد القواعد الواجبة التطبيق ثم اقتراح الحل القانوني الأكثر ملاءمة.

وتختلف الاستشارة عن التعليق على النص؛ فالتعليق يفسر النص ويناقشه وقد ينتقده، بينما تنطلق الاستشارة من القانون الساري لتحديد ما يستطيع المستشير فعله في وضعه الواقعي .كما تختلف عن التعليق على القرار؛ لأنها لا تقيّم حكماً قضائياً بالضرورة، بل تبحث عن الحل الممكن لمسألة لم تحسم بعد أو عن الخيارات القانونية المتاحة.

[1]– عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، المرجع السابق، ص 156.

ثانياً :أهداف حل الاستشارة

1. تدريب الطالب على تحويل الوقائع العادية إلى وقائع ذات دلالة قانونية.
2. تحديد المسائل القانونية المتعددة داخل واقعة واحدة.
3. اختيار النصوص القانونية المناسبة والتحقق من سريانها.
4. الموازنة بين الحلول الممكنة وتحديد الأدلة اللازمة.
5. تقديم نتيجة واضحة وعملية يستطيع المستشير فهمها. [1]

ثالثاً :المرحلة التحضيرية

أ-قراءة الوقائع وتنظيمها

قد يعرض المستشير الوقائع بلهجة غير قانونية أو بترتيب غير زمني .لذلك يعيد الطالب صياغتها بلغة قانونية، ويرتبها حسب حدوثها، ويميز بين الوقائع الجوهرية والثانوية.

1. الوقائع المنتجة :هي التي تؤثر في تحديد القاعدة أو الحل.
2. الوقائع غير المؤثرة :يمكن إغفالها إذا لم تغير التكييف أو النتيجة.
3. الوقائع الناقصة :لا يجوز اختلاقها؛ بل يشار إلى أن الحل يتوقف على إثباتها أو التحقق منها.
4. الإجراءات السابقة :الإنذار أو الإعذار أو التبليغ أو رفع الدعوى، تذكر إذا كان لها أثر قانوني.

ب- التكييف القانوني للوقائع

بعد ترتيب الوقائع، يحدد الطالب طبيعتها :هل يتعلق الأمر بعقد بيع أم إيجار أم وكالة؟ هل نحن أمام مسؤولية عقدية أم تقصيرية؟ هل التصرف صحيح أم يثار بشأنه عيب من عيوب الرضا أو نقص في الأهلية أو تخلف لشكلية؟ التكييف هو الذي يوجه الباحث إلى النصوص الصحيحة.

3-استخراج المسائل القانونية

قد تتضمن الاستشارة سؤالاً واحداً أو عدة أسئلة .على الطالب تفكيكها إلى مسائل مستقلة ومترابطة، مثل صحة العقد، وإمكان فسخه، وحق المطالبة بالتعويض، والجهة القضائية المختصة، وعبء الإثبات أو التقادم بحسب موضوع النزاع.

---

[1]-ليلى كراش، المرجع السابق، ص140.

4-البحث عن القواعد القانونية الواجبة التطبيق

يرجع الطالب إلى النصوص التشريعية السارية، ثم إلى الاجتهاد القضائي والفقه عند الحاجة . ويجب أن يفحص نطاق تطبيق النص من حيث الأشخاص والموضوع والزمان، وأن يتحقق من التعديلات والاستثناءات والشروط الإجرائية.

5-تحديد الحلول الممكنة

لا تتطلب كل الاستشارات حلاً واحداً .فقد تتعدد النتائج تبعاً لثبوت واقعة أو عدم ثبوتها، أو لاختلاف التكييف .على الطالب عرض الاحتمالات المدعومة قانوناً، وبيان شروط كل حل، ثم ترجيح ما يبدو أكثر قوة، مع توضيح ما قد يغير النتيجة.

رابعاً :المرحلة التحريرية

1- مقدمة

تعرض الوقائع الأساسية بإيجاز، وتحدد المسألة أو المسائل القانونية، ثم تعلن الخطة التي ستنتظم الإجابة .لا ينبغي أن تتضمن المقدمة حلاً نهائياً قبل تحليل المسائل.

2- العرض أو المناقشة

يعالج الطالب كل مسألة قانونية بصورة مستقلة وفق منهج الاستدلال القانوني :يذكر القاعدة، ثم يشرح شروطها، ثم يطبقها على الوقائع، ثم يخلص إلى نتيجة جزئية واضحة .وهذه الطريقة تعرف عملياً بقاعدة :القاعدة القانونية، الوقائع، التطبيق، النتيجة.[1]

أ -**القاعدة القانونية** :بيان النص أو المبدأ القانوني المنظم للمسألة.

ب -**التطبيق** :ربط كل شرط من شروط القاعدة بالوقائع المتاحة، وبيان ما ثبت وما لم يثبت.

ج -**النتيجة الجزئية** :تحديد أثر توافر الشروط أو تخلفها، مع ذكر البدائل عند وجود أكثر من احتمال.

[1]-ليلى كراش، المرجع السابق، ص140.

3- الخاتمة أو الحوصلة

تقدم خلاصة عملية مختصرة تجيب عن أسئلة المستشير :ما الحق الذي يمكن المطالبة به؟ ما الإجراء المناسب؟ ما المستندات أو الأدلة التي ينبغي الاحتفاظ بها؟ هل توجد آجال يجب مراعاتها؟ ويجب تجنب تقديم ضمان مطلق للنتيجة إذا كانت متوقفة على الإثبات أو تقدير القضاء.

خامساً :نموذج تطبيقي في القانون الخاص

مثال تطبيقي :الوقائع المفترضة :اشترى شخص جهازاً إلكترونياً، وبعد التسليم اكتشف عطلاً مؤثراً، وادعى أن البائع كان يعلم به .يسأل المشتري عن حقوقه .يبدأ الطالب بتحديد عقد البيع، وتاريخ التسليم، وطبيعة العيب ووقت ظهوره، وهل كان خفياً ومؤثراً، وهل أخطر البائع، وهل يوجد ضمان تعاقدي أو تشريعي .ثم يبحث في أحكام ضمان العيوب والفسخ أو إنقاص الثمن والتعويض عند توافر شروطه، مع عدم الجزم قبل التحقق من الإثبات والآجال والنصوص السارية.

سادساً :أخطاء شائعة في الاستشارة

1. إعادة سرد الوقائع دون تكييفها أو ترتيبها.
2. الخلط بين المسؤولية العقدية والتقصيرية.
3. الاستناد إلى نص غير سارٍ أو لا ينطبق على النزاع.
4. طرح إشكالية عامة لا تعالج السؤال الحقيقي للمستشير.
5. تقديم نتيجة دون بيان القاعدة والشروط والتطبيق.
6. إهمال الإثبات والآجال والاختصاص والإجراءات عندما تكون مؤثرة.

المطلب الرابع :منهجية إعداد المذكرة الاستخلاصية

تُعدّ المذكرة الاستخلاصية من الأعمال التطبيقية التي تهدف إلى تنمية قدرة الطالب على قراءة الوثائق القانونية المختلفة وفهم مضامينها، واستخراج الأفكار والمعلومات الأساسية منها، ثم تنظيمها وتركيبها في عرض مترابط ومنسجم يعالج موضوعاً قانونياً محدداً. وتكمن أهميتها في تدريب الطالب على التحليل والتركيب والاختصار، والتمييز بين الأفكار الجوهرية والثانوية، مع الالتزام بمضمون الوثائق المقدمة واحترام منهجية العرض الموضوعي والمنظم.

وعليه، تقتضي دراسة منهجية إعداد المذكرة الاستخلاصية التطرق إلى مفهومها وخصائصها، ثم بيان مراحل إعدادها والخطوات الواجب اتباعها لضمان سلامة صياغتها ودقة نتائجها.

أولاً :مفهوم المذكرة الاستخلاصية

المذكرة الاستخلاصية (Note de synthèse) عمل قانوني منهجي ينجزه الطالب بالاعتماد على مجموعة وثائق مقدمة إليه، قد تكون تشريعية أو تنظيمية أو قضائية أو فقهية أو غيرها من الوثائق ذات الصلة، ويكون بينها رابط موضوعي مشترك .والمطلوب هو اكتشاف الموضوع الجامع، واستخراج الأفكار والأحكام المتصلة به، وتنظيمها في عرض مختصر ومترابط وفق خطة واضحة.

لا يكون موضوع الملف مصرحاً به دائماً في عنوان مباشر؛ فقد يتعين على الطالب استنتاجه من الكلمات المفتاحية والأفكار المشتركة أو المتعارضة بين الوثائق .لذلك فالمذكرة الاستخلاصية أشبه ببحث قانوني قصير تكون الوثائق المقدمة هي مادته الأساسية ومصادره المباشرة.[1]

الفكرة الجوهرية :لا تلخص الوثيقة الأولى ثم الثانية ثم الثالثة على نحو منفصل، وإنما تجمع الأفكار المتصلة بموضوع واحد، وتناقشها ضمن محاور موضوعية، مع الاستناد إلى الوثائق لإثبات كل فكرة.

ثانياً :أهمية المذكرة الاستخلاصية لطالب القانون الخاص

1. تدريب الطالب على قراءة عدد كبير من الوثائق في وقت محدد.
2. تعزيز القدرة على اكتشاف الرابط المشترك بين النص التشريعي والحكم القضائي والرأي الفقهي.
3. تنمية مهارة المقارنة بين الأحكام القانونية والاتجاهات القضائية.
4. التدريب على الاختصار دون الإخلال بالمعنى القانوني.

[1]– منى بومعزة، محاضرات في منهجية البحث العلمي، مطبوعة جامعية، جامعة عنابة، 2022، ص 156.

5. قياس القدرة على بناء خطة تجمع أفكاراً متعددة في موضوع موحد.
6. اكتساب مهارة إعداد ملفات قانونية مركبة كما يحدث في العمل القضائي والاستشاري.

ثالثاً :طبيعة الوثائق التي يمكن أن يتضمنها الملف

1. نصوص تشريعية :مواد من القانون المدني أو التجاري أو قوانين خاصة.
2. نصوص تنظيمية :مراسيم أو قرارات أو لوائح متصلة بالموضوع.
3. اجتهادات قضائية :أحكام أو قرارات صادرة عن المحاكم أو الجهات القضائية العليا.
4. نصوص فقهية :مقتطفات من كتب أو مقالات أو تعليقات قانونية.
5. وثائق تطبيقية أخرى :عقود أو مراسلات أو إحصاءات أو تقارير، إذا كان موضوع الملف يقتضيها.

مثال تطبيقي :ملف حول حماية المشتري من العيوب في عقد البيع قد يتضمن مواد من القانون المدني، وقراراً قضائياً حول شروط العيب الخفي، ومقتطفاً فقهياً يشرح ضمان العيوب، ووثيقة تتعلق بالتزامات البائع أو المستهلك .وحدة الموضوع لا تتحقق بتشابه شكل الوثائق، بل باتصالها جميعاً بمسألة قانونية واحدة.[1]

رابعاً :الفرق بين المذكرة الاستخلاصية والتمارين الأخرى

التعليق على النص :ينطلق من نص محدد يفسره ويناقشه وقد ينتقده .أما المذكرة الاستخلاصية فتنطلق من ملف متعدد الوثائق، وتستخرج موضوعه الجامع وتعرض ما تضمنته الوثائق دون تحويلها إلى تعليق مستقل على كل وثيقة.

التعليق على القرار القضائي :يركز على قرار واحد غالباً، ويحلل وقائعه وإجراءاته وحله ويقيم تعليله .أما المذكرة فتدمج أحكاماً أو قرارات متعددة مع نصوص وآراء فقهية وفق موضوع شامل.

الاستشارة القانونية :تبحث عن حل عملي لوقائع يعرضها المستشير، وتستند إلى القانون الساري لتحديد الحقوق والخيارات .أما المذكرة فمهمتها الأساسية تركيب مضمون الوثائق المقدمة واستخلاص دلالاتها المشتركة.

التلخيص العادي :يعرض محتوى كل وثيقة على حدة وباختصار .أما الاستخلاص فيعيد بناء المادة كلها بحسب الأفكار والمحاور، ويبرز الصلات والتكامل أو الاختلاف بين الوثائق.

[1]– إدريس فاضلي، الوجيز في المنهجية والبحث العلمي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 130.

خامساً :المرحلة التحضيرية للمذكرة الاستخلاصية

1- جرد الوثائق وتحديد طبيعتها

يبدأ الطالب بإحصاء الوثائق وعددها وترقيمها، ثم يحدد نوع كل وثيقة ومصدرها وتاريخها وموضوعها .ويستحسن إعداد جدول أو بطاقة لكل وثيقة تتضمن :رقمها، طبيعتها، مصدرها، الفكرة الأساسية، القاعدة القانونية التي تتضمنها، علاقتها ببقية الوثائق.

2- القراءة المتدرجة

تتم القراءة على مراحل :قراءة سريعة لأخذ فكرة عامة عن الملف؛ ثم قراءة عادية لفهم كل وثيقة؛ ثم قراءة مركزة للأجزاء المهمة مع وضع خط تحت المصطلحات والعبارات القانونية المفتاحية .ولا يجوز إهمال وثيقة لمجرد أنها قصيرة أو تبدو مكررة.

3- تلخيص كل وثيقة في بطاقة عمل

يعد الطالب ملخصاً موجزاً لكل وثيقة في المسودة فقط لتسهيل المقارنة والرجوع إليها .ولا يعني ذلك أن يخصص في المذكرة النهائية فقرة لكل وثيقة .وينبغي أن يحدد الملخص :موضوع الوثيقة، حكمها أو فكرتها، حجتها، والاستنتاج الذي يمكن توظيفه.

4- استخراج الكلمات المفتاحية والفكرة الجامعة

الكلمات المفتاحية هي المفاهيم التي تتكرر أو تتصل ببعضها في الوثائق، مثل العقد، الرضا، البطلان، التعويض، حسن النية، الالتزام، الإثبات .ومن خلال تجميعها يمكن الوصول إلى الفكرة العامة التي تدور حولها الوثائق.

5- المقارنة والربط بين الوثائق

بعد فهم كل وثيقة، يقارن الطالب بينها ليكشف ما إذا كانت متكاملة أو متعارضة أو تكشف تطوراً في التشريع أو القضاء .فقد يقرر النص قاعدة عامة، ويبين الحكم القضائي كيفية تطبيقها، ويشرح الفقه أساسها أو شروطها .وقد تختلف الوثائق في التفسير أو في النتيجة، فيجب عرض الاختلاف بأمانة دون اختلاق توفيق غير موجود.[1]

[1]- إدريس فاضلي، المرجع السابق، ص 130.

6- صياغة الإشكالية

تستخرج الإشكالية من مجموع الوثائق لا من وثيقة واحدة فقط .ويتصور الطالب الملف كله جواباً عن سؤال قانوني، ثم يصوغ السؤال الذي يجمع عناصره ويحدد نطاقه .ويجب أن تكون الإشكالية شاملة للموضوع لكنها قابلة للمعالجة في حجم المذكرة.

مثال تطبيقي :إذا تناولت الوثائق تكوين العقد، وعيوب الرضا، وحكم قضائي قضى بإبطال عقد بسبب تدليس، وآراء فقهية حول حماية الإرادة، يمكن صياغة الإشكالية كالآتي» :كيف يوازن القانون الخاص بين مبدأ القوة الملزمة للعقد وحماية الإرادة من العيوب التي تؤثر في سلامة الرضا؟.«

7-وضع الخطة

تستند الخطة إلى الأفكار المستخلصة من جميع الوثائق، لا إلى ترتيب الوثائق في الملف .ويمكن أن تكون ثنائية أو على شكل محاور أو مطالب بحسب حجم الموضوع وتعليمات الأستاذ .ومن الضروري أن تستوعب الخطة جميع الأفكار الجوهرية، وأن تكون عناوينها دقيقة ومتوازنة، وألا تخصص مبحثاً مستقلاً لكل وثيقة.

مثال تطبيقي :خطة ممكنة لملف عيوب الرضا في العقد :المبحث الأول :الأساس القانوني لحماية سلامة الرضا عند تكوين العقد .المبحث الثاني :آثار ثبوت عيب الرضا ووسائل حماية المتعاقد المتضرر.

سادساً :المرحلة التحريرية للمذكرة الاستخلاصية

1-مقدمة

تكون المقدمة قصيرة ومباشرة، وتضم :التعريف بالموضوع العام الذي يجمع الوثائق؛ الإشارة الموجزة إلى طبيعة الملف ومكوناته؛ إبراز أهمية المسألة؛ طرح الإشكالية؛ ثم الإعلان عن الخطة .لا داعي لشرح كل وثيقة بالتفصيل في المقدمة.[1]

مثال تطبيقي :يعالج الملف موضوع حماية الرضا في تكوين العقد، من خلال نصوص تشريعية وأحكام قضائية وآراء فقهية تتناول عيوب الإرادة وآثارها .وتبرز أهمية الموضوع في ارتباطه باستقرار المعاملات من جهة، وضمان حرية الإرادة وسلامتها من جهة أخرى .ومن ثم يطرح التساؤل حول مدى كفاية

[1]- عمار بوحوش، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 130.

القواعد القانونية والوسائل القضائية لتحقيق هذه الحماية .وللإجابة عن ذلك نتناول أولاً الأساس القانوني لحماية الرضا، ثم آثار ثبوت عيوبه على العقد.

2-العرض أو صلب المذكرة

هو الجزء الأساسي، وفيه تنفذ الخطة وتدمج أفكار الوثائق داخل محاورها .ويستحسن أن تكون كل فقرة مبنية على فكرة واحدة، وأن تتضمن الإحالة إلى الوثيقة التي تدعمها، مثل» :وفقاً للوثيقة رقم«1 ، أو» وقد أكدت المحكمة في الوثيقة رقم«...3 ، أو» ويذهب الرأي الفقهي الوارد في الوثيقة رقم 4 إلى.«....

1. الكتابة بأسلوب الطالب مع المحافظة على المعنى الذي تقرره الوثائق.
2. عدم ترتيب العرض وفق أرقام الوثائق، بل وفق الخطة الموضوعية.
3. إدماج أكثر من وثيقة في الفقرة الواحدة إذا كانت تعالج الفكرة نفسها.
4. بيان أوجه التكامل أو الاختلاف بين الوثائق، مع الالتزام بمضمونها.
5. تجنب النقد الشخصي والتوسع في معلومات من خارج الملف إذا كان التكليف يطلب الاستخلاص حصراً.
6. الاقتصاد في الاقتباس الحرفي، وعدم تشويه النصوص أو حذف ما يغير معناها.
7. المحافظة على الإيجاز والترابط واللغة القانونية الدقيقة.[1]

3- الخاتمة أو الحوصلة

توجد ممارسات جامعية مختلفة بشأن الخاتمة في المذكرة الاستخلاصية :فبعض التوجيهات تطلب حوصلة قصيرة للنتائج، بينما ترى أخرى أن الخاتمة ليست لازمة لأن المقصود عرض مضمون الملف . لذلك تكون تعليمات الأستاذ أو الامتحان هي المرجع الأول .وإذا لم توجد تعليمات، يمكن إنهاء المذكرة بفقرة قصيرة جداً تجمع أهم ما أسفرت عنه الوثائق دون نقد شخصي أو إضافة معلومات جديدة.

سابعاً :مثال تطبيقي متكامل في القانون الخاص

الموضوع المفترض": كحماية المشتري من العيب الخفي في عقد البيع" .الملف يتضمن خمس وثائق:

- الوثيقة :1 نص تشريعي ينظم ضمان البائع للعيوب في المبيع.
- الوثيقة :2 نص يبين شروط الفسخ أو إنقاص الثمن عند تحقق الضمان.

[1]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 130.

- الوثيقة :3 قرار قضائي يناقش مدى خفاء العيب وتأثيره في قيمة المبيع أو صلاحيته للاستعمال.
- الوثيقة :4 مقتطف فقهي يشرح التمييز بين العيب الظاهر والعيب الخفي.
- الوثيقة :5 قرار قضائي يتناول عبء إثبات العيب أو توقيت ظهوره.

بعد القراءة، يلاحظ الطالب أن جميع الوثائق تدور حول ضمان العيب الخفي وشروطه وآثاره، وأن بعضها يركز على ماهية العيب وشروطه، وبعضها الآخر على الإثبات والجزاء .ومن ثم يمكن صياغة الإشكالية : ما الشروط التي يتوقف عليها قيام ضمان العيب الخفي، وما الآثار القانونية المترتبة على ثبوته لفائدة المشتري؟ .

المبحث الأول :شروط قيام ضمان العيب الخفي

المطلب الأول :تحديد مفهوم العيب الخفي ومعايير تمييزه عن العيب الظاهر.

المطلب الثاني :الشروط الواجب توافرها في العيب والالتزامات المرتبطة بإثباته أو إخطار البائع، وفق مضمون الوثائق.

المبحث الثاني :آثار ثبوت العيب الخفي ووسائل حماية المشتري

المطلب الأول :الخيارات القانونية المتاحة للمشتري، بحسب الأحكام الواردة في الملف.

المطلب الثاني :دور القضاء في تقدير العيب وإثباته وتحديد الجزاء المناسب.

في العرض، لا يكتب الطالب» :الوثيقة الأولى تقول «...ثم» الوثيقة الثانية تقول «...على التوالي؛ بل يشرح شروط العيب ويستند إلى الوثيقة التشريعية، ثم يبين كيفية تفسير القضاء لهذه الشروط في الوثيقتين القضائيتين، ويستعين بالرأي الفقهي لتوضيح المعيار .وعند الانتقال إلى الآثار، يدمج النصوص والقرارات المتصلة بالفسخ أو إنقاص الثمن أو التعويض بحسب ما يتضمنه الملف فعلاً.[1]

ثامناً :قواعد عملية للنجاح في المذكرة الاستخلاصية

1. لا تبدأ بالكتابة قبل فهم الملف بأكمله؛ فقد تكشف الوثيقة الأخيرة عن الفكرة الجامعة.
2. رقّم الوثائق واحتفظ ببطاقة موجزة لكل واحدة.
3. استخرج المصطلحات المشتركة ثم الأفكار التي تربطها.
4. لا تخلط بين فكرة الوثيقة ورأي الطالب؛ فالمذكرة ليست مجالاً لإبداء رأي شخصي حر.

[1]– عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 130.

5. لا تكرر الفكرة ذاتها كلما وردت في وثيقة جديدة؛ ادمجها وأبرز الإضافة التي تقدمها كل وثيقة.
6. احرص على أن يمكن للقارئ معرفة مصدر كل حكم أو رأي من خلال رقم الوثيقة.
7. راجع أن جميع الوثائق الجوهرية قد وظفت في موضعها المناسب، وألا يكون وجود وثيقة في الملف قد أهمل دون سبب.

خاتمة:

في ختام هذه الدراسة المتعلقة بمنهجية البحث العلمي وتطبيقاتها في مجال العلوم القانونية، يتضح أن البحث العلمي لم يعد مجرد نشاط فكري يقوم على جمع المعلومات وتقديمها، وإنما أصبح عملية علمية متكاملة تستند إلى مجموعة من الأسس والقواعد المنهجية التي تضمن سلامة التفكير ودقة التحليل وموضوعية النتائج. فالمنهجية تمثل الإطار المنظم الذي يوجه الباحث في مختلف مراحل إعداد بحثه، بدءاً من اختيار الموضوع وتحديد الإشكالية، مروراً بجمع المادة العلمية وتصنيفها وتحليلها، وصولاً إلى استخلاص النتائج وصياغة التوصيات وإخراج البحث في صورته النهائية.

وقد أظهرت هذه الدراسة أن الإلمام بمفاهيم العلم والمنهج وعلم المناهج يشكل نقطة الانطلاق الأساسية لفهم طبيعة البحث العلمي، ذلك أن العلم يقوم على المعرفة المنظمة القائمة على الملاحظة والتحليل والتفسير والاستدلال، في حين يمثل المنهج الطريق الذي يسلكه الباحث لدراسة الظواهر والإشكالات وفق خطوات محددة، أما علم المناهج فيعنى بدراسة الأسس والقواعد التي تحكم هذه المناهج وتحدد كيفية اختيارها وتوظيفها بحسب طبيعة الموضوع محل الدراسة.

كما تبين أن البحث العلمي يمثل نشاطاً فكرياً منظماً يهدف إلى الكشف عن الحقائق وفهم الظواهر ومعالجة المشكلات وإثراء المعرفة الإنسانية، ولا تتحقق أهدافه إلا بتوافر مجموعة من الشروط، من أهمها الموضوعية والدقة والأصالة والوضوح والالتزام بالقواعد العلمية. وتزداد أهمية هذه الشروط في مجال العلوم القانونية، بالنظر إلى خصوصية موضوعاتها وارتباطها بتنظيم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية وحماية الحقوق والحريات، الأمر الذي يتطلب من الباحث القانوني امتلاك قدرة على فهم النصوص القانونية وتفسيرها وتحليلها وربطها بالواقع التشريعي والقضائي والفقهي.

وقد كشفت الدراسة، من خلال تناول الأسس المنهجية لإعداد البحوث العلمية، أن نجاح البحث يرتبط بمدى احترام الباحث لمجموعة من المراحل المتكاملة، تبدأ باختيار موضوع تتوافر فيه الأهمية العلمية والعملية، وتحديد إشكالية دقيقة ومحددة، وصياغة الفرضيات عند الاقتضاء، ثم وضع خطة متوازنة تعكس طبيعة الموضوع وأبعاده، واختيار المناهج المناسبة لمعالجته، مع جمع المادة العلمية من مصادر موثوقة وتحليلها ومناقشتها بصورة موضوعية. كما أن سلامة البحث لا تتوقف عند صحة مضمونه العلمي، بل تتطلب أيضاً احترام الجوانب الشكلية والتنظيمية المتعلقة بتقسيم البحث وتنسيقه وتوثيق مراجعه وإعداد الهوامش وقائمة المصادر والمراجع، باعتبارها عناصر أساسية تمنحه الوضوح والانسجام والمصداقية.

ومن جهة أخرى، بينت الدراسة أن الالتزام بالأمانة العلمية والنزاهة الأكاديمية يشكل شرطاً جوهرياً لصحة العمل البحثي وقيمته، إذ يتعين على الباحث احترام حقوق المؤلفين، وتوثيق الاقتباسات والأفكار المستعان بها، والابتعاد عن السرقة العلمية والتزوير وتحريف النتائج أو نسبة أعمال الغير إلى نفسه. وقد ازدادت أهمية هذه الضوابط في ظل التحول الرقمي وانتشار تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي وفرت إمكانات واسعة لتسهيل الوصول إلى المعلومات ومعالجتها وتنظيمها، لكنها في المقابل أفرزت تحديات جديدة تتعلق بمصداقية المحتوى المولد، والتحقق من المصادر، وحماية البيانات الشخصية، واحترام حقوق الملكية الفكرية.

كما أظهرت الدراسة أن القيمة الحقيقية للمعرفة المنهجية تتجلى في تطبيقها العملي، ولا سيما في مجال العلوم القانونية، حيث لا يكفي أن يمتلك الطالب رصيداً نظرياً من القواعد والأحكام القانونية، بل ينبغي أن يكون قادراً على توظيفه في تحليل النصوص التشريعية، وفهم الأحكام والقرارات القضائية، ومعالجة الوقائع والنزاعات القانونية، واستخلاص الأفكار من الوثائق المختلفة. وهو ما يتجسد من خلال التعليق على النصوص القانونية، والتعليق على الأحكام والقرارات القضائية، وحل الاستشارات القانونية، وإعداد المذكرات الاستخلاصية، باعتبارها تمارين تطبيقية تنمي ملكة التفكير القانوني وتربط بين المعرفة النظرية والممارسة العملية.

وبناءً على ما تقدم، يمكن استخلاص مجموعة من النتائج العلمية والمنهجية، وتقديم جملة من الاقتراحات والتوصيات التي من شأنها المساهمة في تطوير البحث العلمي القانوني والارتقاء بمستواه الأكاديمي والعملي.

أولاً: النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة

من خلال دراسة مختلف المحاور المتعلقة بالعلم والمنهج والبحث العلمي والأسس المنهجية لإعداده، فضلاً عن تطبيقاته في مجال العلوم القانونية، تم التوصل إلى النتائج الآتية:

1. إن المنهجية العلمية تمثل عنصراً أساسياً في بناء البحث العلمي، لأنها توفر للباحث إطاراً منظماً يساعده على معالجة الموضوع بطريقة دقيقة ومتسلسلة، ويجنبه العشوائية والتكرار والتناقض في عرض الأفكار وتحليلها.
2. توجد علاقة تكامل وترابط بين العلم والمنهج وعلم المناهج، فالعلم يمثل المعرفة المنظمة التي يسعى الباحث إلى تطويرها، والمنهج يمثل الطريق المتبع للوصول إلى النتائج، بينما يهتم علم المناهج بدراسة الأسس والقواعد التي تحكم اختيار المناهج وتطبيقها.

3. إن البحث العلمي ليس مجرد تجميع للمعلومات والنصوص والمراجع، وإنما هو عملية تحليلية ونقدية تهدف إلى فهم الإشكاليات المطروحة وتفسيرها والوصول إلى نتائج علمية تستند إلى الأدلة والحجج والمناهج المناسبة.
4. إن اختيار موضوع البحث يمثل خطوة أساسية في إعداد العمل العلمي، إذ ينبغي أن يكون الموضوع واضحاً ومحدداً وذا أهمية علمية أو عملية، وأن يتناسب مع تخصص الباحث وإمكاناته العلمية والمصادر المتاحة لدراسته.
5. تحتل الإشكالية مكانة محورية في البحث العلمي، باعتبارها العنصر الذي يحدد اتجاه الدراسة ويرسم حدودها ويوجه اختيار الخطة والمناهج والمصادر، ولذلك فإن صياغتها بصورة دقيقة تسهم في تجنب الخروج عن الموضوع وتحقيق الانسجام بين مختلف أجزاء البحث.
6. إن اختيار المنهج العلمي لا ينبغي أن يكون اختياراً شكلياً، بل يجب أن يرتبط بطبيعة الموضوع والإشكالية المطروحة؛ فقد يستدعي البحث القانوني استعمال المنهج التحليلي لدراسة النصوص القانونية، والمنهج المقارن لإبراز أوجه التشابه والاختلاف بين التشريعات، والمنهج التاريخي لتتبع تطور قاعدة قانونية معينة.
7. إن إعداد خطة البحث يعد من أهم مراحل العمل العلمي، لأنها تمثل الهيكل الذي تنتظم من خلاله الأفكار والمسائل القانونية، ويشترط فيها أن تكون واضحة ومتوازنة ومترابطة، وأن تعكس بصورة مباشرة الإشكالية المطروحة وأهداف الدراسة.
8. إن جمع المادة العلمية يتطلب الاعتماد على مصادر متنوعة وموثوقة، تشمل النصوص التشريعية والتنظيمية، والكتب الفقهية، والمقالات العلمية المحكمة، والأحكام والقرارات القضائية، والاتفاقيات الدولية، مع ضرورة التحقق من صحة المعلومات ومدى حداثة النصوص القانونية المعتمدة.
9. إن الجوانب الشكلية والتنظيمية للبحث العلمي لا تقل أهمية عن مضمونه، إذ تساهم سلامة التقسيم والتنسيق والتوثيق وإعداد الهوامش وقائمة المراجع في تسهيل قراءة البحث وفهمه والتحقق من مصادره، وتعكس في الوقت ذاته مدى التزام الباحث بالقواعد الأكاديمية.
10. إن الأمانة العلمية والنزاهة الأكاديمية ليستا مجرد قواعد شكلية تفرضها المؤسسات الجامعية، بل تمثلان أساساً أخلاقياً وقانونياً للعمل البحثي، لما لهما من دور في حماية الإنتاج الفكري وضمان مصداقية المعرفة العلمية.

11. إن السرقة العلمية قد تتحقق بصور متعددة، ولا تقتصر على النقل الحرفي للنصوص دون الإشارة إلى أصحابها، بل تشمل كذلك إعادة صياغة أفكار الغير دون توثيقها، ونسبة النتائج العلمية إلى الباحث دون وجه حق، فضلاً عن صور التزوير والتحريف في البيانات والمعلومات.
12. إن التطور التكنولوجي والتحول نحو البيئة الرقمية ساهما في تغيير أساليب إعداد البحوث العلمية، من خلال توفير المكتبات الإلكترونية وقواعد البيانات الأكاديمية ومحركات البحث والمنصات العلمية وبرامج إدارة المراجع، الأمر الذي ساعد على تسريع الوصول إلى المعلومات وتنظيمها واسترجاعها.
13. إن تطبيقات الذكاء الاصطناعي أصبحت أدوات مساعدة يمكن الاستفادة منها في اقتراح الأفكار الأولية، وتحديد الكلمات المفتاحية، وتلخيص الوثائق، وتنظيم المعلومات، والمقارنة بين النصوص، وتحسين الصياغة اللغوية، غير أن هذه الاستفادة تظل مرتبطة بضرورة التحقق من المخرجات وعدم الاعتماد عليها بصورة مطلقة.
14. إن من أبرز المخاطر التي تثيرها تطبيقات الذكاء الاصطناعي احتمال إنتاج معلومات غير دقيقة أو مراجع وأحكام قضائية غير موجودة، وهو ما يفرض على الباحث ضرورة الرجوع إلى المصادر الأصلية والرسمية للتحقق من صحة البيانات قبل إدراجها في بحثه.
15. إن استعمال الوسائل الرقمية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي يطرح إشكالات تتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية والبيانات الشخصية، مما يستوجب احترام حقوق المؤلف والتراخيص الرقمية وشروط استعمال المصنفات، وعدم إدخال المعلومات الشخصية أو الوثائق السرية في المنصات الإلكترونية دون التأكد من مشروعية ذلك وتوافر ضمانات الحماية اللازمة.
16. إن التطبيقات العملية للمنهجية القانونية تعد وسيلة أساسية لقياس مدى استيعاب الطالب للمعارف القانونية وقدرته على توظيفها في معالجة المسائل الواقعية، فهي تنقله من مرحلة حفظ القواعد القانونية إلى مرحلة تحليلها وتفسيرها وتطبيقها.
17. إن التعليق على النصوص القانونية يساعد الطالب على فهم النص من الناحيتين الشكلية والموضوعية، من خلال تحديد طبيعته ومصدره واستخراج أفكاره الأساسية وصياغة الإشكالية التي يثيرها، ثم مناقشتها وفق خطة منظمة تستند إلى القواعد القانونية والآراء الفقهية والاجتهادات القضائية ذات الصلة.

18. إن التعليق على الأحكام والقرارات القضائية ينمي القدرة على فهم النزاع القضائي وتحديد الوقائع والإجراءات وادعاءات الخصوم والمشكل القانوني والحل الذي انتهت إليه الجهة القضائية، كما يتيح للطالب تقييم سلامة الاستدلال القانوني الذي اعتمده القاضي وإبداء النقد الموضوعي والمؤسس قانوناً.
19. إن حل الاستشارة القانونية يقوم على مهارة التكييف القانوني للوقائع وتحديد المسائل القانونية المرتبطة بها، ثم البحث عن القواعد القانونية الواجبة التطبيق وتحليلها للوصول إلى حلول عملية ومبررة، وهو ما يجعله من أهم التمارين التي تقرب الطالب من واقع الممارسة المهنية.
20. إن المذكرة الاستخلاصية تقوم على قراءة مجموعة من الوثائق المرتبطة بموضوع واحد، واستخراج الأفكار والمعلومات الأساسية المشتركة بينها، ثم تركيبها وتنظيمها في عرض متماسك، دون الاكتفاء بتلخيص كل وثيقة بصورة منفصلة، مع ضرورة الالتزام بمضمون الوثائق المقدمة وعدم إدخال معلومات لا يسندها الملف إلا إذا سمحت طبيعة التكليف بذلك.
21. إن التمارين التطبيقية القانونية، مهما اختلفت صورها، تشترك في ضرورة احترام التسلسل المنطقي في التفكير، والدقة في استعمال المصطلحات، وتحديد الإشكالية بصورة واضحة، واختيار الخطة المناسبة، والاستناد إلى المصادر القانونية الصحيحة.
22. إن اكتساب مهارات المنهجية القانونية يسهم في إعداد طالب قادر على ممارسة مختلف المهن القانونية، لأن المحامي يحتاج إلى تحليل الوقائع وبناء الدفوع، والقاضي يحتاج إلى التكييف والاستدلال وتطبيق القانون، والمستشار القانوني يحتاج إلى تقديم الحلول المناسبة، والباحث يحتاج إلى إنتاج معرفة علمية أصيلة وموثوقة.

ثانياً: الاقتراحات المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة

انطلاقاً من النتائج المتوصل إليها، ونظراً للأهمية التي تحتلها المنهجية في تطوير البحث العلمي والبحث القانوني بصفة خاصة، يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات التي من شأنها تعزيز جودة البحوث الجامعية وتحسين قدرات الطلبة والباحثين، وتتمثل فيما يأتي:

1. **تعزيز تدريس مادة المنهجية العلمية والقانونية**

ضرورة الاهتمام بمادة المنهجية ضمن البرامج الجامعية، وعدم الاكتفاء بتقديم الجانب النظري منها، بل ينبغي تخصيص حيز أكبر للتطبيقات العملية التي تمكن الطالب من اكتساب مهارات التحليل والتركيب والاستدلال والتوثيق، مع ربط الدروس النظرية بأمثلة واقعية من مختلف فروع القانون الخاص.

2. **تكثيف الأعمال الموجهة والتمارين التطبيقية**

ينبغي تكثيف الأعمال الموجهة المتعلقة بالتعليق على النصوص القانونية والأحكام والقرارات القضائية وحل الاستشارات القانونية وإعداد المذكرات الاستخلاصية، مع تقديم نماذج تطبيقية وتصحيحها بصورة تفصيلية، حتى يتعرف الطالب على الأخطاء المنهجية التي قد يقع فيها وكيفية تفاديها.

3. **تطوير مهارات القراءة والتحليل القانوني**

تشجيع الطلبة على القراءة المنتظمة للكتب القانونية والمقالات العلمية والأحكام القضائية، وتدريبهم على استخراج الأفكار الأساسية وتحديد الإشكاليات وتحليل الحجج القانونية، بدلاً من الاقتصار على الحفظ والنقل المباشر للمعلومات.

4. **تشجيع الاعتماد على المصادر القانونية الرسمية والموثوقة**

توجيه الطلبة إلى ضرورة الرجوع إلى الجريدة الرسمية وقواعد البيانات القانونية والمواقع الرسمية للهيئات القضائية والمؤسسات التشريعية، مع التحقق من آخر التعديلات التي طرأت على النصوص التشريعية، وتجنب الاعتماد على المواقع غير المتخصصة أو المعلومات غير المؤكدة.

5. **تحسين مستوى التوثيق العلمي والإحالات المرجعية**

ضرورة تدريب الطلبة على تقنيات الاقتباس والتهميش وإعداد قوائم المراجع، والتعريف بمختلف أنماط التوثيق العلمي، مع توحيد القواعد المعتمدة على مستوى الأقسام والكليات، بما يضمن احترام حقوق المؤلفين وتسهيل الرجوع إلى المصادر المستعملة.

6. **ترسيخ ثقافة الأمانة العلمية والنزاهة الأكاديمية**

ينبغي تنظيم دورات وورشات تحسيسية حول مخاطر السرقة العلمية والتزوير وتحريف المعلومات، وتعريف الطلبة بالقواعد القانونية والتنظيمية المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها، مع تعزيز ثقافة احترام الجهد الفكري للغير والاعتراف بمساهمة أصحاب الأفكار والمصنفات.

7. **اعتماد سياسة واضحة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي**

ضرورة وضع توجيهات جامعية واضحة تحدد المجالات التي يمكن فيها الاستعانة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي، وطبيعة الاستخدامات المقبولة، وحدود تدخل هذه الأدوات في إعداد البحوث والمذكرات والأطروحات، مع بيان كيفية الإفصاح عن استخدامها وفق طبيعة المهمة والتعليمات المعتمدة لدى المؤسسة الجامعية.

8. **تدريب الطلبة على التحقق من مخرجات الذكاء الاصطناعي**

ينبغي توعية الطلبة بأن تطبيقات الذكاء الاصطناعي قد تنتج معلومات غير صحيحة أو مراجع وهمية أو استشهادات قانونية غير دقيقة، ولذلك يجب التحقق من كل معلومة بالرجوع إلى مصدرها الأصلي، لا سيما عند التعامل مع أرقام المواد القانونية وتواريخ الأحكام القضائية وأسماء المؤلفين وبيانات النشر.

9. **حماية البيانات الشخصية والوثائق السرية**

ضرورة توعية الباحثين بالمخاطر المرتبطة بإدخال الوثائق والبيانات الشخصية والملفات القضائية والمعلومات المهنية السرية إلى منصات الذكاء الاصطناعي، مع مراعاة التشريع الوطني المتعلق بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، واتخاذ التدابير المناسبة لإخفاء هوية الأشخاص وحماية المعلومات عند الاقتضاء.

10. **تعزيز الوعي بحقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية**

ينبغي تكثيف التكوين المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، والتعريف بالتراخيص الرقمية وشروط استعمال المصنفات الإلكترونية، مع توعية الطلبة بأن إتاحة الكتب والمقالات عبر الإنترنت لا تعني بالضرورة جواز نسخها أو إعادة نشرها دون قيود قانونية.

11. **تطوير المكتبات الجامعية والموارد الرقمية**

ضرورة دعم المكتبات الجامعية بالمراجع الحديثة والقواعد الإلكترونية المتخصصة، وتسهيل وصول الطلبة إلى المجلات العلمية المحكمة والمستودعات الرقمية للأطروحات والرسائل الجامعية، مع تشجيع الجامعات على رقمنة المراجع الوطنية وتوفير خدمات البحث العلمي الإلكتروني.

12. **تنظيم دورات تكوينية في المهارات الرقمية**

ينبغي توفير تكوين مستمر للطلبة في استعمال محركات البحث الأكاديمية وبرامج إدارة المراجع، مثل Zotero و Mendeley، وأدوات تحليل الوثائق والبيانات، إلى جانب التكوين في طرق تقييم موثوقية المصادر الرقمية والتحقق من المعلومات المنشورة إلكترونياً.

13. **الاهتمام بالبحث المقارن في تخصص القانون الخاص**

تشجيع طلبة الماستر على توظيف المنهج المقارن في دراسة الموضوعات القانونية، ولا سيما المسائل المتعلقة بالعقود والمسؤولية المدنية والملكية الفكرية والتجارة الإلكترونية وحماية المعطيات الشخصية، لما لذلك من دور في إثراء البحث القانوني والتعرف على الحلول التشريعية المختلفة.

14. **تعزيز العلاقة بين الجامعة والممارسة القانونية**

ضرورة تنظيم لقاءات وورشات علمية تجمع الطلبة بالمحامين والقضاة والموثقين والمستشارين القانونيين، بهدف تعريفهم بكيفية توظيف المعرفة النظرية والمنهجية في الحياة المهنية، وإطلاعهم على الإشكالات القانونية التي تطرحها الممارسة اليومية.

15. **وضع معايير موحدة لتقييم الأعمال التطبيقية**

ينبغي اعتماد معايير واضحة لتقييم التمارين القانونية، تأخذ بعين الاعتبار سلامة تحديد الوقائع والإشكالية، ودقة التكييف القانوني، وجودة الخطة، وحسن استعمال النصوص والمراجع، ووضوح التحليل والاستنتاج، بدلاً من التركيز على حجم الإجابة أو كثرة المعلومات الواردة فيها.

16. **تشجيع الطلبة على إعداد بحوث أصيلة وذات قيمة عملية**

حث الطلبة على اختيار موضوعات بحثية حديثة ترتبط بالتطورات التشريعية والقضائية والتكنولوجية، وتشجيعهم على تقديم إضافات علمية وحلول عملية للإشكالات القانونية القائمة، بدلاً من إعادة إنتاج الدراسات السابقة دون معالجة نقدية أو إضافة معرفية واضحة.

17. **إدماج موضوعات الذكاء الاصطناعي في الدراسات القانونية**

ضرورة توسيع الاهتمام بالدراسات القانونية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، خاصة ما يرتبط بالمسؤولية المدنية عن الأضرار الناتجة عن الأنظمة الذكية، وحماية البيانات الشخصية، والعقود الإلكترونية، وحقوق المؤلف، والملكية الفكرية، بما يتماشى مع التحولات التي تشهدها البيئة الرقمية.

18. **تشجيع النشر العلمي وتبادل الخبرات الأكاديمية**

تحفيز الطلبة والباحثين على المشاركة في الملتقيات العلمية والندوات ونشر المقالات في المجلات المحكمة، بما يسمح بتبادل الأفكار والخبرات والاطلاع على المناهج الحديثة في إعداد البحوث العلمية، مع ضرورة احترام قواعد النشر والنزاهة الأكاديمية.

إن التطورات المتسارعة التي يشهدها المجال العلمي والتكنولوجي تفتح آفاقاً واسعة أمام تطوير منهجية البحث القانوني، خاصة في ظل التحول الرقمي وانتشار تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وما يترتب عنهما من ظهور مسائل قانونية وأخلاقية جديدة تتطلب معالجة علمية متخصصة.

ومن هذا المنطلق، يمكن أن تتجه الدراسات المستقبلية إلى التعمق في موضوع المسؤولية القانونية عن الأضرار الناتجة عن استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي، ومدى كفاية القواعد التقليدية للمسؤولية المدنية لمواجهة الأضرار التي تتسبب فيها الأنظمة الذكية، فضلاً عن دراسة الحماية القانونية للمصنفات التي يتم إنتاجها أو المساهمة في إنتاجها بواسطة هذه التطبيقات.

كما يمكن الاهتمام بدراسة أثر التحول الرقمي على منهجية إعداد البحوث القانونية، ومدى مساهمة المكتبات الرقمية وقواعد البيانات الإلكترونية في تطوير البحث المقارن وتحليل الاجتهاد القضائي، إضافة إلى بحث الضوابط القانونية والأخلاقية المتعلقة باستخدام الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الجامعية، وكيفية التوفيق بين الاستفادة من الإمكانات التكنولوجية الحديثة والمحافظة على أصالة الإنتاج العلمي واستقلالية الباحث.

يتبين في نهاية هذه الدراسة أن المنهجية ليست مجرد قواعد تقنية أو إجراءات شكلية يتعين على الباحث اتباعها عند إعداد بحثه، وإنما هي ثقافة علمية متكاملة تقوم على التفكير المنظم والبحث الدقيق والتحليل الموضوعي واحترام القيم الأخلاقية والقانونية. فالبحث الجيد لا يقاس بعدد صفحاته أو كثرة مراجعه، وإنما بوضوح إشكاليته، وسلامة منهجه، ودقة تحليله، وأصالة نتائجه، ومدى إسهامه في إثراء المعرفة العلمية.

وفي مجال العلوم القانونية على وجه الخصوص، تتجلى أهمية المنهجية في قدرتها على تكوين باحث وطالب قانون يمتلك أدوات فهم النصوص وتحليل الأحكام القضائية ومعالجة النزاعات وتقديم الحلول القانونية السليمة. كما أن الاستفادة من الوسائل الرقمية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي ينبغي أن تتم في إطار من المسؤولية والشفافية والتحقق، دون المساس بالنزاهة الأكاديمية أو حقوق الملكية الفكرية أو استقلالية الباحث.

وعليه، فإن الرهان الأساسي لا يتمثل في مجرد إدماج التكنولوجيا الحديثة في البحث العلمي، بل في بناء وعي منهجي وأخلاقي لدى الطلبة والباحثين يمكنهم من توظيف هذه الوسائل توظيفاً سليماً ومسؤولاً، بما يضمن جودة الإنتاج العلمي ومصداقيته، ويسهم في تطوير الدراسات القانونية ومواكبة التحولات التي يشهدها المجتمع.

قائمة المصادر والمراجع:

I-قائمة المصادر:

أولاً: النصوص القانونية الجزائرية

1. الأمر رقم 03-05 المؤرخ في 19 يوليو 2003، المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44 لسنة 2003.
2. القانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 يونيو 2018، المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الجريدة الرسمية، العدد 34 لسنة 2018، المعدل والمتمم بالقانون رقم 25-11 لسنة 2025.
3. القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020، الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

II-قائمة المراجع باللغة العربية:

أولا-الكتب:

1- إبراهيم أبراش البحث الاجتماعي قضاياه مناهجه إجراءاته منشورات كلية الحقوق، مراكش، سلسلة الكتب العدد 10، 1999.

2- إحسان محمد الحسن الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي، ط 1، دار الطليعة للطباعة والنشر، لبنان، 1982.

3- أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، وكالة المطبوعات، الكويت، 1994.

4- أحمد عبد الكريم سلامة الأصول المنهجية لإعداد البحوث العلمية، ط 1، د د ن، د ب ن، 1997.

5- أحميدوش مدني الوجيز في منهجية البحث القانوني، د د ن ط 1، د ب ن 2015.

6- براهيمي سهام الدليل المنهجي لإعداد البحوث ومذكرات التخرج، ط 1، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، 2020.

7- جيدير مانيو، منهجية البحث، تنسيق محمد عبد النبي السيد غانم، د د ن، د ط د ت ن، د ب ن.

8- رجاء وحيد دويدري البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العلمية، دار الفكر المعاصر، لبنان، 2000.

9- رشيد شميشم مناهج العلوم القانونية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، دت ن.

10- رقية سكيل منهجية البحوث العلمية دليل طلاب العلوم القانونية والإدارية، ط1، دار الخلدونية، الجزائر، 2010
11- زين بدر فراج، أصول البحث القانوني، د ط دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.
12- طلعت همام سين وجيم عن مناهج البحث العلمي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1984.
13- عامر قنديلي، البحث العلمي واستخدام المصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية، دار البازوري العلمية، الأردن، د.ط، 2008.
14- عبد الرحمن بدوي مناهج البحث العلمي ط 3، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977.
15- عبد الله العسكري منهجية البحث في العلوم القانونية، ط 2، دار النمير، سوريا، 2004.
16- عبد النور ناجي منهجية البحث القانوني مع تطبيق مناهج وأدوات البحث العلمي في الدراسات القانونية و السياسية مديرية النشر، عنابة، 2003.
17- عبد الواحد شعير، منهجية القراءة القانونية، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء، 1993.
18- عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان كتابة البحث العلمي صياغة جديدة، ط 3، دار الشروق، السعودية، 1987.
19- عبد الوهاب أبو سلمان كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية، ط 1، دار الشروق، المملكة العربية السعودية، 1980.
20- علي مراح منهجية التفكير القانوني النظرية والتطبيق، ط 4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
21- عمار بوحوش محمد محمود الذنيبات مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ط 9، ديوان المطبوعات الجامعية، 2022.
22- عمار عباس الحسيني منهج البحث القانوني أصول إعداد البحوث والرسائل الجامعية
23- منشورات الحلبي الحقوقية، ط 1، لبنان، 2012.
24- عمار عوابدي مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ط 6
25- ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
26- لويس معلوف المنجد في اللغة والإعلام، منشورات دار المشرق ط 37، 1998، لبنان.
27- ليلى عبد الوهاب مناهج وطرق البحث الاجتماعي أصول ومقدمات، المكتب الجامعي الحديث، 2000.

28- محمد الشريف مناهج البحث العلمي دليل الطالب في كتابة الأبحاث والرسائل العلمية، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، د ط، د ت ن.
29- محمد العروصي المختصر في المنهجية القانونية، ط 2، منشورات مختبر الأبحاث والدراسات حول قانون الأعمال والمقاولات بكلية الحقوق السويسي، الرباط، 2011.
30- محمد عبيدات وآخرون منهجية البحث القواعد والمراحل والتطبيقات، ط 2، دار وائل للطباعة والنشر، 1999.
31- محمد عثمان الخشت، فن كتابة البحوث العلمية وإعداد الرسائل الجامعية مكتبة ابن سينا، القاهرة، 1989.
32- محمد منير حجاب الأسس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية، ط3، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2000.
33- مهدي فضل الله أصول كتابة البحث العلمي وقواعد التحقيق، ط2، دار الطليعة للطباعة والنشر، لبنان، 1998.
34- نصر سلمان سعاد سطحي منهجية إعداد البحث العلمي في العلوم الإنسانية والإسلامية، د ط، دار السلام، 2005.

ثانيا-المقالات والدراسات العلمية:

1. محمد كعنيت، «الاقتباس والتهميش في البحث العلمي ودورهما في تحقيق الأمانة والوقاية من السرقة العلمية»، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 9، العدد 2، 2022، ص 91-110.
2. مصطفى ابن أمينة، «الذكاء الاصطناعي التوليدي: أزمة جديدة في حقوق الملكية الفكرية»، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 7، العدد 2، 2023، ص 790-804.
3. بخيت محمد ارشيد العايد الدعجة، «الجدل في حقوق الملكية الفكرية للذكاء الاصطناعي: حقوق المؤلف وبراءة الاختراع أنموذجاً»، مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسات القانونية، المجلد 5، العدد 2، 2024، ص 94-111.
4. محمد بن شهيدة، «الملكية الفكرية والتحديات القانونية في تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي»، مجلة التراث، المجلد 13، العدد 4، 2023، ص 20-34.
5. خالد ميلودي، «تطبيقات الذكاء الاصطناعي وأثره على الملكية الفكرية: حق المؤلف»، مجلة أبحاث، جامعة زيان عاشور بالجلفة، المجلد 10، العدد 2، 2025، ص 223-233.
6. محمد رياض فيصل وصفاء عبدالكريم قاسم الطائي، «الحماية الإجرائية للملكية الفكرية من استخدام الذكاء الاصطناعي»، مجلة النور للدراسات القانونية، المجلد 2، العدد 3، 2025، ص 119-138.

7. عزة جلال مصطفى نصر، «النزاهة البحثية في عصر الذكاء الاصطناعي: تحديات معاصرة وآليات مقترحة»، صحيفة التربية، العدد 7، يناير 2025، ص 7-3.

ثالثا- المطبوعات البيداغوجية:

1- حسام سلمان محاضرات في مقياس منهجية إعداد مذكرة مطبوعة بيداغوجية علمية السنة الثانية ماستر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2020/2021.

2- خلاف وردة، محاضرات في مادة منهجية العلوم القانونية ألقيت على طلبة السنة الأولى ماستر، تخصص: منازعات القانون العمومي كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة سطيف 2، الموسم الجامعي 2017/2013.

3- دحامنية علي محاضرات في المنهجية، السنة الأولى معهد الحقوق المركز الجامعي بالوادي 2009/2008.

4- قاشي علال، محاضرات في منهجية إعداد البحث العلمي، ألقيت على طلبة السنة الثانية ماستر، القانون العقاري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة 02، 2017 -2018.

5- زينب موسى، محاضرات في منهجية العلوم القانونية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميلة، السنة الجامعية 2022-2023، المحور الرابع: منهجية صياغة المذكرة الاستخلاصية.

6- بوصيدة فيصل، محاضرات المنهجية، السنة الثانية، السداسي الثاني 2020-2021، جامعة سكيكدة، محور التعليق على الأحكام والقرارات القضائية.

III- Foreign Language References :

International References and Reports :

1. *UNESCO, Guidance for Generative AI in Education and Research, Paris, 2023.*
2. *World Intellectual Property Organization (WIPO), Generative AI: Navigating Intellectual Property, 2024.*

Scientific Articles :

1. *Bender, Emily M., Gebru, Timnit, McMillan-Major, Angelina & Shmitchell, Shmargaret, "On the Dangers of Stochastic Parrots: Can Language Models Be Too Big?", Proceedings of the 2021 ACM Conference on Fairness, Accountability, and Transparency, 2021, pp. 610–623.*
2. *Stokel-Walker, Chris & Van Noorden, Richard, "What ChatGPT and Generative AI Mean for Science", Nature, Vol. 614, 2023, pp. 214–216.*
3. *Stokel-Walker, Chris & Van Noorden, Richard (2023), "What ChatGPT and Generative AI Mean for Science", Nature, Vol. 614, pp. 214–216.*

فهرس المحتويات:

مقدمة:..... **Erreur ! Signet non défini.**

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول العلم والمنهج وعلم المناهج. 9

المبحث الأول: مفهوم العلم 9

المطلب الأول: تعريف العلم وخصائصه..... 10

الفرع الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي للعلم..... 11

الفرع الثاني: خصائص العلم..... 11

المطلب الثاني: تمييز العلم عما يشابهه 12

الفرع الأول: التمييز بين العلم والمعرفة 13

الفرع الثاني: التمييز بين العلم والثقافة..... 13

الفرع الثالث: التمييز بين الفن والعلم..... 13

المبحث الثاني: مفهوم المنهج وعلم المناهج..... 14

المطلب الأول: تعريف مصطلح منهج..... 15

الفرع الأول: التعريف اللغوي للمنهج..... 15

الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي للمنهج 15

المطلب الثاني: تعريف علم المناهج..... 16

المطلب الثالث: أسس اختيار منهج البحث 16

الفصل الثاني: ماهية البحث العلمي..... 18

المبحث الأول: مفهوم البحث العلمي 18

المطلب الأول: تعريف البحث العلمي وخصائصه..... 19

الفرع الثاني: خصائص البحث العلمي..... 20

المطلب الثاني: أهمية البحث العلمي 21

المطلب الثالث: أنواع البحث العلمي..... 22

الفرع الأول: تقسيم البحوث على أساس الطبيعة ودوافع أو غرض البحث 22
الفرع الثاني: تقسيم البحوث على أساس النشاط..... 23
الفرع الثالث: تقسيم البحوث على أساس الاستعمال..... 23
المبحث الثاني: أدوات البحث العلمي..... 24
المطلب الأول: العينة..... 25
المطلب الثاني: الملاحظة..... 25
المطلب الثالث: المقابلة..... 25
المطلب الرابع: الاستبيان (الاستقصاء)..... 26
الفصل الثالث: منهجية إعداد البحوث العلمية..... 27
المبحث الأول: مرحلة تحديد المشكلة واختيار الموضوع..... 27
المطلب الأول: المقصود بمشكلة البحث وكيفية تحديدها 28
المطلب الثاني: طرق اختيار موضوع البحث..... 29
الفرع الأول: اختيار موضوع البحث من طرف الباحث 29
الفرع الثاني: اختيار الموضوع من طرف المشرف..... 31
المطلب الثالث: معايير اختيار موضوع البحث..... 31
الفرع الأول: المعايير والضوابط الذاتية في اختيار الموضوع..... 31
الفرع الثاني: المعايير والضوابط الموضوعية في اختيار موضوع البحث..... 34
المبحث الثاني: مرحلة جمع المادة العلمية مرحلة البحث عن الوثائق العلمية وجمعها 36
المطلب الأول: مفهوم المصادر والمراجع..... 36
الفرع الأول: المقصود بالمصدر 36
الفرع الثاني: المقصود بالمراجع 36
المطلب الثاني: أنواع المصادر والمراجع..... 37
الفرع الأول: تقسم المراجع من حيث طبيعتها 37

الفرع الثاني: تقسيم المصادر والمراجع من حيث جدواها أو أهميتها 42
المطلب الثالث: طرق الحصول على المصادر والمراجع..... 43
الفرع الأول: المكتبات العامة والمتخصصة 44
الفرع الثاني: المقابلة..... 44
الفرع الثالث: شبكة الإنترنت 44
المبحث الثالث: مرحلة القراءة والتفكير..... 45
المطلب الأول: مفهوم القراءة والتفكير 46
الفرع الأول: تعريف القراءة..... 46
الفرع الثاني: أهداف القراءة..... 46
الفرع الثالث: شروط وقواعد القراءة..... 47
المطلب الثاني: مراحل القراءة..... 49
الفرع الثاني: القراءة العادية 50
الفرع الثالث: القراءة العميقة والمركزة..... 50
المبحث الرابع: مرحلة تقسيم وتبويب الموضوع (إعداد خطة البحث) 51
المطلب الأول: تعريف خطة البحث، أهميتها وخصائصها..... 51
الفرع الأول: تعريف خطة البحث..... 52
الفرع الثاني: أهمية خطة البحث..... 52
الفرع الثالث: خصائص خطة البحث 53
المطلب الثاني: شروط وقواعد خطة البحث 54
المطلب الثالث: أسس ومعايير وضع خطة البحث 55
المطلب الرابع: أشكال خطة البحث..... 56
المبحث الخامس: مرحلة تدوين وتخزين المعلومات..... 58
المطلب الأول: التعريف بمرحلة تدوين وتخزين المعلومات وأهميتها 58

المطلب الثاني: طرق تخزين وتدوين المعلومات..... 58
الفرع الأول: الأساليب التقليدية لتخزين المادة العلمية..... 59
الفرع الثاني: الأساليب الحديثة لتدوين وتخزين المادة العلمية..... 62
المطلب الثالث: قواعد تدوين وتخزين المعلومات 63
المبحث السادس: مرحلة الصياغة والتحرير (مرحلة الكتابة)..... 64
المطلب الأول: أهداف مرحلة الصياغة والتحرير 64
المطلب الثاني: ضوابط وشروط مرحلة الصياغة والتحرير 64
المطلب الثالث: القواعد والأسس المساعدة للحفاظ على الأمانة العلمية..... 67
الفرع الأول: الاقتباس..... 67
الفصل الرابع: الجوانب الشكلية والتنظيمية لإخراج البحث العلمي في شكله النهائي وضوابط استخدام الوسائل الرقمية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في إعداد البحوث...... 77
المبحث الأول: الصفحات التمهيدية 77
المطلب الأول: صفحة العنوان..... 78
المطلب الثاني: صفحة الإهداء وصفحة الشكر والتقدير 79
المطلب الثالث: صفحة لقائمة المختصارت..... 80
المبحث الثاني: الأركان الرئيسة للبحث.....**Erreur ! Signet non défini.**80
المطلب الأول: المقدمة..... 80
المطلب الثاني: المتن أو صلب الموضوع 81
المطلب الثالث: الخاتمة..... 82
المبحث الثالث: مكملات متن البحث..... 82
المطلب الأول: الملاحق..... 82
المطلب الثاني: قائمة المصادر والمراجع 83
المطلب الثالث: فهرس المحتويات..... 84

المبحث الثالث: توظيف الوسائل الرقمية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي.....87
المطلب الأول :دور الوسائل الرقمية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في تطوير البحث العلمي.....88
المطلب الثاني :ضوابط توظيف الوسائل الرقمية والذكاء الاصطناعي في البحث العلمي ضماناً للنزاهة الأكاديمية والأمانة العلمية وحماية حقوق الملكية الفكرية.....91
المبحث الرابع: التطبيقات العملية لمنهجية البحوث القانونية.....99
خاتمة:.....124
قائمة المراجع المعتمدة:.....133